FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

كراسات المنتدى عدد 10

المهاجرات الأفريقيات من جنوب الصحراء
في تقاطع الجندر والعنصر

إشراف
آمال قرامي

ديسمبر 2023

***

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي كراسات المنتدى

***

حقوق التأليف محفوظة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الطباعة: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – نوفمبر 2023

ISSN : 2724-6833

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المهاجرات الأفريقيات من جنوب الصحراء
في تقاطع الجندر والعنصر

إشراف
آمال قرامي

ديسمبر 2023

الكتابة والتحرير

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا) الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000.

المدير المسؤول

علاء الطالبي

أعضاء لجنة التحرير

حياة عمامو، صلاح الدين بن فرج، رياض بن خليفة، نزار بن صلاح، ماهر حنين، سفيان جاب الله، مالك كفيف، حسن العنابي.

فهرس المواد

المقدمة 05

المـــــداخـــل 10

01 الجذور الثقافيّة للتمييز والعنصريّة في تونس 36
هدى بحروني

02 التشريعات المناهضة للتمييز على أساس الجندر والعنصر في تونس:
قراءة تاريخية قانونية 55
محمد فرحات بوغزالة

03 دور المجتمع المدني في مناهضة العنصرية وكراهية الأجانب
في سياق تونسي متحوّل 72
أ ماهر حنين

04 تجليّات العنف من خلال شهادات المهاجرات العابرات للحدود التونسيّة 102
أميرة اليعقوبي

05 مهاجرات إفريقيا جنوب الصّحراء" وسياسات الشّارع في مدينة صفاقس 129
خولة الفرشيشي

06 تمثّلات الرّجال التّونسيّين لأجساد المهاجرات السّوداوات: الجندر والعنصر
والجنسانية 151
رضا كارم

07 المهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء ومسارات النجاة 177
أ خديجة السويسي

على سبيل الخاتمة 193

التوصيات 197

المقدمة

آمال قرامي

تناقلت وسائل الإعلام المحليّة والعالميّة صور "المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء" وهم تائهون على مقربة من الحدود الليبيّة أو الجزائريّة ينتظرون من يطعمهم من جوع ويسقيهم قطرات ماء في قيظ النهار. واستأثرت صورة الأمّ "فاتي" وابنتها "ماري" Fati Dosso and Marie اللّتيْن لقيتا حتفهما في الصحراء بين الحدود التونسية-الليبية[1] باهتمام الناشطين/ات ووسائل الإعلام في مختلف دول العالم، وهو أمر مفهوم لما للصور من سلطة، فهي تمثّل الحجّة الماديّة على العنف المادي والمرئي، من جهة، والرموز التي تحتاج إليها الحركات الاجتماعيّة حتى تواصل نضالها، من جهة أخرى. ولأنّ الصور تُخبر عن تجارب أصحابها وقصص نساء وأطفال ورجال أُفْرِدُوا "إفراد البعير الأجرب" أو ماتوا في مغامرة البحث عن حلول بديلة. فقد صارت وسيطا مُحفّزا على التفكّر في سياسات "مواجهة" موجات الهجرة وعلى توحيد النضالات من أجل القضاء على العنف والتمييز والعنصريّة.

وترتّب عن التغطية الإعلامية لمحاولات المهاجرين/ات الصمود من أجل البقاء تحوّلهم إلى أوّلا: موضوع للجدل حول دوافع الهجرة ومساراتها ومختلف الفاعلين فيها وأشكال الانتهاكات... وثانيا: مادّة للخبر المثير والبحث الميداني وثالثا: بؤرة لتحديق "الرجل الأبيض" الذي ما عاد يكترث

[1] In loving memory of Fati Dosso and Marie, Pato speaks of their shared love. - YouTube

بالتعذيب[1] والتجويع والإذلال وضوابط نشر صور الجثث بقدر اهتمامه بكيفيّة صدّ "هذا الزحف" باتّجاه بلدان الشمال وضمان استغلاله الدائم لثروات أفريقيا[2]، ورابعا: قضيّة عادلة تجنّد لها الناشطون/ات والمناهضون لسياسات العولمة والاستعمار الجديد والتمييز واللاعدالة واللامساواة.

ونظرا إلى اهتمام المنتدى الاقتصادي والاجتماعي منذ سنوات، بقضايا الهجرة جنوب – شمال وجنوب-جنوب وإيلائها العناية التي تستحقّ وتفاعله المسؤول مع مختلف الأحداث[3]، فقد كان لابدّ من إعادة النظر في موضوع الهجرة من زوايا مختلفة وتجديد أدوات التحليل لاسيما بعد الأحداث الأخيرة[4] التي مثّلت منعرجا خطيرا في طريقة تعامل الدولة التونسيّة مع المهاجرين/ات والتغيير الملاحظ في سياساتها ومواقفها من الهجرة اللانظاميّة، على وجه الخصوص فضلا عن الممارسات التميزيّة والعنف الصادر عن فئة من المجتمع.

---

[1] جاء في البيان الصحفي للمنظّمة العالميّة لمناهضة التعذيب أنّ الانتهاكات تتمّ "بتشجيع من الاتّحاد الأوروبّي المصمّم على غضّ الطرف عن الجرائم الجماعيّة طالما أظهرت دول شمال إفريقيا أنّها تميل إلى وقف الهجرة إلى أوروبّا".

تونس : تواصل ممارسات التعذيب بحق المهاجرين، بيان صحفي بتاريخ 20 جويلية 2023

CP-plainte-CAT_AR.pdf_20230720

Monia Ben Hamadi, En Tunisie, des Subsahariens expulsés de Sfax, sur le rivage de la Méditerranée, vers le désert, le 06 juillet 2023,En Tunisie, des Subsahariens expulsés de Sfax, sur le rivage de la Méditerranée, vers le désert (lemonde.fr)

[2] Tunisia, EU scrutinized for harsh treatment of migrants along route from Africa to Europe | PBS NewsHour

ينظر انتقاد عدد من الدول والمنظمات لتونس وللاتفاقية الممضاة وتواطؤ أروبا.

فرنسا في إفريقيا... دولة تسرق قارّة (الحلقة الأولى - Marayana | (مرايانا)

https://www-lastampa-it.translate.goog/esteri/2023/07/31/news/tunisia_migranti_deportati_saied-12975001/?_x_tr_sl=it&_x_tr_tl=fr&_x_tr_hl=fr&_x_tr_pto=wapp

[3] « Les Tunisiens disparus en mer », rapport du Forum tunisien pour les droits économiques et sociaux, mars 2013, 40 p. [en ligne sur http://nawaat.org].

[4] نشير إلى العنف المسلّط على المهاجرين بعد خطاب رئيس الجمهورية مساء 21 فيفري 2023.

في أهميّة المنظور الجندري والتحليل التقاطعي

لمّا كانت الصراعات والحروب والنزاعات الأهليّة والعنف السياسي والتغيّرات المناخيّة وقلّة الموارد واللامساواة واللاعدالة وغيرها من الأزمات تخضع للجندرة[1] فتكون النساء والشّابات والفتيات فيها معرّضات للنزوح القسري والهجرة أو القتل والتعذيب والاغتصاب والتفقير أكثر من الرجال فقد بدا لنا أنّ التركيز على تحليل أوضاع "المهاجرات من أفريقيا جنوب الصحراء" بات ضروريّا لاسيما بعد أن أصبحت أغلبهنّ هدفا لشبكات الاتّجار بالبشر، و"شيئا" قابلا للاستغلال والتبادل ما جعلهنّ يتعرّضن لسوء المعاملة فتنتهك كرامتهنّ ويجرّدن من إنسانيّتهنّ مرّة باسم جندرهنّ، أي لأنّهنّ نساء، ومرّة باسم عنصرهنّ وإثنيّتهنّ ولونهنّ وهويّاتهنّ...

ونظرا إلى أنّه ليس بوسعنا دراسة الهجرة من منظور تقاطعي شامل (الجندر/ السنّ/ العنصر/ الإثنية/ الطبقة/ الدين/ الإعاقة...) في الحيّز المتاح ماديّا وزمنيّا فقد ارتأينا تخصيص هذا الكرّاس للتمحيص في علاقة الهجرة بالجندر[2] والعنصر. وممّا حفّزنا على اختيار هذه الزاوية للتحليل

---

[1] تمثّل الجندرة 'gendering' عمليّة إبراز الاختلافات بين الجنسين في عدد من المجالات (التعليم: اختصاصات للذكور وأخرى للإناث، العمل، المعرفة...) 'The doing of' gender وإقامة الحدود بينهما على قاعدة ما ينسب إلى الذكور من صفات وما تختصّ به النساء من صفات والتوقّعات الاجتماعيّة الخاصّة بكلّ جندر... والجندرة هي عمليّة ومسار وممارسات تؤكّد عدم ثبات الجندر من جهة، ومرونته، من جهة أخرى.

Kirkham's, (1996), The Gendered Object.

[2] استخدم النوع الاجتماعي/الجندر gender في مطلع السبعينات من القرن العشرين لتمييز النوع الاجتماعي (رجل/امرأة) في مقابل الجنس Sex بوصفه أداة تمييز بيولوجية بين الجنسين (ذكر/أنثى).ونعرّف الجندر في هذا الكراس، ونستعمله كالآتي: أوّلا إنّه بناء اجتماعي ثقافي تاريخي للذكورات والأنوثات وتوزيع للأدوار، ونمط من العلاقات القائمة على التمييز والقوّة والهيمنة..، وثانيا: هو أداة تحليليّة علائقيّة أو براديغم للتحليل أفاضت المنظّرات في تعريفه، وثالثا: هو ما تراكم من معارف في مجال دراسات الجندر بفروعها المتنوّعة الجندر/التحليل النفسي، الجندر/علم الاجتماع، الجندر/العلوم السياسيّة والقانونية، الجندر/الهجرة....

ويعود اختيارنا الجندر بدل النوع الاجتماعي إلى أنّ مصطلحات ومفاهيم كثيرة دخلت التداول العربي دون تعريبها كالديمقراطية، والبيروقراطية، وغيرها. ينظر في بقيّة المبرّرات في مقدّمة أطروحة دكتورا الدولة الصادرة تحت عنوان: آمال قرامي، الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية: دراسة جندرية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007.

أمّا اختيارنا العنصر بدل العرق فإنّه إجرائي إذ أنّنا لا نجد إجماعا بين الدارسات/ين حول تحديد دلالات هذا الزوج والجدل الذي أُثير حول العنصر والعرق والإثنية يثبت تعدّد الإشكاليّات (حول التصنيف والتراتبيّات وغيرها) وقد خضع تعريف العنصر لبناء اجتماعي سياسي وفكري أدّى إلى تأسيس إيدولوجيا شرعنت ممارسة العنصرية. ولغيومين Guillaumin المناهضة للعنصرية والتعصب الجنسي تعريف مميّز إذ أنّها قلبت طريقة التفكير في علاقة العنصريّة بالعنصر فرأت أنّ اختيار دلالة محدّدة كاللون أو الجنس البيولوجي هو نتيجة علاقات اجتماعيّة قائمة على الاستحواذ والهيمنة والقوة. وليس الاستحواذ الاجتماعي والخطاب التبريري المتذرّع بالطبيعة إلاّ وجهان لعملة واحدة.

قلّة البحوث العربيّة إن لم نقل ندرتها، في هذا الموضوع إذ قلّما اهتمّت النسويّات ودارسات الجندر في 'العالم العربي' بقضيّة العنصريّة وتحليل التقاطع بين الجندر والعنصر واللون والسنّ والطبقة والدين والإعاقة والهويّة والفقر والقوميّة والدولة... فباستثناء النسويّات السودانيّات (AAE Elradi - 2018 ,AM Elnour – 2012) وبعض الدارسات المستقرّات في بلدان الشتات اللواتي تطرّقن إلى حيوات النوبيّات وغيرهن من النساء الملوّنات في البلدان الغربية باللغة الأنجليزيّة، لم تمثّل الممارسات والخطابات العنصريّة ونسق تمثّل السوداوات وتجارب الإقصاء والقهر وغيرها مواضيع جديرة بالبحث المعمّق والتنظير.

وبالرغم من وجود يد عاملة كبيرة متكوّنة من"المهاجرات" السوداوات والنساء الملوّنات في البلدان الخليجيّة، ولبنان على وجه الخصوص، وبدرجة أقلّ في البلدان المغاربيّة فإنّ الكتابات الصادرة في الموضوع نزرة وتقتصر في الغالب، على وصف أشكال التمييز والعنف الممارس ضدّ هذه الفئة من النساء، وانتقاد سياسات الدول التي تمادت في انتهاك حقوق المهاجرين/ات واستغلال هشاشتهم في سياق الهيمنة (Romina Halabi, 2008; R Sabban, 2004) والمطالبة بسنّ تشريعات تحمي اللاجئات والمهاجرات.

ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى "النسويّة الجامعيّة" في البلدان المغاربيّة إذ لم تمثّل قضايا الجندر والعنصر مركز اهتمام لدى الأكاديميّات، وخاصّة التونسيّات، فظلّت البحوث فرديّة ومناسباتيّة، ومرتبطة، في الغالب، ببعض مراكز البحث والجمعيّات الوطنيّة أو المنظمات العالميّة.

ويكمن العامل الثاني الذي دفعنا إلى تحليل ظاهرة العنصريّة في تونس في تباين وجهات نظر التونسيّين/ـات حول تعريف العنصريّة واختلاف مواقفهم من الممارسات العنصريّة التي عاشها

Colette Guillaumin, Racism, sexsism, power and ideology, (edied by Robert Miles) University of Glasgow, Routledge, London, 1995 ; Routledge International Handbook of Race, Class, and Gender, edited by Shirley A. Jackson, London, 2015.

والملاحظ أن العنصر المبني على قاعدة اللون هو الأكثر حضورا في دراسات الهجرة إذ يختزل المهاجر في سواد بشرته، وما إن يتواصل مع الناس حتى تظهر علامات الاختلاف الأخرى.

المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء، ومن خطابات كره الأجنبي، وما تعرّضت له النساء من محن ومعاناة، وهو اختلاف مثير للقلق ويستدعي النظر في التحوّلات التي يعيشها المجتمع التونسي على مستوى القيم والممارسات والقناعات وغيرها. ولذا فإنّ تحليل أشكال تعامل التونسيّين مع "المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء" ودراسة مواقفهم ليس إلاّ مطيّة لفهم واقعنا المركّب. ونحن على قناعة بأنّ الضرب صفحا عن دراسة الممارسات الاجتماعيّة والأنساق الثقافيّة، والتطوّرات البادية على صعيد العلاقات بين الجنسين، والتفاعلات الاجتماعيّة مع الظرف التاريخي الراهن، والعزوف عن تحليل مواقف التونسيّين/ات من التحديّات التي يجابهونها وكيفيّة استجابتهم لها سيؤدّي حتما إلى نتائج غير متوقّعة نُقدّر أنّها ستنعكس سلبا على المجتمع

أهداف إنجاز هذا الكرّاس

يتوزّع هذا الكراس على مجموعة من المحاور غايتها تبيّن الجذور الثقافيّة للممارسات التمييزيّة على أساس الجندر والعنصر في بلادنا، وتحليل بعض العلاقات الهيمنيّة المضاعفة: الهيمنة الذكورية الممارسة على النساء بسبب جندرهنّ، والهيمنة القائمة على تفوّق عنصر على حساب عنصر آخر، وفهم ظاهرة العنصريّة وتاريخيّتها وتجذّرها في البنى الذهنيّة والرمزيّة واستمرارها رغم محاولات التصدّي القانوني والجمعياتي. وقد سعت الورقات إلى رصد مسار العنصرة وانعكاساتها على واقع "المهاجرات من أفريقيا جنوب الصحراء" وبيان كيفيّة تفاعلهنّ معها دون أن تتغافل عن إبراز دور المجتمع المدني في مناهضة التمييز والعنصريّة والدفع باتجاه إحداث التغيير المنشود. وتجدر الإشارة إلى أنّ كلّ المحاور تتنزّل في إطار السياق التونسي المحلّي (الاجتماعي السياسي- الاقتصادي، الثقافي) والسياق العالمي اللّذيْن أدّيا إلى بروز أشكال متعدّدة من العنف من شأنها أن تعيق تطوّر المجتمع وتحقيق العيش معا.

المـــــداخـــل

آمال قرامي

"المهاجرات من أفريقيا جنوب الصحراء"

يطلق على المهاجرين من بلدان مزّقتها الحروب الأهليّة والصراعات والإرهاب وكثرت فيها الانقلابات وانتشرت فيها المجاعات والأوبئة، وأجبرت التغيّرات المناخيّة وانعدام الأمن الغذائي واللامساواة الجندريّة أهلها على الترحال تسمية "المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء". وبالرغم من أنّ هذه التسمية مضلّلة ولا تستند إلى تحديد جغرافي دقيق بل تعكس متخيّلا ساهم الاستعمار في تشكيله فإنّها صارت اليوم، الأكثر تداولا في الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي الرسمي والخطاب الشعبي، وحتى في أهمّ الخطابات الأكاديميّة. ولا يعدّ استرجاع هذا الخطاب الاستعماري ودخلنة القيم والمعايير والتصوّرات التي رسّخها غربيا. فمن يملك السلطة والنفوذ والمال والامتيازات (كالبياض والمعرفة...) بمقدوره أن ينهب خيرات الشعوب ويتصرّف في مصيرها ويتحكّم أيضا في بناء نسق تمثيلها.

من هذا المنطلق قسّم النظام الاستعماري القارّة الأفريقيّة وصنّف شعوبها عرقيّا وإثنيّا وثقافيّا مستندا في ذلك إلى العلوم السائدة آنذاك كالطبّ والبيولوجيا والإتنوغرافيا والأنتربولوجيا وغيرها. وثبّت الفكر الاستعماري اعتقادا لدى هذه الشعوب مفاده أن لا صلة بين الأسود المنتمي إلى جنوب القارة الأفريقيّة ومن ينتمي إلى "شمال أفريقيا" الذي يُعرّف عادة بأنّه عربيّ ومسلم.

وليس الإصرار اليوم، على تسمية الوافدين من بلدان أفريقيّة متنوّعة بـ"المهاجرين من جنوب الصحراء" والتمييز بين هجرة التونسيّين غير النظاميّة وهجرة "الأفارقة" اللانظاميّة إلاّ اعترافا بهذا الماضي الاستعماري الذي رُسِمت فيه الحدود ومُورِس فيه الميز العنصري وجردّت فيه بعض الشعوب من بعدها الأفريقي(désafricaniser).

أمّا ادعاء التونسيين بأنّهم أقرب إلى "العرب المشارقة" من "الأفارقة" فإنّه يقيم الدليل على أنّ مسألة الهويّة لم تحسم بعد إذ ثمّة رغبة في تغييب المكوّن الأفريقي وحجب مكوّنات مختلفة أخرى (كالأمازيغيّة)، يُضاف إلى ذلك أنّ شعوب "شمال أفريقيا" مازالت تُتمثّل على أنّها تشكلّ كتلة منسجمة (عرب ومسلمون فقط) وهو ما يكسبها ميزة الاستعلاء على السود. وقد عكس خطاب رئيس الجمهورية قيس سعيّد بتاريخ 21 فيفري 2023 حول وجود الأفارقة من جنوب الصحراء في تونس هذا التوجّه حين اعتبر أنّ الأفارقة يمثّلون تهديدا للهويّة ويعملون على طمس الهويّة العربيّة الإسلاميّة فكانت الهويّة الإفريقيّة في نظره، في تعارض مع الهويّة العربيّة الإسلاميّة.

ولم تقف عمليّة صناعة آخرية otherness "المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء" عند حدّ تثبيت التسمية إذ نسبت لهم، على مرّ الشهور، مجموعة من التهم منها أنّهم يسعون إلى تغيير التركيبة الديموغرافيّة لتونس، ويمارسون العنف ويتسبّبون في استشراء الجريمة وفي انتشار بعض الأمراض المعدية...

ويمكن أن نحدّد ظهور هذه الخطابات الرسميّة المعادية للأفارقة السود والممارسات العنصريّة ببداية سنة 2023، إذ شهدت تونس تضاعف أعداد المهاجرين، وبدت مرئيّتهم في الفضاء العامّ، و'مزاحمتهم' للتونسيّين في سوق الشغل والإفادة من بعض الخدمات، واختلاطهم بعدد من التونسيّين/ات مستفزّة للحالمين بالنقاء العرقي. وما إن اندلعت المواجهات في صفاقس بين التونسيّين والمهاجرين على إثر مقتل تونسي، حتى تحرّك المرعوبون من الاختلاف لـ"تطهير" البلاد من الشرور و'النجاسة' والحفاظ على الحدود بين التونسي والأجنبي، والأبيض والأسود، والأسود المحلّي والأسود الوافد، والمهاجر النظامي والمهاجر غير النظامي... والظاهر أنّ أصحاب هذا

الخطاب المناهض لوجود المهاجرين يتوهّمون أنّ عمليّات التطهير هي التي ستحقّق الأمن القومي والأمن الغذائي وتنقذ البلاد من أزماتها.

والملفت للانتباه في الخطابات والسرديّات التي صِيغت حول "المهاجرين الأفارقة" أنّها تصرّ على التعامل معهم وكأنّهم يمثلون كتلة واحدة، وهو إجراء مريح ويسير وغير محرج ذلك أنّ التمييز مثلا بين المهاجر السوداني الآتي من بلد دمّرت فيه الحرب الأهليّة كلّ شيء وبين المهاجر المالي أو الغيني أو الكاموروني المسيحي سيفضي إلى مراعاة محدّد الدين (الإسلام) في طريقة التعامل مع المهاجر الأول فتستحضر حينها القيم الإسلاميّة الجامعة بين "أبناء الأمّة الواحدة" ويتمّ الفرز وفق تراتبيّات مختلفة تمنح السوداني/المسلم امتيازا. وتجنّبا لذلك العمل المعقّد الذي يأخذ بعين الاعتبار الفروق، يُحشر الجميع في خانة "غير المرغوب فيهم" ويُسيّجون من خلال اللون ومجموعة من المنمّطات.

النسوية السوداء ودورها في إبراز التقاطع بين الجندر والعنصر

يعنينا الوقوف عند اهتمام الحركات النسوية بقضايا الاختلاف والتنوّع والتمييز على أساس اللون. فبينما ركّزت الموجتان النسويّتان الأولى والثانية على تفكيك الثنائيّات المتضادّة (ذكر/ أنثى، رجل/امرأة، قوي/ضعيف، موجب/سالب، أبيض/أسود، ليل/ نهار، ...) التي تمثّل قوام النظام الأبوي اعتنت الموجة النسويّة الثالثة بأهميّة الاعتراف بالاختلاف والتنوّع واللون وبالعوامل الخاصّة بتكوين الهويّة الجندريّة، وببناء الهياكل الذكوريّة، وبضرورة تحليل الاختلافات الجوهريّة بين الجنسين في سياقات الطبقة والعرق والجندر والوضع السياسي- الاقتصادي وتأسيس التضامن القائم على احترام الاختلافات بين النساء وغيرها من المسائل.

غير أنّ ما يعاب على النسويّات "البيضاوات" أنّهنّ لم يركّزن في الغالب، إلاّ على مصالح الطبقة الوسطى من النساء، وكانت عنايتهنّ مُنصبّة على إبراز وجهات نظر المرأة البيضاء بل إنّهن لم يمتلكن الرغبة ولا الجرأة على مواجهة بُنى الهيمنة والاضطهاد الناتجة عن التناقضات بين الطبقة والعرق والجنس، والفقر، والدين، وغيرها. ولذلك أثار الاكتفاء بتحليل التمييز على أساس الجندر

انتقادات المنتميات إلى النسويّة السوداء[1] فتساءلن هل أنّ القهر واحد أم متعدّد؟ وهل أنّ النظام البطريكي هو المتسبّب الوحيد في اضطهاد النساء، وخاصّة السوداوات؟ وقادهنّ التأمّل إلى الانتباه إلى أنّ تحليل أوضاع النساء يتطلّب الكشف عن أنظمة القهر المتشابكة التي تعتبر الاختلاف مصدرا يُجوّز لمن هم في أعلى الهرم، السيطرة على الآخرين تارة باسم الجندر وطورا باسم العنصر أو القوميّة أو الإثنيّة وغيرها من المحدّدات.

وفي السياق ذاته أدركت المنضويات تحت النسويّة السوداء أنّ رصد التقاطعات بين التمييز والعنف التي تتعرّض له النساء السوداوات يستدعي تجاوز المعايير السابقة المعتمدة في التعامل مع انتهاك حقوق السود إذ لا يمكن الاستمرار في النظر إلى قضايا النساء البيض على أنّها تُمثّل المعيار لحلّ معضلة العنف ولا يمكن أيضا تناول أيّ قضيّة عنصريّة من خلال قضايا الرجال السود الذين يُمثّلون بدورهم، المعيار. إنّ هذه المداخل والطرائق في التعامل مع القضايا محدودة، وتؤدّي إلى التعتيم على المشاكل المركّبة التي تعاني منها النساء السوداوات.

وتطوّر الجدل حول تأثير العنصريّة على حيوات السوداوات ومواقعهنّ في مختلف الأنظمة على مرّ السنوات، وأفضى إلى تأسيس النظريّة التقاطعيّة سنة 1989. وقد سعت الدارسات إلى تحليل العنصريّة والتمييز الجنسي وغيرها من المواضيع ذات الصلة بانتهاك حقوق السوداوات في ضوء التواشج بين مجموعة من المحدّدات كالجندر/ العرق/ الطبقة/ الفقر/ الإعاقة/ الجنسانية/ الميول الجنسية... ولفتت الدارسات انتباه السوداوات المضطهدات والنخب على حدّ سواء إلى تعدّد أنظمة الاضطهاد، وعلاقات القوّة (Kimberlé Crenshaw (1989 ; Davis 2008 Choo and Ferree 2010) ذلك أنّ القهر يتجاوز الهيمنة الذكوريّة والصراع بين الجنسين ليشمل النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظم العالميّة المهيمنة وغيرها.

[1] Deborah King “Multiple Jeopardies, Multiple Consciousness: the Context of a Black Feminist Ideology” (1988) Patricia Hill Collins’ Black Feminist Thought: Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment (1990).

وتعرّف كرينشو "Crenshaw Kimberlé"، وهي أبرز مُنظّرة، التقاطعية كالتالي: "التقاطعيّة هي عدسة تستطيعين من خلالها رؤية المصادر التي تأتي منها السلطة وطريقة تصادمها، وكيف تتداخل تلك المصادر وتتقاطع. الموضوع ليس ببسيط، فهو ليس مجرّد وجود تمييز على أساس العرق هنا، أو تمييز على أساس النوع هنا، أو تمييز على أساس الطبقة أو تمييز على أساس الجندر هناك"[1].

وبظهور نظريّة التقاطعيّة وتطوّرها تمكّنت المعرفة التي أنتجتها النسويّات السوداوات من اكتساب شرعيّتها وذلك بفضل الالتصاق بالواقع المعيش للنساء السوداوات والتعبير عن خبراتهنّ وتجاربهنّ اليوميّة ومعاناتهنّ. فأضحت الباحثات أكثر قدرة على تفكيك أنظمة القهر بشكل عابر للقوميّات والحدود، وأكثر تمسّكا بحقّهن في أن يكنّ مصدر معرفة بديلة ومفيدة (Collins 2000).

وأدّى التنظير من موقع من هنّ على الهامش، إلى الدخول في مواجهات فكريّة مع النسويّة البيضاء، والنسويّة الاستعماريّة وغيرها. فالنسويّات السوداوات يعتبرن أنّ مناهضة التمييز الجنسي وإهمال التمييز العنصري، علامة على تزييف الواقع، وهروب من المواجهة، وتنصّل من المسؤوليّة الأخلاقيّة، وهو أيضا علامة على الرغبة في الحفاظ على مجموعة من الامتيازات.

وقد ترتّب عن هذه الانتقادات الشرسة للفكر النسوي التقليدي أوّلا: لفت انتباه النسويّات البيضوات إلى أنّ الزوج العنصر/الجندر، يشكّل تراتبيّات هرميّة في المكانة الاجتماعيّة داخل المجموعات، وهو ما يخوّل للرجال والبيض على حدّ سواء، احتلال مواقع القوّة والقيادة والاستمتاع بالهيبة أكثر من النساء ومن السود. فحين يتحدّث الرجال عموما والرجال البيض على وجه الخصوص، يتقبّل الآخرون أفكارهم بسهولة أكبر وتعدّ آراؤهم في الغالب، مهمّة على عكس أقوال النساء التي تجرّد من قيمتها وفاعليّتها. ولذا يتعيّن على الباحثات وضع الجندر والعنصر في موقع متساو أثناء تحليل القضايا. أمّا النتيجة الثانية فقد تمثّلت في دفع النسويّات البيضوات إلى الاعتراف

[1] في مقابلة اجريت معها ونشرت عام 2017 على موقع كلية الحقوق بجامعة كولومبيا.

بأنّ المنزع" الكوني" ليس الشرط الوحيد والممكن لفهم أوضاع النساء، ذلك أنّ وجهات نظر"الأخريات المختلفات" مهمّة وينبغي أخذها بعين الاعتبار فهي أيضا تشكّل أساسا معرفيّا للنشاطيّة (Activism) والفكر النسوي على حدّ سواء.

وأفضت جهود المنظّرات السوداوات إلى إقرار العنصر بوصفه أحد أدوات التحليل بعد أن كان التقاطع بين الجندر والعنصر واعتماد العنصريّة مدخلا للتنظير، مقاربتيْن منهجيّتيْن غائبتين عن البحوث النسويّة. ويرجع سبب التهميش/الاستبعاد إلى اعتبار المركزيّة الذكوريّة والمركزيّة الغربيّة قاعدتي الإنتاج الأساسيّتيْن لتفسير العالم بينما تُهمّش ثقافات أخرى وعلى رأسها الثقافة الأفريقيّة ويُستبعد الإنتاج المعرفي النسوي الأفريقي. ويمكن القول إنّ إنتاج النسويّات السوداوات (e.g., Chen 1999; Han 2006; Hoskin 2017; Schilt and Westbrook 2009). معرفة جديدة جعل أنظمة الاضطهاد المتشابكة مرئيّة للعموم، وأكثر تعبيرا عن واقع المغيّبات والمهمّشات. كما أنّه لفت الانتباه إلى أنّ إنتاج السوداوات معرفة بديلة تعبّر عن تصوراتهنّ وحياواتهنّ يُعدّ وسيلة للتمكين.

الهجرة من منظور التقاطع بين الجندر والعنصر

إنّ ما يسترعي الانتباه في تناول قضيّة المهاجرين التركيز على الرجال إذ لا تُستحضر النساء في الغالب، إلاّ في سياق السخرية والتنمّر والإيحاءات الجنسيّة أو التحريض على استغلالهنّ أو تبرير المؤامرة التي تحاك ضدّ تونس. فحسب مناهضي وجود "الأفارقة من جنوب الصحراء" في تونس جَنّد "الأعداء" النساء والفتيات وحتى الحوامل للقيام بـ'غزوة" تستهدف تغيير "الأصل" الإثني. فهل يُصدّق عاقل أنّ مهاجرة تُقدم على اتّخاذ قرار الهجرة بمفردها، وتسير وهي حامل، في الصحراء طيلة أسابيع حتى تصل بلادنا ثمّ تستقرّ بها؟

وينمّ الموقف الذي يستغرب فيه أصحابه إقدام النساء على المغامرة واختراق الحدود على: أوّلا: الجهل بدوافع الهجرة التي تجبر الجميع بمن فيهم النساء، على الخروج من بلدانهم، وثانيا: عدم مواكبة للديناميكيّة الجندريّة التي أبانت عن رغبة الشابّات والنساء في تغيير واقعهنّ وإثبات ذواتهنّ،

وثالثا: تجاهل لما عايناه في تونس بالذات إذ تضاعف في السنوات الأخيرة، عدد المراهقات والشابّات والنساء المشاركات في 'الحرقة' بمن فيهن النساء الحوامل. ولا يخفى أنّ المصدومين من قدرة النساء على كسر الصور النمطية وتغيير الأدوار، واختراق الحدود الجندريّة لا يريدون الإقرار بتحوّل أغلب النساء إلى فاعلات وتجاوزهنّ لصورة المهاجرة الضحيّة- المفعول بها .

وإذا تأمّلنا في خطاب عدد من مُناهضي العنصرية سنجد في الغالب، تعاطفا وجدانيا مع المهاجرات لكونهن نساء "ضعيفات" و"ضحايا " الأنظمة والمؤسّسات و... وهو أمر يثبت قوّة التمثّلات الاجتماعيّة وأثرها في تشكيل العواطف وتوجيه ردود الأفعال، وصياغة المواقف والعلاقات وكذلك بناء المعرفة.

ونجد تأثير هذه التمثّلات واضحا في عدد من البحوث المنجزة حول الهجرة. فلطالما اعتبر الدارسون أنّ الرجال المهاجرين يمثّلون الفاعلين الاقتصاديّين. فهم المكلّفون بالإنفاق وتحمّل المصاعب من أجل إعالة الأهل بينما نُظر إلى النساء باعتبارهن "ذواتا سلبيّة" 'sujets passifs'. فهن حارسات الرأسمال الثقافي ومسؤولات عن استقرار الأسر واستمرار العادات والتقاليد والطقوس. غير أنّ هذه التصوّرات سرعان ما تهاوت إذ أضحت الهجرة اليوم، خيارا أو حلما أو مغامرة أو مشروعا يستهوي الجميع: رجالا ونساء، شبابا وكهولا وشيوخا وأطفالا وأصحاب الهويّات اللامعياريّة وعائلات ومجموعات...

وقد نجم عن هذه التحوّلات دخول مفاهيم ومصطلحات جديدة كتأنيث الهجرة، وجندرة الهجرة والمهاجرة العابرة للحدود والقارات... وصار الجندر براديغما للتحليل يفرض نفسه على الباحثين/ات لتبيّن نمط العلاقات بين الرجال والنساء، ومنظومة توزيع الأدوار، وكيفيّة بناء علاقات القوّة وطرائق مقاومتها وأشكال التصدّي للتمييز واللامساواة الجندريّة واللاعدالة وغيرها من المسائل .

والجدير بالذكر أنّ الاهتمام بهجرة النساء والشابّات وفهم أسبابها ومساراتها قد اندرج في إطار الدراسات النسائيّة، وخاصّة الدراسات النسويّة، والدراسات الجندريّة التي بدأت تهتمّ بمبحث

"الجندر والهجرة". فظهرت نظريّات ومصطلحات وكتابات غزيرة[1] تعنى بتحليل تجارب النساء المهاجرات وخبراتهنّ وحيواتهنّ من منظور جندري يولي تفكيك بنى البطريكيّة ورصد علاقات القوّة وتحليل أشكال الاضطهاد وبناء الهويّات وتوزيع الأدوار أهميّة كبرى. وهكذا توسّعت دائرة تناول موضوع "الهجرة النسائيّة" لتشمل النظر في مكانة المهاجرات في السياسات العموميّة وأدوارهنّ في تنمية الاقتصاد وطرائق حماية حقوقهنّ...

المناهج والمقاربات المعتمدة في الكرّاس

نُقارب موضوع الهجرة من موقع البحوث ذات التوجّه المناهض للعنصريّة والتقاطعي. فقد مثّلت التقاطعيّة[2]، إطارا عامّا لتحليل أنظمة القهر واللامساواة واللاعدالة المتشابكة مع الجندر واللون والطبقة وأنظمة السلطة...، وفهم أشكال الاضطهاد وكذلك طرائق الحفاظ على الامتيازات. وألحّ المنظّرون/ات على أنّ جميع الهويّات تتقاطع فيها عناصر متنوّعة ولكن تأثيرها يكون بدرجات مختلفة. فالمهاجرة لها هويّة يتقاطع فيها الجندر مع العنصر والإثنيّة، والطبقة والسنّ والجنسانيّة... وكذا الأمر بالنسبة إلى الرجل التونسي (يُتمثل على أنّه أبيض) الذي تكون له هويّة متعدّدة الأبعاد (الاجتماعي، الديني، الطبقي...) ولكنّ الفرق بينهما يكمن في أنّ أنظمة السلطة المتقاطعة تجرّد المهاجرة من إمكانات تحصيل فرص العيش والتطوّر، والكرامة والإنسانيّة بينما تتيح للرجل الأسود/التونسي أو المهاجر في الغالب، أن يعيش وينتفع من فرص التمكين والإدماج.

[1] Morokvasic, Mirjana, « Femmes et genre dans l'étude des migrations : un regard rétrospectif », Les cahiers du CEDREF [En ligne], 16 2008, mis en ligne le 14 mars 2011, consulté le 14 décembre 2021. Sur: https://bit.ly/3CB4XY6

[2] Intersectionality, in: Routledge International Handbook of Race, Class and Gender, edited by Shirley A. Jackson, London, 2015, p. 4; Noel, Fania, Intersectionnalité, in Elsa Dorlin, Feu : abécédaire des féminismes présents, Montreuil, edition Libertalia, 2021, p. 332.

غير أنّ اهتمامنا بتحليل بعض الممارسات العنصريّة ومسارات العنصرة[1] والعنف المبني على أساسيْ الجندر والعنصر ورصد النتائج المترتبة عن الهجرة على حيوات المهاجرات فرض على عدد من الباحثين/ات الانطلاق لا من النظريّات والمناهج، بل من الممارسات المعاينة على أرض الواقع، وتحليل الشهادات والخطابات والانتباه إلى خصوصيّة السياق الزمني الذي أثّر في تجارب النساء ومكان البحث الميداني والتوقّف عند دور الطبقة في إنتاج العلاقات وديناميّات الجندر وغيرها من العوامل الحافّة بالبحث والمؤثّرة في نتائجه. ولذا كان الاتّفاق أن يكون الاستئناس بالمناهج والمقاربات (الأنتروبولوجيا الثقافيّة، الدراسات الثقافيّة، دراسات الخطاب، التحليل الاجتماعي التاريخي...) غير مفصول عن التمحيص في التجارب. كما أنّ أولويّة الباحث/ة هي الإصغاء إلى المهاجرات وهنّ يسردن رواياتهنّ ومحاولة فهم التجارب المعيشيّة بعيدا عن التسييج الذي تفرضه "النظريّات" و"تقنيات البحث" الصارمة والقواعد والمعايير المهيمنة في الأكاديميا وDoxa والتي حدّدها الرجال وطبّقتها الباحثات دون مساءلة ودون الإصرار على إحداث التغيير.

وقد كان مركز اهتمام فريق البحث منصبّا على إبراز تقاطع أشكال التمييز، وتعدديّة التجارب، وتنوّع الرؤى من موقع يتداخل فيه المعرفي والنقدي والنشاطي إذ لا يخفى أنّ عددا من الباحثات/ين منخرطون/ات في العمل الجمعيّاتي وملتزمات/ون بمنح الصوت لمن لا صوت لهنّ/م.

السياق السياسي - الاجتماعي يلقي بظلاله على البحث الميداني

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الكرّاس أُنجز في سياق استشرت فيه مظاهر العنف، وخاصّة العنف المبني على الجندر، وأثارت فيه أحداث قتل النساء في تونس وفي مختلف بلدان العالم مخاوف الناشطات. وبالتزامن مع ظهور أشكال عنف جديدة احتدم النقاش حول حضور المهاجرين الأفارقة

[1] تعني العنصرة Racialisation السيرورة التاريخية التي من خلالها صار السود سودا وذلك من خلال إنتاج الأصناف والمجموعات والتراتبيات، وتضخيم علامات الاختلاف المرتبطة بلون البشرة ونوع الشعر و...،من أجل شرعنة علاقات القوّة والهيمنة والاستغلال والاستحواذ.

Telep Suzie. « Racialisation », dans : Langage et société, HS1, (hors série), 2021, p. p. 289-292.

من جنوب الصحراء"، وشاع خطاب الكراهيّة، والترهيب من "الآخر' الوافد. ولم تكن حادثة مقتل التونسي، في الواقع، إلاّ النقطة التي أفاضت الكأس وكشفت النقاب عن قضايا متشابكة أفرزتها العولمة والسياسات التي فرضتها الإمبرياليّة والمؤسّسات الراعية وما اصطلح على تسميته بالنيوليبراليّة (الليبراليّة الجديدة) والتي كان لها تبعاتها الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة.

وضمن هذا السياق المتّسم أوّلا بالخوف وانعدام الثقة والغضب، وثانيا هيمنة الشعور بالحنق والكره والرغبة في الانتقام، راح فريق العمل يعاين بصريّا وحسيّا ما يجري، و"ليس الخبرُ كالعيَان". ولم تكن تجربة البحث وإجراء المقابلات يسيرة إذ كان على الباحثتيّن أميرة اليعقوبي وخولة الفرشيشي مثلا الاحتكاك بالجموع الغاضبة من حضور المهاجرين ومن الباحثين الذين يهتمّون بأوضاع هؤلاء ويجعلونهم في المركز بينما لا يُستمع إلى 'معاناة أهل صفاقس'. فلا عجب أن يكون الردّ الملائم على جرأة الباحثتيْن: السبّ والشتم.

وفي السياق نفسه لم يكن حضور الباحثتيْن في وسط الساحة حيث تتجمّع المهاجرات مرحبّا به، إذ حاول بعض المنتمين إلى المؤسّسة الأمنية[1] ممارسة الرقابة، حتى على نوعيّة الأسئلة المطروحة، وسعى عدد من المواطنين إلى ممارسة الضغط والترهيب.

أمّا إقناع المهاجرات بأهميّة المحاورة والإجابة عن الأسئلة فكان عمليّة شاقّة استوجبت التفاوض وتكرار المحاولة أكثر من مرّة، والبحث عن الوسطاء وتوفير الضمانات وحتّى قبول الشتم. فالعنف الممارس على المهاجرات وتنامي الحملات العنصريّة وسياسات "التطهير" جعل بعضهنّ لا يتوانين عن شتم الباحثتيْن اللّتيْن نُظر إليهما على أنّهما تمثّلان 'البيضاوات المرفّهات". من هذا المنطلق لم يكن الخطاب المهدّد باكتساح تونس وامتلاك خيراتها الذي تبنّته بعض المهاجرات/ين إلاّ وسيلة من وسائل المواجهة في سياق اتّضحت فيه ملامح "العنصريّة الجديدة".

ونظرا إلى تهافت الباحثين وأهل الإعلام على إجراء التحقيقات وجمع الشهادات وقدومهم من كلّ صوب وتحويلهم المهاجرات إلى موضوع أثير، فقد استبدّ الخوف بهؤلاء وشعرن بأنّهنّ

[1] وفق شهادة أميرة اليعقوبي

مستهدفات وتمارس عليهنّ ضغوط مستمرّة، فامتنعت أغلبهنّ عن الحكي وفضّلن الصمت لاسيما بعد وصول أنباء عن موت صديقات ورفيقات وأقارب وأحباب رُحّلوا ذات ليل فلاقوا حتفهم في الصحراء. فكان على خديجة السويسي مثلا أن تقطع مسافات لمقابلة المهاجرات ثمّ تنتظر ساعات دون الظفر بلقاء، وتجدّد الاتصال لتدرك بعدها أنّ المقابلات أصبحت تجرّ معها المتاعب وتلحق الأذى بنساء تضاعفت معاناتهنّ.

وقد ارتأت الباحثة أن تكون في وضع المستمعة الفاعلة التي تتدخّل في مسار السرد لا باعتبارها تملك سلطة المعرفة بل لإيمانها بأنّ الحكي يساهم في بناء تجربة فريدة من نوعها حيث يكون البعد الإنساني هو البوصلة وتكون المشاركة سبيلا للتقارب والتضامن.

ولم يختلف الأمر مع بقيّة الباحثات/ين، إذ كان عليهنّ/م مواجهة هذه التحديّات الجديدة بشجاعة ورباطة جأش وكان عليهنّ أن يُعدن النظر في مسائل كثيرة ذات صلة بشروط البحث لعلّ أبرزها الشروط المعياريّة المسيّجة للبحوث كالالتزام بالموضوعيّة و'منع' تسلّل عناصر تشي بحضور 'الذاتيّة'[1]، وكتم مشاعر التعاطف.

ولكن أن تكون باحثا/ة شغوفا بالنظريّات والمفاهيم والمصطلحات وطرائق توظيفها أكثر من اهتمامك بفهم تجارب الناس وحيوات من هم/نّ على الهامش أمر مثير للقلق، وأن تكون باحثا/ة يقتنص المواضيع "الحارة" لتحصيل نصيب من الإشعاع أمر يدعو إلى التفكّر في شروط إنتاج المعرفة إذ لا معرفة بدون إيطيقا كما وضّحت النسويّات ذلك[2].

[1] يفرّق عدد من الدارسين/ت بين التصوّر الموضوعي والتصوّر الذاتي في مقاربة الهويّات الجماعيّة. فالتصوّر الموضوعي يبنيه الملاحظ انطلاقا من عناصر موضوعيّة، أمّا التصوّر الذاتي فإنّه وليد التفاعل مع وجهة نظر الفاعلين.

[2] Brennan, Samantha, 2010, "Feminist Ethics," in J. Skorupski (ed.), *The Routledge Companion to Ethics*, London: Routledge. Bell, Linda, 1993, *Rethinking Ethics in the Midst of Violence: A Feminist Approach to Freedom*, Lanham: Rowman and Littlefield, Feminist Ethics - Stanford Encyclopedia of Philosophy, 2019.

تقديم المحاور

آمال قرامي

لا يمكن مقاربة هذا الموضوع المعقّد والمركبّ من كافّة جوانبه فهذا مشروع يتطلّب توّفر إمكانات كبيرة وتفرّغ عدد من الباحثين المختصين في علوم متعدّدة. ولذا كان علينا أن نختار مداخل متنوّعة تُيسّر لنا فهم بعض ملامح المجتمع التونسي وخصوصيّة الثقافة السائدة، وتساعدنا في الآن ذاته، على محاولة العثور عن بعض الإجابات لأسئلة باتت اليوم، تُحرج فئة من التونسيّين من قبيل: لِمَ انتشرت الممارسات العنصريّة في بلد كان سباقا إلى إلغاء الرق وسنّ قوانين وتشريعات للقضاء على التمييز والعنصرية والعنف؟ بِمَ نفسّر الفجوة بين التشريعات والممارسات، وبين الثقافة الحقوقيّة والتحضّر، وبين التسامح والتعصّب الجنسي ومعاداة المرأة «misogyny، وكره الأجانب Xénophobie ، وخاصّة السود؟ وما الذي يجعل التونسيّين أكثر انغلاقا على ذواتهم من ذي قبل؟ ثمّ لِمَ سُيِّست قضيّة الهجرة وتمّ توظيفها لتحقيق أهداف مختلفة؟[1]

ولمّا كان من الضروري فهم المعتقدات والتصوّرات والمعايير المهيمنة المتحكّمة في سلوكنا وفي بناء علاقاتنا الاجتماعية والتوقّف عند كيفيّة تمثّلنا لذواتنا وللآخرين فقد كان لزاما علينا العود إلى الجذور الثقافيّة التي مهّدت لبروز ظواهر وممارسات تميزيّة متعدّدة وعملت على تعزيزها، ومقاومة كلّ محاولة تهدف إلى التصدّي لها.

[1] Vincent GEISSER, Tunisie, des migrants subsahariens toujours exclus du rêve démocratique ; Migrations Société, n° 177, 2019.

الجذور الثقافيّة للتمييز والعنصريّة في تونس

يتيح لنا تحليل عناصر من الموروث الثقافي التونسي (الحكم، الأمثال، الأغاني، الأساطير الشعبيّة، الشعر، الدراما...) الانتباه إلى صناعة الهويّات الجندريّة وعمليّات تثبيت الفروق بين الأفراد، والمجموعات وجوهرة الاختلاف ووضع الحدود وحراستها فضلا عن كيفيّة تيسير عمليّة تقبّل التفاضل بين الرجل والمرأة، من جهة، والتمايز بين الأبيض والأسود من جهة أخرى، فضلا عن الفصل بين النحن والهم. وهي عمليّات تتمّ من خلال التنشئة الاجتماعيّة التي تمارسها الأسرة ومختلف المؤسّسات التربويّة والتعليميّة والثقافيّة والدينيّة والإعلامية وغيرها. ولا يكتفي المجتمع بتحديد طرائق التنشئة ومضامينها بل إنّه يمارس الرقابة والضبط الاجتماعي ويعاقب كلّ من تسوّل له نفسه عدم الامتثال للمعايير والقيم والتصوّرات التي تفرضها المجموعة المهيمنة. وبذلك تحافظ البطريكيّة على بنيانها العتيد.

ونتبيّن من خلال تحليل عناصر من الثقافة السائدة أنّ العنصريّة مجندرة[1]. فهي بناء اجتماعي تاريخي وعلاقات اجتماعيّة قهريّة وممارسات متراكمة تعمل على حرمان مجموعات أقليّة عرقيّة من حقوقها وذلك من خلال القناعات الثقافيّة السائدة التي تربط الأشخاص الموسوميّن بمجموعة من الخصائص غير المرغوب فيها أو بصور نمطيّة سلبيّة (كالانفعال، العاطفيّة، نقصان العقل...) ثمّ تعزلهم بدعوى عدم التكافؤ وفقدان المكانة. وبذلك يصبح فقدان المكانة/الدونيّة مصدرين للتمييز ومؤثّرين في فرص الفرد المعيشيّة. وفي مقابل الحطّ من قيمة الآخر المختلف، يبرز الاستعلاء ويبرّر بالاصطفاء "كنتم خير أمّة أُخرِجت للناس"...

وتعبّر العنصريّة عن نفسها من خلال الأفعال العاديّة البسيطة التي لا تُؤْخذ مأخذ الجدّ، والممارسات اللغويّة الواصمة للآخر، وطريقة الحديث معه أو النظر إليه، والسلوك الذي نتبنّاه

---

[1] مفهوم العنصرية المجندرة Racisme Genré، بلورته "فيلومينا إسيد"، التي ركّزت من خلال أعمالها على عنصريّة اليومي وقد ساعدها ذلك على فهم العنصريّة بوصفها سيرورة تتقاطع باستمرار مع أشكال الاضطهاد الأخرى المترتبة عن الطبقة والجندر والجنسانية.

P. J. M. Essed, «Everyday Racism: A New Approach to the Study of Racism», in D. Th. Goldberg (D. T.), dir., Race Critical Theories, Oxford: Blackwell Publishers, 2001.

تجاهه. وتعدّ العنصرة آليّة للحفاظ على امتيازات المجموعة المهيمنة ومواقعها. فإذا نظرنا في عمليّة توزيع الأفراد على صنفي السود/البيض، على الرغم من التنوّع الهائل ضمن كلّ صنف من الصنفين الناجمين عن ذلك وغياب الحدود الواضحة بينهما، تبيّن لنا أنّ غاية الفرز هي إنجاز التنميط بسلاسة، وحثّ الأفراد على دخلنة الصور النمطيّة والخضوع لما يفرضه المجتمع من علاقات تُبنى وفق منطق القوّة والتراتبيّة وترسيم الحدود.

إنّ مجتمعا يحافظ على الصور النمطيّة تجاه من يعتبرهم يمثّلون 'الآخر' (المرأة/ الأسود/ صاحب/ة الهوية اللامعيارية/ المعاق/ المجنون...) من خلال النسق الاجتماعي، والمنتج الثقافي، وخاصّة الميديا يُحفّز النساء وخاصّة السوداوات، والسود (سواء أكانوا تونسيين أم وافدين)على التساؤل حول المثل والقيم الدينيّة والأخلاقية، والمعايير الاجتماعيّة والمعايير الجندريّة التي تُسيّح رؤيتهم لذواتهم ورؤية الآخرين لهم وتبرّر إلحاق الأذى بالآخر المغاير(Du Bois1903).

ويعتبر تحليل الخطابات التي تكشف عن بنية العلاقات القائمة على الهيمنة وأشكال العنف الممارس على الآخر أساسيا في مشروع مناهضة العنصريّة وتغيير العقليّات. ولعلّ أهمّ استنتاج نتوصّل إليه بعد رحلة البحث عن الجذور الثقافيّة المؤسّسة للعنصريّة والتمثّلات الموظّفة اليوم، في المنتج والممارسات الثقافيّة أنّ التمييز على أساس الجندر/ العنصر/ الطبقة ... وعلاقات القوّة القائمة على شطب الآخر وتجاهل وجوده لها صلة بالثقافة المهيمنة ومأسسة الاختلاف وبالتطبيع مع التعصّب ورفض الغيريّة والنظر إلى الآخر الغريب بوصفه "فائضا بشريًّا من فائض القيمة" على حدّ تعبير الناشطة الأمريكية- الأفريقية "لورد". فالذي يفرّق بين الناس من وجهة نظرها، ليس الجنس والعرق والسنّ...، بل رفضنا التعرّف على هذه الاختلافات وإحجامنا عن فحصها والبحث عن المشترك الإنساني.

ولا ينبغي في تقديرنا، التغافل عن البعد السياسي والأيديولوجي للتثاقف الذي يساهم بدوره، في خلق الصراعات وديمومة اللامساواة واللاعدالة وشرعنة التمييز.

التشريعات المناهضة للتمييز على أساس الجندر والعنصر في تونس: قراءة تاريخيّة قانونيّة

نلمس في الأدبيّات القانونيّة والاجتماعيّة وغيرها اهتمام عدد من المنظّرين بمجتمع ما بعد العنصريّة، إذ أدّى سنّ القوانين المناهضة للتمييز والمجرّمة للعنصريّة حسب هؤلاء، إلى وعي المواطنين بضرورة احترام قواعد العيش معا على قاعدة المواطنة التامّة. بيد أنّ هذا الطرح جُوبِهَ بنقد شديد، إذ رأى أغلب الدارسين/ت أنّ الزعم بانبثاق مجتمع ما بعد العنصريّة لا يعدو أن يكون خطابا طوبويا utopique، فكلّ القرائن تدلّ على أنّ أشكال التمييز تنوعّت ونِسَبَ العنف تضاعفت وأنّ السياسات المرسّخة للاعدالة واللامساواة صارت أكثر شيوعا. فالقضيّة مرتبطة بالأساس، بنظام الحكم والسياسات والفجوة بين الإرادة السياسيّة والإرادة المجتمعيّة، من جهة، والفجوة بين التشريعات القانونيّة والممارسات والوعي والبنية الذهنيّة، من جهة أخرى.

فلئن مثّلت مراسيم الباي المناهضة للرقّ والقوانين التي سنّتها الدولة "الحديثة" والاتفاقيّات التي أمضت عليها خطوات مهمّة في صرح الإرث القانوني التونسي المناهض للتمييز، فإنّ البنى الذهنيّة المتحجّرة وتكريس وسائل الإعلام وغيرها من المؤسّسات الثقافيّة والتربويّة لثقافة اللامساواة لم تحفّز المجموعات المهيمنة على فهم تاريخها ومراجعة مواقفها وتصوّراتها. كما أنّها لم تساعد المجموعات التي تعاني من التمييز (النساء/ السود/ أصحاب الهويّات اللامعياريّة ...) على بناء هويّة متصالحة (Edles and Appelrouth, 352) تُشعرهم بأنّهم سود وتونسيّون ومواطنون يتمتّعون بكافّة الحقوق.

ويقودنا النظر في تاريخ القوانين التي ظهرت من أجل الحدّ من التمييز واللامساواة إلى الوقوف على مجموعة من الاستنتاجات أوّلها التأثير الكولونيالي في القوانين الذي يعكس تفوّق الرجل الأبيض ونظرته الخاصّة إلى المرأة/ الأسود/ المجنون/ المثلي ... وثانيها أنّ القوانين تخضع للمحدّد الجندري lois genrés، وهي ليست ثابتة بل تتفاعل مع السياق الاجتماعي والسياسي والتاريخي، فتتطوّر حينا وتتراجع حينا آخر، وثالثها أنّ العنصريّة ليست ممارسات فحسب بل هي خطابات تستند إلى معارف وعمل رمزي يُمأسس غيريّة الآخر بهدف الهيمنة عليه، وهي أيضا

تاريخ (الرقّ/ العبودية) يؤثّر في الحاضر، ومنظومة قوانين محدّدة لحقوق المجموعات تنهل من معين البطريكيّة والفكر الاستعماري وسياسات تكرّس التمييز وتعيد إنتاجه بسلطة القانون.

ولكن يبقى لقوى الضغط دورها الأساسي في فرض التغيير التشريعي وتخليص القوانين من التمييز والعنصريّة وغيرها من المظاهر السلبيّة فضلا عن مواصلة العمل التوعوي وفتح النقاش العامّ حول المسائل المعقّدة كالتعذيب والاتّجار بالبشر والعنف والهجرة... وممارسة الضغط على الدولة التي صادقت علي اتفاقيّة جنيف لسنة 1951 لحقوق اللاجئين المنبثقة عن المعايير الدولية الخاصّة بحقوق العمّال المهاجرين، ولم تصادق إلى اليوم على الاتفاقيّة الدوليّة للأمم المتّحدة لسنة 1990 المتعلّقة بحماية جميع المهاجرين وأفراد عائلاتهم، ولا على الاتفاقيّتيْن عدد 97 (1949) وعدد 143 (1975) لمنظّمة العمل الدوليّة الخاصّتيْن بالعمّال المهاجرين والتي تمثّل الإطار المعياري الدولي لحقوق المهاجرين سواء في بلدان المنشأ أو في بلدان الاستضافة.

وهكذا نتبيّن أنّ الإطار القانوني للبلاد التونسية مايزال يفتقر إلى نصوص وصيغ تؤسّس لإطار قانوني وطني متكامل عادل يضمن كامل الحقوق والواجبات لجميع المستقرّين في التراب التونسي على خلاف المغرب الذي صادق على إتفاقية حماية حقوق اللاجئين سنة 1993 وسوّى وضعية 25 ألف مهاجر سنة 2014 قبل أن تطلق دفعة ثانية سنة 2016. ويمثّل اليوم، غياب الإطار القانوني لحماية حقوق المهاجرين ضربا من التمييز المؤسّساتي.

دور المجتمع المدني في مناهضة العنصرية وكراهية الأجانب في سياق تونسي متحوّل

تعتمد هذه الورقة على المقاربة الاجتماعيّة التاريخيّة لتوضيح تاريخ الرقّ وخلفيّات الممارسات العنصريّة في تونس دون التغاضي عن إبراز دور المفكرين و"رجال الدين" المصلحين في الدفاع عن القيم المثلى كالحريّة والكرامة وتفاعل النخب مع حركات التحرّر في العالم. ولا تكتفي هذه المقاربة بدراسة التحوّلات في مستوى التشريع والنظم السياسيّة وتغير العلاقة بين الدولة والمجتمع، بل إنّها ترصد أدوار الفاعلين التاريخيين المختلفة وتتابع صراعاتهم .

ونلمح من خلال إعادة النظر في تاريخ نشأة دولة الاستقلال التواشج بين العنصريّة وأشكال مقاومتها ومسارات تطوّر المجتمع المدني. كما أنّنا ننتبه إلى العلاقات الظاهرة والخفيّة بين التمييز العنصري إزاء السود التونسيّين وإزاء المهاجرين، وهي علاقات مترسّبة في اللغة والتمثّلات والنظرة الدونيّة والاحتقار ... وكذلك في المنظومة التشريعيّة ونظام المجتمع وطبيعة الدولة دون أن نتغافل عن تأثّر تونس بالأوضاع الدوليّة منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم.

وليس انخراط قوى المجتمع المدني، وخاصّة الجمعيّات التي تُعنى بالدفاع عن حقوق السود، في مناهضة التمييز والعنصرية إلاّ دليلا على إصرار الفئات المنسيّة والمستبعدة والمضطهدة بعد التحوّلات التي عرفتها تونس 2011 على ممارسة الضغط على السلطة حتّى يحدث التغيير المطلوب تشريعيّا ومجتمعيّا وفكريّا.

ويمكن القول إنّ وضع العنصريّة في سياقها التاريخي والاجتماعي ورصد تجليّاتها بعد تحوّلات 2011 ثمّ في الأشهر الأخيرة قد كشف تغييرا في دوافع العنصريّة وأشكال توظيفها سياسيّا وأيديولوجيّا وتحوّلا في الممارسات التي تبقى موصولة إلى الموروث والتاريخ حينا، ومحاكية لما يجري في بلدان 'حداثيّة' أصابها الرهاب فانغلقت واستماتت في سبيل 'تطهير' فضائها من الغرباء الوافدين حينا آخر.

تجليّات العنف من خلال شهادات المهاجرات العابرات للحدود التونسيّة

تكشف قصص المهاجرات التي تضمّنتها هذه الورقة، عن"أنظمة القمع المتواشجة" (بيل هوكسBell Hoks) وتشابك أشكال العنف الممارس ضدّ الفتيات والنساء، إذ نجد العنف المنزلي والعنف الأسري والعنف المجتمعي والعنف الاقتصادي والعنف السياسي وكذلك العنف العنصري Racial violence. وتوضّح سرديّات المهاجرات أنّ مسار العنف طويل ومعقّد يبدأ في الوطن 'الأمّ' ويتواصل أثناء محطّات الهجرة وصولا إلى تونس ومنها إلى الحدود بعد انطلاق عمليّات الترحيل القسري.

أمّا الفاعلون فهم كثر. فقد يكون الأهل أو الزوج وراء اتّخاذ قرار الهجرة كما يمكن أن يتسبّب النظام الاستبدادي أو السياسات الاقتصاديّة في دفع المرأة إلى خوض المخاطر في سبيل البحث عن الأمان. ولكن ما إن تنطلق الرحلة حتى يتّضح تورّط فاعلين آخرين في عمليّات استغلال النساء والاتّجار بهنّ واغتصابهنّ وتهديدهنّ ... وليس اعتداء حرّاس الحدود على المهاجرات أو انتهاك المشغّلين أو "سيدات القصور" لكرامة المهاجرات إلاّ حلقة من بين حلقات أخرى من المعاناة.

والظاهر أنّ تجربة الهجرة تجعل النساء أكثر وعيا بهوياتهنّ ومكانتهنّ وذواتهنّ وأجسادهنّ، وأكثر إدراكا بمسار العنصرة المادّي والرمزي الذي ينطلق بالحطّ من شأنهنّ ووصمهنّ وتحويلهنّ من ذوات إلى أدوات للعمل وأشياء للتبادل والتملّك تخضع 'لأحكام السوق'. وتفضي العنصرة إلى دخلنة المهاجرات دونيّتهنّ. فالاستحواذ على أجساد النساء وما يجنينه من كدّهن يُصوّر لهنّ على أنّه "طبيعي" لأنّ النساء كصنف اجتماعي "جماعة قابلة للاستحواذ والاستغلال" (Guillaumin, 2005, Christine Delphy, 2008) بحكم خصائصهنّ البيولوجيّة. فمتى كانت المهاجرة من إفريقيا جنوب الصحراء فإنّ قدرتها على التحمّل ورباطة جأشها وقوّة بنيتها إلى غير ذلك من الصفات التي تنسبها الثقافة إلى السود، تجعل منها "أمة"، ومعنى هذا أنّ العبد لا يكون عبدا لأنّه أسود اللون وخشن الجلد... ولكن لأنّ وضعه/ أصله كعبد يحوّله إلى أسود، فيكون اللون دالاّ على الوضع الاجتماعي والمنزلة القانونيّة.

وتُبين بعض الشهادات الواردة في الورقة، عن قبول طوعي لدى أغلب المهاجرات بتدنّي مكانتهنّ باعتبارهنّ موصومات ومحرومات من الحقّ في السكن والصحّة...، وهو أمر مفهوم فالتمييز اليومي الممارس عليهنّ يعزّز قناعة لدى هؤلاء بأنّهنّ مهما فعلن فإنّهن سيعاملن وفق الصور النمطيّة المترسّخة في المتخيّل الجمعي منذ القدم، ومهما حاولن تغيير واقعهن فإنّ "السكن الرديء" والمعاملة السيّئة والإذلال هي "المقدّر والمكتوب". وليس أمام المجموعات التي تعاني من الهشاشة والوصمنة أن تقاوم هذا الموروث الذي تدعمه القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. ولكن علينا أن ننتبه إلى أنّ النساء/ المهاجرات/ السوداوات ... لا يمثّلن كتلة منسجمة

ومنمّطة وعلى هذا الأساس تختلف مساراتهنّ وفق درجة الوعي وإرادة مقاومة الأنظمة المتشابكة (البطريكيّة، الرأسماليّة، الاستعمارية ...)، والقدرة على إثبات الذات...

وبالإضافة إلى ما سبق تشير هذه الورقة إلى مسألة التضامن بين النسويّات. والواقع أنّ بعض النسويّات السوداوات نظرن في الأخوتيّة النسائيّة (منذ سنة 1970)[1] التي تعتبر في نظر عدد كبير من النسويّات التونسيّات، إطارا يمنح النساء قوّة ويمكنّهن من تجاوز الخلافات وتوحيد النضالات بين مختلف الأصوات (الكوورية، النسوية السوداء التونسيّة...) ولكن السؤال المطروح: لِمَ نهاب الاختلاف ونحاول حجبه؟ قد يفسّر الأمر بأنّ النساء، تعلّمن أنّ عليهنّ تجاهل اختلافاتهنّ، أو النظر إليها كأسباب للتباعد والشكّ والضعف بدل أن يعتبرنها قوى للتغيير.

ولكن "المستضعفات" كالفقيرات، المثليّات، السوداوات، المسنّات، صاحبات الإعاقة، المهاجرات... يعرفن أنّ البقاء على قيد الحياة ليس مهارة أكاديمية بل هو أن نتعلّم كيف يمكن أن نتقبّل اختلافاتنا حتى نتمكّن من أن نحوّلها إلى مظاهر للقوّة، "لأنّ أدوات السيّد لا يمكن أن تهدم منزله. فقد تسمح لنا هذه الأدوات، بشكل مؤقّت بأن نهزمه في لعبته، ولكن هذا لن يمكّننا مطلقا من تحقيق تغيير أصيل. وتمثّل هذه الحقيقة تهديدا فقط لهؤلاء النساء اللاتي لا يزلن يُعرّفن منزل السيّد على أنّه المصدر الوحيد لدعمهن". (لورد أودري Lorde Audre-1984).

ولذا لا يمكن ممارسة الأخوتيّة عبر استعمال النموذج البورجوازي الذي يرى أن الأرضيّة المشتركة بين النساء هي المظلوميّة وكونهنّ ضحايا، إذ أنّ هذا الطرح الأيديولوجي يعكس نزعة ذكوريّة تؤمن بتفوّق الأبيض وترسّخ فكرة مفادها أنّ النساء ضحايا. ويترتّب عن ذلك إعفاءهن أوّلا من مسؤوليّة الاعتراف بدورهنّ في تأييد التمييز على أساس الجندر/ الطبقة/ السنّ/ العنصر، وذلك عبر اعتبار الرجال أصل المشكلة وثانيا مسؤوليّتهنّ في تغيير واقعهنّ والنهوض بدور فعّال. وعلاوة على ما سبق ترى النسويّات السوداوات أنّ التضامن النسائي يكون إراديّا وخارج منطق البحث عن

[1] Lorde, Audre. Sister Outsider: Essays and Speeches. Crossing Press, 1984.

المتشابه وبعيدا عن العلاقات الزائفة وغير الصادقة بين النسويّات. ولابدّ أن تنطلق الأختيّة/ التحالفات/ التشبيك من أرضيّة سياسيّة تسعى إلى إنهاء التمييز الجنسي والطبقي والعنصري واللاعدالة... كما أنّه يتعيّن على النسويّات البيضاوات إجراء حوار حقيقي مع النساء السود لمنحهنّ الصوت وتضمين تجاربهنّ وتصوّراتهنّ في الإنتاج النسوي والنشاطية لا الاستمرار في الحديث عنهن بشكل عابر، الأمر الذي يؤدّي إلى التعتيم الكامل على خصوصيّة التجربة: أي المعاناة من العنصريّة ومن التمييز على أساس الجندر على حدّ سواء.

"مهاجرات أفريقيا جنوب الصّحراء "وسياسات الشارع" في مدينة صفاقس بين الاستغلال المضاعف والقدرة على المقاومة

كيف يمكن للفرد أن يكون مسؤولا عن مصيره في عالم سياسي اقتصادي غير آمن؟ وكيف يتسنّى له أن يحافظ على حقّه/ها في أن يحلم ويطمح في تغيير واقعه وأن يكون فاعلا في سياق تحاول فيه كلّ القوى أن تطحنه وتسحقه وتقتل فيه إرادة الصمود والمقاومة؟

تتناول هذه الورقة رحلة بحث المهاجرات عن الأمان المادي بعد أن استحال العيش في بلدان انهار اقتصادها تحت وطأة الصراعات والحروب أو الكوارث الطبيعيّة والتغيّرات المناخيّة وغيرها. وحين يفقد المرء قوت يومه تغدو الهجرة الحلّ الوحيد المتاح وليست خيارا.

غير أنّ الاستعداد لخوض تجربة الهجرة سرعان ما يكشف عن مسار الجندرة إذ ثمّة معاملات خاصّة يحظى بها الرجال وهناك تفاوت بين التكلفة التي تدفعها المهاجرة والمقابل المادّي الذي يطلب من المهاجر إلى غير ذلك من الأمثلة الموضّحة للتمييز القائم على الجندر والتحيّز الذكوري والعنف.

وتصطدم المهاجرات بعد وصولهنّ إلى تونس بواقع آخر إذ يصبح "السواد" وصمة متحكّمة في حياتهنّ ومؤثّرة في نظام المعاملات وتوزيع فرص العيش وفي المداخيل والسكن والصحّة وغيرها. وتغدو إمكانات الاختيار شبه معدومة وأشكال المقاومة محدودة. وبين تونس المتخيّلة وتونس الواقع مسافة بإمكانها أن تكشف عن المستور. فالعلاقات القائمة على القوّة والهيمنة ليست

حكرا على الرجال، إذ تتواطأ فئة من التونسيّات اللواتي يُتمثّلن على أنّهنّ بيضاوات أو نسويّات مع أنظمة القهر. فيمارسن أشكالا من العنف على المهاجرات تتراوح بين الاحتقار والإهانة والإذلال والضرب والاستغلال الاقتصادي وتملّك الأجساد وغيرها. وقد يفسّر هذا السلوك بأنّ النساء نشأن على الاعتراف بنوع واحد من الاختلاف، وهو الاختلاف بين الجنسين. أمّا الاختلافات على أساس العنصر أو الطبقة فإنّها غير معترف بها مع أنّها تواجه بالكثير من الخوف والكراهيّة والرغبة في استئصالها. وهو ما وضّحته النسويّة السوداء 'لورد' حين طالبت السوداوات بتعريف ذواتهنّ إذ من حقّهن الاحتفاء بهويّاتهن وثقافتهنّ والصمود أمام محاولات الإلغاء والشطب.

وفي السياق نفسه دعت النسويّات السوداوات من أصول أفريقيّة إلى استلهام إطار أنثوي جديد ينهل من تاريخ النساء وثقافاتهنّ واستنباط أشكال محليّة للمقاومة لعلّ أهمّها الاحتفاء باللغة واللباس وطقوس الأكل والضيافة فضلا عن التمسّك بالقيم الدينيّة والروحيّة وأعمال الرعاية وأطر الأخوتيّة Sisterhood. ويمثّل التمسّك بالهويّة الثقافيّة شكلا من أشكال مقاومة العبوديّة ثقافيّا الذي لا يكون حسب النسويّات السوداوات، إلاّ من خلال تفكيك الموروث والتأكيد على الكرامة الإنسانيّة والبعد الإنساني للثقافة الأفريقيّة والاحتفاء بالزنوجة. وفق هذا الطرح يتحوّل العنصر والإثنيّة إلى محدّدين هوويّين وتغدو المرأويّة[1] طريقة من طرائق إثبات الذات.

تحاول المهاجرات، كلّ من موقعها وحسب الإمكانات المتوفّرة لديها، مواجهة العنف الاقتصادي وأنماط الإفراط في الاستغلال les modes de surexploitation وحجب مساهمتهنّ في سوق العمل invisibilisation du travail des immigrés والتقليل من شأن جهودهنّ، وهي محاولات تتمّ على أكثر من واجهة، إذ تعاني المهاجرات من التمييز على أساس الجندر في بلدانهنّ ومن القوانين التي فرضتها البطريكيّة للحفاظ على امتيازات الرجال ومن التمييز العنصري في بلد الإقامة أو العبور. ويحزّ في أنفسهنّ إنكار المجتمع التونسي الأدوار الإيجابيّة التي يقمن بها كإعالة

[1] هي حركة تشيد بإسهامات النساء في التاريخ والثقافة والمجتمع وتوظف الإرث النسائي للسوداوات لمناهضة التمييز الجنسي والتمييز العنصري.

Rose M. Brewer, 2020, Black and womanism, John Wiley & Sons LTD.

أسرهنّ، وتوفير الرعاية المأجورة للرضّع والمعاقين والمسنّين وغيرها، والعمل في قطاعات ينفر منها التونسيون/ات إلى غير ذلك من المهن السائدة من خلال الشبكات التي يوفّرها قطاع الاقتصادي الموازي معيدا بذلك إنتاج علاقات القوّة.

لا يثمّن عمل المهاجرات ولا يحتسب لا في اقتصاد بلدانهنّ ولا في تونس. ولكنّ رصد ظروف العمل القاسية وتحليل تجارب النساء المخلّفة للصدمات Trauma والمُنتجة للهشاشة واللاأمان يقودنا إلى الإقرار بأنّ مكانة النساء في سوق الشغل تتّصل بمكانتهنّ في العائلة وتوزيع الأدوار ودور التمثّلات في تشكيل علاقاتهنّ، وكيفيّة تفاعلهنّ مع العلاقات الجندريّة وبنى الاضطهاد. وعلاوة على ما سبق، يؤدّي تحليل واقع المهاجرات إلى فهم تجليّات الجندرة في الفضاءات المختلفة وأوّلها فضاء العمل حيث تُبنى العلاقات الجندريّة وتبرز علاقات الاستحواذ على النساء واستغلالهنّ وتتشكّل الهويّات وتتّضح اللامساواة وأنماط الإنتاج الرأسمالي، ويظهر عدم تكافؤ الفرص والعنف وتتجلّى نتائج العولمة والسياسات المنبثقة عنها. وهنا نستحضر قول الكاتب الأوروغوياني'غاليانو': "إنّ الفقر ليس قدرًا ينتظر شعوب قارته، وإنّ التأخّر ليس كذلك، إنّما هما نتاج توسّع إمبراطوري من أجل الحصول على مناجم الذهب والفضّة والمعادن" (Eduardo Hughes Galeano.1971)

تمثّلات الرّجال التّونسيّين لأجساد المهاجرات السّوداوات: الجندر والعنصر والجنسانية

توضّح أغلب الورقات طرائق نفي حقّ المختلفين/ت - المغايرين/ت في أن تكون لهم مكانة وشخصيّة ومميّزات وحقوق ومنها الحقّ في التعبير عن ذواتهنّ والحقّ في الصحّة والأمان، والمسكن اللائق وكذلك الحقّ في امتلاك أجسادهم/نّ وممارسة جنسانيّة آمنة. غير أنّ التجارب التي مرّت بها المهاجرات من أفريقيا جنوب الصحراء تؤكّد أنّ الجنسانيّة تتأثّر بالسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي إذ يصبح الاغتصاب والتحرّش والتعذيب وانتهاك الحرمة الجسديّة وغيرها من الممارسات دليلا قاطعا على العنصريّة الجنسيّة وعلى تمظهرات أنماط من الرجولة تختلف في بناء علاقاتها بالنساء السوداوات.

ولئن ارتكزت الورقات السابقة على تحليل شهادات "الضحايا"، فإنّ هذه الورقة وضعت عيّنة من خطابات الرجال التونسيّين وممارساتهم وتجاربهم المرويّة تحت المجهر. ويكمن الهدف من وراء ذلك في توضيح دور التمثّلات الاجتماعيّة في بناء العلاقات الحميمة، وإبراز التقاطع بين الجندر والعنصر والجنسانيّة. ويتنزّل الاهتمام بخطابات الرجال في إطار الحركة النسويّة التي طالبت الدارسين بمساءلة رجولتهم وتحويلها إلى موضوع للبحث. ولذا رأينا من المفيد أن نتبيّن نظرة فئة من التونسيّين إلى أجساد المهاجرات السوداوات وتقييمهم لتجاربهم الجنسيّة مع هؤلاء 'الوافدات/المغايرات التي تتشابك مع نظرتهم للسوداوات 'المحليّات' فضلا عن تحليل مواقف المستجوبين من الممارسات العنصريّة والعنف المسلّط على النساء.

تعتبر الجنسانية فضاء لتشكّل العلاقات الاجتماعيّة وعلاقات الهيمنة وتمظهر الممارسات المعيارية والتمثّلات المتضادّة بين الرجولة والأنوثة، وهي أيضا مدخل أساسي لفهم موقع الجسد في النظام الجندري ونظام التراتبيّات بين الجنسين و'البَينِيين'، والتفاعل بين المعايير (المعولمة والخاصّة) وبين الجنسانيّة المعياريّة والجنسانيّة اللامعياريّة.

وتوضّح حكايات الرجال أنّ العلاقات الحميمة للمهاجرات لا تخضع للإرادة الحرّة والاختيار وإنّما تتحكّم فيها علاقات القوّة والهيمنة. إذ تُجرّد السوداوات من إنسانيّتهنّ ويتعرّضن للوصم والتبخيس والعنف ويتحوّلن إلى أدوات لمتعة الرجال "البيض" أو فضاءات لتفريغ الكبت أو الغضب أو وسائل للمقايضة بين السود والبيض على حدّ سواء. وفق هذه الممارسات التي تنهل من معين التمثّلات والأساطير وغيرها من العناصر المشكّلة للمتخيّل تكون العنصريّة لا معطى "طبيعي" بل محصّلة علاقات القوّة والهيمنة على أساس الجندر والعنصر والجنسانيّة والطبقة والسنّ.

وعندما نقارن روايات الرجال بشهادات النساء ندرك أنّ أغلب الرجال لا يكترثون بمشاعر المهاجرات المغتصبات أو المتحرّش بهنّ ولا يهمّهم أن يصغوا إلى شهادات هؤلاء وهنّ يتحدثن عن الإحساس بالذلّ والإهانة وفقدان القيمة حين يُنظر إليهنّ على أنّهن أجساد للتجريب والاكتشاف لا ذوات تُحترم رغباتهنّ ويقدّر رضاهنّ.

وتثبت مرويّات الرجال التونسيّين المستجوبين مدى هيمنة التمثّلات على الممارسات الجنسانيّة والسلوك الجنسي وعلى رؤية جسد المهاجرة وصناعة آخريّتها. فمن الرجال فئة تعتقد أنّ السوداوات مميّزات بالإفراط الجنسي hypersexualisation، والطاقة القويّة التي تضاهي طاقة الرجال، وهو تصوّر يذكّرنا بالخطاب الاستشراقي الذي اعتبر نساء الاثنيّات المتنوّعة يعكسن "الغريب والعجيب المُعدّ للاستهلاك". ونتبيّن من خلال سرديّات الرجال التشابك بين الهوامات الهوويّة الخاصّة بالجندر والعنصر والجنسانيّة.

وفي المقابل تعبّر مجموعة أخرى من الرجال عن كره السودوات والاشمئزاز من أجسادهنّ التي تتعارض مع المعايير السائدة للجمال، وهنا يكون الخطاب دالا عن التواشج بين كره النساء la misogynie والمنمّطات العنصريّة.

ولئن كشفت 'أخبار' الرجال المستجوبين عن تصوّراتهم وممارساتهم وهواماتهم وطرائق بناء علاقاتهم فإنّ الحديث عن الجنسانيّة لا يخلو من عرض للذات واحتفاء بالرجولة والفحولة. فليس اغتصاب السوداوات إلاّ مناسبة لإخضاع الآخر وإلحاق العار به وتصفية حسابات بين الرجال لترتيب علاقات تسترجع الممارسات الاستعماريّة القائمة على ثنائيّة المُهيمِن بالمهَيمن عليه. وما أجساد النساء في هذه الحالة، إلاّ وسيلة للانتقام وفضاء للاستحواذ وعلامة على إثبات استحقاق الرجولة المهيمنة.

ونذهب إلى إنّ الدعوة إلى مناهضة العنصرية والتمييز واللاعدالة لا يمكن أن تتمّ بمعزل عن تحرير الرجل والمجتمع ككلّ من سطوة النماذج السائدة والمنمّطات ومن الاعتقاد بأنّ الرجولة نمط واحد وهي ثابتة، ولم تربكها التحوّلات التي شهدتها المنطقة (يا جبل ما يهزّك ريح).

المهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء ومسارات النجاة

تعرض هذه الورقة شهادات تعبّر عن حياوات عدد من المهاجرات تختلط فيها مشاعر الإحباط والقلق والخذلان والحرمان والألم والغبن بالإحساس بالغبطة والشعور بالثقة في النفس والقدرة على الفعل من أجل تغيير المستقبل. وكانت الهمّة معقودة على أن نختم هذا الكراس بقصص

نجاح المهاجرات ولكن 'تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن' إذ اندلعت أحداث العنف ورحّلت مجموعات كبرى من المهاجرين/ات ومات البعض في الصحراء فماذا تبقّى من الأحلام؟

تكمن أهميّة الإنصات إلى حكايات المهاجرات في إدراك أثر اللاعدالة الاجتماعيّة والتمييز والعنف في حيوات النساء من جهة، واكتشاف رؤيتهنّ للمجتمع التونسي، من جهة أخرى. فما إن تصل المهاجرة إلى تونس وتحتكّ بشرائح مختلفة من أهل البلد حتّى يزداد وعيها بالصور النمطيّة التي تحاصرها وتتحكّم في تفاعلاتها اليوميّة باعتبارها تنتمي إلى صنف النساء (الجبن، الضعف، السلبيّة، الانفعاليّة...) وتدرك يوما بعد آخر، دور محدّد العنصر(قويّات البنية، قادرات على التحمّل،...) في تشكيل مسار إقامتها في مجتمع يتمثّل أفراده أنفسهم على أنّهم 'بيضان" فيسمحون لأنفسهم بالهيمنة على الآخرين.

وتشكّل هذه الصور النمطيّة تهديدا مستمرّا بالنسبة إلى المهاجرات، إذ أنّهنّ لا يُقيّمن من خلال سلوكهن وأدائهنّ وتفاعلاتهنّ، بل بالارتكاز على ما ترسّخ في المخيال الجمعي للتونسيّين من تمثّلات. وعلى هذا الأساس، تمثّل هذه الصور النمطيّة تحديّا جديدا مطروحا على المهاجرات فيعملن إمّا على نفي هذه التنميطات ومقاومة التمييز والاضطهاد أو التكيّف مع الواقع ودخلنة الدونيّة وتحمّل تبعات "قلق الدونيّة".

وتمكّننا شهادات عدد من المهاجرات من تفنيد ما ذهب إليه عدد من علماء/ات الاجتماع عندما نظروا في الموصومين/ات على أنّهم ضحايا ولا حول لهم ولا قوّة. فليست كلّ المهاجرات سلبيّات ومذعنات ومستسلمات وعاجزات، بل منهنّ فئة تقاوم الوصم وتتفادى اعتماد سلوك يؤدّي إلى التطابق مع الصور النمطيّة. وعن طريق الموارد المتاحة والاستراتيجيّات البسيطة تحاول المهاجرات الصمود والمقاومة معتمدات في ذلك على ثقافتهنّ المحليّة وتجارب النساء وخبراتهن و"حكمة الأفريقيّات".

والجدير بالذكر أنّ عددا من المنظرّات كلورد وهوكس وأخريات نبّهن إلى ضرورة الخروج من دور الضحيّة المقرّر سلفا؛ الذي يؤدّي إلى المحافظة على الوضع القائم ويعيق مشروع التغيير.

كما أنّهن حفّزن النساء السوداوات على ضرورة التحرّر من الوعي المضاعف Double consciousness: الذي يجعلهنّ لا يدركن ذواتهنّ إلاّ من خلال الآخر، وبعيونه[1]. ومن هنا كانت صيحة ألست امرأة؟[2] بمثابة بيان نسوي يترجم الغضب الصامت إلى فعل كفاح لإثبات حقّ المرأة في تقرير مصيرها، وتمكينها من حقوقها في التعليم والعمل والصحّة والانتخاب وغيرها.

وترتبط تجارب الصمود والمقاومة، حسب المنظّرات، بالعنصر ومركزيّة الميراث الأفريقي والذاكرة بوصفها عوامل مشتركة في بناء الذات وتموقعها في العالم. ومن هنا شجّعت النسويّات السوداوات النساء على استعمال كلمات أسود وسود سوداء بسهولة، ففي ذلك علامة على الوعي بعدم استيعاب التمييز وإعادة إنتاجه من خلال تجنّب ذكر اللون الأسود والشعور بالنقص.

وإذا كانت العنصريّة عنفا مخلّفا للصدمات فإنّ شهادات بعض المهاجرات "الحارّة" تقيم الدليل على قدرة فئة من النساء على الصمود وابتكار ميكانزمات لحماية أنفسهنّ وذويهن والتكيّف مع مختلف السياقات. وعندما تتعلّق همّة المرأة بتغيير واقعها تنجح "رغم الداء والأعداء".

لقد حاولنا من خلال هذا الكراس، أن نعيد النظر في علاقتنا بالآخر المختلف، وفي نظرتنا إلى ذواتنا في زمن التحوّلات المتسارعة واللااستقرار، وذلك من خلال تحليل بعض التجارب والنصوص والأحداث وتنزيلها في سياقتها المحلّية والعالمية. وليست الغاية من وراء هذه الورقات الإجابة عن كلّ الأسئلة التي تخامرنا بل تحفيز القرّاء/ات على التفكّر في قضايا تطرحها العولمة والعلاقة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وما تفرضه الأنظمة المستنزفة لخيرات الشعوب والمروّجة لثقافة الاستهلاك وتسليع الإنسان وتحويله إلى أداة من سياسات لا تقيم وزنا للأنسة والعدالة الاجتماعية والكرامة والمساواة.

---

[1] Du Bois, 1903, “The Souls of Black Folk”. “The sense of looking at one’s self through the eyes of others” (351).

[2] Bell Hooks, 2014. “Ain’t I a Woman: Black Women and Feminism”, New York, NY: Routledge.

01

الجذور الثقافيّة للتمييز والعنصريّة في تونس

هدى بحروني

مقدمة

احتدّ الجدل في تونس حول موجة "مهاجري إفريقا جنوب الصحراء"، وتباينت وجهات النظر بخصوصها، وأضحت بؤرة اهتمام الحقوقيّين والسياسيّين والإعلاميّين وعامّة الناس. وتشكّلت حولها خطابات إعلاميّة وسياسيّة وشعبيّة متباينة. فمنها ما يرى في تسمية "مهاجرين غير نظاميّين" ضربًا لحقّ إنسانيّ متّفق عليه دوليّا وإنسانيّا يمنح الأفراد حريّة التنقّل، ومنها ما يعتبر هذه الهجرة مؤامرة تهدف إلى تغيير البنية الديمغرافيّة في البلد، ومن هذه الخطابات ما يكشف عن مخاوف من المشاكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي يمكن أن تنتج عن هذه الهجرة المكثّفة في سياق متأزّم تمرّ به البلاد على جميع الأصعدة المعيشيّة والأمنيّة والسياسيّة، ومنها أيضا ما يصدر عن نزعة عنصريّة ترفض الآخر المختلف. الأمر الذي دفعنا إلى البحث عن الجذور الثقافيّة لهذه العنصريّة وهذا التمييز، فتحرّكنا خارج الآنيّ باتجاه مناطق أبعد غورًا وأقدم أثرًا وأمسّ رحمًا بالمتخيّل وبالذاكرة الجماعيّة التي تغتذي من المُعُن البدئيّة وتمتح منها رواءها؛ أي من المنتج الثقافيّ المتنوّع من أساطير وخرافات ونوادر وحكايات وأمثال شعبيّة وأغان وأعمال أدبيّة، وكذلك باتّجاه أعمال فنيّة تظافرت كلّها على تشكيل العنصريّة والميز على مستويات خطابات الأفراد وسلوكاتهم وأشكالهم في التعبير والتواصل. وقد انعقدت ورقتنا حول لفيف من الإشكاليّات التي نروم الخوض فيها وهي:

كيف تشكّل الميز والعنصريّة ثقافيّا قبل أن يتشكّلا سياسيّا واجتماعيّا؟ وأيّ دور نهضت به اللّغة في صناعة الميز والعنصريّة؟ وكيف لعب المتخيّل دورا مركزيّا في صناعة واقع هرميّ يتأسّس على التفاضل بين الأنواع والألوان؟ وما موقف السود من هذه الثقافة: هل هو موقف دخلنة للدونية وخضوع 'للبيض' من موقع شراكتهم لهم في هذا المخزون الثقافي؟ وهل كان السود، إزاء هذه الثقافة، لاعبين يتفاوضون مع قوى الهيمنة في الحقل الاجتماعي أم هم مجرّد خاضعين وقابلين لأن يكونوا موضوعا لإهانات وإقصاءات مستمرّة، فيساهمون بذلك في تكريس التمثّلات المتشكّلة بشأنهم؟ هل العقل الذي أنتج هذا المنتج الثقافي الغزير والمتنوّع يهدف فقط إلى صناعة المتعة أم هو يصنع ترتيبا مجتمعيّا قائما على الميز والعنصريّة ويرسّخه ويعيد إنتاجه؟ وهل يمكن أن تنسج هذه الثقافة أشكال التضامن بين السود المحليين والسود الوافدين وتنظّم أشكال المقاومة ضدّ كلّ التمثّلات والسلوكات المجسّدة للميز والعنصريّة؟ وما هي أشكال الهيمنة التي تُمارس على الأسود والسوداء؟

محاور الاهتمام

تنعقد ورقتنا حول ثلاثة عناصر، نسعى في أوّلها إلى رصد معجم الأسماء والألقاب والكنى التي تخصّصها اللّغة أو من يملك زمامها، للسّود وإلى قراءة المخبوء وراءها، ونفكّك في العنصر الثاني بنية المتخيّل لنتبيّن دوره في صناعة التراتب اللوني والإثني وفي تحويل الطبيعي إلى ثقافي. ونختم في العنصر الثّالث بتبيان الأثر الذي يتركه المتخيّل واللّغة والمعايير الاجتماعية في الواقع.

المقاربة المنهجيّة

اعتمدنا في ورقتنا الدراسات الثقافيّة التي ظهرت في بريطانيا في ستينات القرن الماضي واهتمّت في بداياتها بوسائل الإعلام والثقافة الشعبيّة والثقافات الدنيا والمسائل الإيديولوجيّة والأدب وعلم العلامات ومسائل الجندر والحركات الاجتماعيّة والحياة اليوميّة،[1] وهي تخصّص معرفي أو

[1] أرثر ايزابرجر، النقد الثقافي، تمهيد مبدئي للمفاهيم الرّئيسيّة، ترجمة وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسي، ط. 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص. 31.

أكاديمي ومنهج تحليل للثقافة من منظور اجتماعي سياسي أكثر ممّا هو جمالي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الدراسات الثقافيّة متولّدة عن الدراسات الأدبيّة، وكلاهما تعتمد في تحليل النّصوص الأدبيّة أو الثقافيّة على تخصّصات معرفيّة مختلفة مثل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والفلسفة... غير أنّ النصّ في الدراسات الثقافيّة لا يعتمد فقط على ما هو مكتوب بل بالإمكان اعتبار أيّ شيء نصّا[1]، ومن هنا كان اعتمادنا على مدوّنة شفويّة جمعناها من خلال بعض الشهادات والمقابلات الميدانيّة، وأخرى مرئيّة توفّرت لنا على منصّات التواصل الاجتماعي وكذلك على مدوّنة مقروءة، وتوسّلنا أيضا، بالدراسات الجندريّة لنتبيّن تدابير المجتمع في صناعة الرجولة والأنوثة[2] السوداوين وطبيعة المراتب والأدوار التي خصّ بها كلّا منهما والعلاقة بين التمييز على أساس النوع الاجتماعي والتمييز على أساس العرق.

الكلمات المفاتيح

السود، الجندر، الثقافة، التمثّلات، الجسد، الشرّ، العلاقات الاجتماعيّة، الحياة السياسيّة، التفاوض والخضوع.

[1] سايمون ديورنغ، الدراسات الثقافية، مقدّمة نقديّة، ترجمة ممدوح يوسف عمران، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيو 2015، ص. 9.

[2] للتوسع: سيمون دو بوفوار، الجنس الآخر، الوقائع والأساطير، ترجمة سحر سعيد،ط. 1، الرحبة للنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2015.

العنصريّة صناعة لغويّة

هل اللّغة مؤسّسة محايدة أم هي نظام منحاز؟ من يصنع أسماء السود وألقابهم وكناهم؟ وما وظيفة هذا الجهاز اللغوي؟ أي هل اللّغة تسم السود أم تصمهم؟

ليست اللّغة نظاما محايدا وبريئا دائما، بل هي مؤسّسة ثقافيّة منحازة إلى جهة ما، وتصنع الحدود وتحرسها وتمنح صولجان السلطة وامتيازاتها لأفراد وتنزعها عن آخرين ضمن نظام اجتماعي تراتبي. وتنخرط بشكل واضح في عنصرة الفضاءات والأشياء والأشخاص من خلال تجريد السواد من حياده وشحنه حمولة رمزيّة تحيل على كلّ ما هو سلبي. وحين يضحى السواد لون البشرة فإنّ اللّغة تعمل على جعل الفوارق البيولوجيّة تعلّة للفوارق الثقافيّة والاجتماعيّة، أي خلق الأرضيّة لهيمنة طرف على آخر وإخضاعه لسلطته، وحين نترسّم السواد في سياق دراستنا لتيمة العنصريّة نلفي أنفسنا إزاء جغرافيّة واسعة ومتحرّكة من الأسماء والألقاب والكنى التي يصنعها البيض بديلا من الوسوم الجسديّة (marquage) التي كانت تطبع على أجساد العبيد لتمييزهم، ويتحرّك السّود داخل حدودها وتحت إلزاماتها وضمن شروط اللون المهيمن. وتتعدّد مرجعيّات الوسوم إذ يحيل بعضها على اللون مباشرة (الأسود/اء- الأزرق/اء- الأسمر/اء[1]) ويرتبط بعضها بالطبقة (عبيد/خادم..)، ويومئ بعضها الآخر إلى الانتماء الجغرافي (إفريقي، سيلقان، سينغال، عرب الكونغو[2]...).

فاختصاص السود بأسماء مثل شوشان/ة ومرجان/ة ومرزوق ومصباح وضوّ هو أسّ من أسس الضبط والتحكّم وبناء الحدود بين الأنا (الأصل/المهيمن) والآخر (الغريب/ المهيمن عليه)، رغم أنّ المهيمِن يلجأ أحيانا إلى المراوغة كي يدرأ عن نفسه تهمة العنصريّة، فقد أفادتنا إحدى الشهادات من الجنوب بأنّ بعض العائلات قد منحت ألقابها لمن كانوا عبيدا لها تعبيرا عن عدم

---

[1] السمرة درجة ما بين بياض البشرة وسوادها، ولكنّها تعتبر لونا مستقبحا ويّعامل معاملة السواد.

[2] تعني كلمة "عرب" في المنطوق الشعبي في حفوز وربما في غيرها "جماعة" وقد وردت في السيرة الذاتية لبعض من جنّدتهم فرنسا في الحرب العالميّة الثانية للقتال لصالحها مضافة إلى الكونغو في سياق سرديّ وصفيّ يكشف تمثّلات العائدين من الحرب حول الأسود المتوحّش آكل لحوم البشر. يروى عن أحد أقاربنا أنّه شاهد في الكونغو أحد السود قد انقضّ على أذن رجل فاقتلعها بأسنانه وأكلها.....

عنصريّتها. وفي السّياق ذاته، يُلجأ أحيانا إلى التخفيف اللوني من خلال وسم"الأسمر/اء "الذي ينطبق عليه ما انطبق على الأسود/اء. وهو ما جعلنا نتساءل، ألا يمكن أن يخفي ذلك حرصا على استدامة امتلاك السود رمزيّا ونفسيّا بعد أن استحالت العبوديّة قانونيّا؟ وهل تلك التسميات تشير إلى الأشخاص أم تعبّر عن أفكار واضعها وتخدم نظامه؟ إنّ الإجابة عن ذلك تتوقّف على مساءلة تلك التسميات واستكناه المسكوت عنه فيها وتبيّن معايير جغرافيّتها.

يتداول الأفراد في تونس عامّة وسوما من قبيل الأسود/اء والأدغم/اء[1] والكحلوش/ة والوصيف/ة[2]، لا باعتبارها صفات مشبّهة متعلّقة بلون البشرة وإنّما باعتبارها وصوما تتضمّن إدانة ندركها مثلا من المثل الشعبي: "إذا تصبّحت على كحلوش ارجع ارقد خير"، وترسم الحدود مع الآخر وتعزله داخل دائرة لونه، وتتضمّن رفضا مبطّنا لإدماجه والاعتراف بمواطنته أو حتّى بإنسانيّته. وتختصّ جهة الجنوب التونسي، باعتبارها، تاريخيّا أكثر المناطق احتواء للسّود، بمعجم غنيّ ودالّ من التسميات والألقاب منها: شوشان/ة ومرجان/ة ومرزوق وهي في الآن ذاته أسماء وألقاب خاصّة أساسا بذوي البشرة السوداء، وكذلك "عبيد" و"عتيق" التي نسمع فيها صدى تاريخ طويل من الرقّ والعبوديّة، وإن تخفّفت عبر الزّمن من بعض حمولتها العنصريّة وذلك بأن صارت ألقابا للبيض كذلك، وفكّت ارتباطها بما أضيفت إليه في التسمية القديمة "عبيد فلان" و"عتيق فلان"[3] حتّى أنّ أحد من تواصلنا معهم من الجنوب نفى معرفته بأنّ معنى "عتيق"هو تحرير العبد وذكر أنّه لا يعرف له معنى إلّا أنّه مرادف "قديم/ أصيل[4]". ولكن هل كان السود دائما في موقع الخاضع لهذه التسميات؟

يثبت الواقع أنّ الأسود أحيانا يستثمر الوصم ويتواطأ مع الواصم ويثبّت الصورة النمطيّة للسّود، ومثال ذلك فنان المزود سمير الوصيف الذي قبل تشكيل جزء من هويّته بالوصم بدل اللقب.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ط. 1، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، 2002، ج. 7، من دلالات "دغم" اسودّ، يقال أرغمه الله وأدغمه، أي أسخطه وسوّد وجهه.

[2] لعلّها تسمية من الجذر نفسه الذي اشتقّ منه الكحل والأكحل والكحلاء.

[3] هيثم المحظي، عبيد غبنتن فرقة تونسية بطابع إفريقي تصارع من أجل البقاء.

[4] هو باحث من مدينة بن قردان لكنّه رفض أن يذكر اسمه في هذا السياق لما للموضوع من حساسيّة.

لكنّ الأسود أحيانا يفاوض الثقافة ويسعى إلى التحرّر من موقع الخاضع، فقد غيّرت إحدى الفرق الفنيّة الشعبيّة من ولاية مدنين تسميتها من "عبيد غبنتن" إلى "طائفة غبنتن" وتميّزت بأغانيها المتمرّدة على الواقع. يظهر ذلك في عناوينها "خيار بنادم زيّ الذيب يهرب ع العيب ولا يعطي سره لحبيب" و"قد الخبزة قد المرقة الفاضل ما ثماش". وكذلك رفض أحدهم أن يستمرّ حاملا للقب "عتيق" لما رأى فيه من وصم وعنصريّة فرفع قضيّة واستبدله بلقب آخر[1].

ويحتوي المحكي الشعبي والمنطوق اليومي لبعض سكّان أرياف القيروان (حفوز) وغيرهم، وسوما واصمة تكشف، إذا ما استنطقنا أصولها الاشتقاقيّة أو ذاكرتها، عن مخيال معنصر، إذ يطلق في الخرافات والحكايا وسم "الخادم" على العبدة السوداء ووسم "الخديم" على العبد الأسود، فيتطابق اللون مع الموقع الاجتماعي الهامشي ويؤدّيان معا إلى الرفض والإقصاء.

وكذلك، اجتُرحت بعض الكنى (خاصّة في أرياف حفوز) مثل المعطعط[2] والمغطغط[3] اللتين تدور دلالتهما في مدار الأصوات الصاخبة العنيفة. وأمّا الغطيسة، والمغنّج فتثوي خلفهما أسطورتا خلق سنأتي عليهما لاحقا. ومن التسميات المتداولة، كذلك، "السينغال" التي وردت في مسلسل "قمرة سيدي محروس" في مقام تشبيه ابنة الممرّض التي تدخّلت لحراسة غرفة العمليّات ببسالة، إذ قال الوالد مفتخرا: "سينغالي على حالها"[4]. وتخضع التسمية نفسها لتغييرات نطقيّة فتصبح في المنطوق الشعبي لبعض أرياف "حفوز" "السيليقان" في إشارة مباشرة إلى "السنغال"، ولكن ليس المقصود منها في تقديرنا، تعيين هويّة الآخر جغرافيّا لأنّ الجغرافيا مشترك هووي بين الطرفين وإن كان المسمّي من شمال القارّة والمسمّى من غربها، بل المقصود هو الاختلاف اللوني الذي يجعل التعامل مع المسمّى قائما على أساس أنّه الآخر الغريب وبالضرورة المنبوذ والمهمّش.

---

[1] نفسه.

[2] ابن منظور، اللسان، العطعطة، تتابع الأصوات واختلافها في الحرب، وهي أيضا أصوات المجّان إذا قالوا: عيط عيط، مادّة عطط.

[3] نفسه، الغطغطة حكاية صوت القدر في الغليان، مادّة غطط.

[4] ينظر الحلقة 2، دق 28 و51 ث على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=xnWGXDUjg64&t=1746s

ومن تسميات السود كذلك" نيقرو" و"نقريتا" المقابلتين في اللّغة الفرنسيّة لـ " négre & négresse و"زنجي/ة" و"أفارقة"[1] وهي من التسميات الأكثر تداولا في أوساط نخبويّة تبدو في الظاهر غير عنصريّة، ومنها الأوساط الطلابيّة، والأوساط الفنيّة، ولكنّها عنصريّة ناعمة.

يتنزّل تعدّد التسميات ضمن لعبة تشكيل الهويّات والمصادقة عليها والتي لم تكن مقاليدها بيد أصحاب الهويّة ولا وفق ما هم عليه بشكل عامّ، ولكنّها بيد من يملكون السلطة والثروة ووفق سمات انتقائيّة وجزئيّة واختزاليّة، وفي هذا المقام تحوّل لون الجلد إلى المكوّن المركزي لهويّة السود، وقد التهم بقيّة الهويات الأخرى للفرد (الطبقة، الانتماء الجغرافي، اللّغة، الدين...) لأنّ المراد منه:

أوّلا، أن يحافظ مستخدمو موصّف الهويّة identity-descriptor[2] على الحدود المائزة مع من يطبّق عليهم ذلك الموصّف، وثانيا لأنّ بناء الهويّة على ما هو طبيعي فيزيولوجي (اللون) أكثر دواما ورسوخا ممّا هو ثقافي واجتماعي متغيّر(الطبقة، المهنة...)، وثالثا لأنّ تلك الهويات تصبح إطارا لحيوات حامليها.

نتبيّن إذن أنّ اللّغة أسهمت بدرجة كبيرة في صناعة العنصريّة بإقامة الفوارق وإرساء المفاضلة بين البشر على أساس لوني وعرقي وأنتجت التمييز الجندري بانتصارها للذكورة على حساب الأنوثة وما ترتّب عن ذلك من هشاشة في أوضاع النساء خاصّة إذا كنّ سوداوات. وإن راوغت اللّغة في بعض السياقات وجمّلت مصنوعها حين وضعته في سياقات نخبويّة أو قرنته بالكذب الفني الجميل الذي لا يعكس الواقع بالضرورة.

غير أنّ اللّغة ليست المؤسّسة الثقافيّة الوحيدة التي صنعت العنصريّة بل إنّ المتخيّل يزخر بمنتوج حكائي يكشف طبيعة تمثّلات الأبيض لهويّة الأسود ولأدواره ولطبيعة الثنائيّات العلائقيّة التي

---

[1] كانت لنا تجربة تدريس سنة 2018 في المعهد العالي للغات بسبيطلة الذي يستقبل عددا مهمّا من الطلبة الأفارقة، وكانت التسمية الأكثر تداولا عند الطلبة والإطار التربوي هي"الأفارقة" باعتبارها، أوّلا، التعبيرة المباشرة عن الانتماء العرقي والجغرافي للطلبة الوافدين، وثانيا لأنّ هؤلاء الطلبة الأفارقة يمثّلون مورد وافد اقتصادي مهمّ، وهم يمثّلون نخبة في بلدانهم، وثالثا لأنّ الطلبة المحليّين يمرّون في الفضاءات الجامعيّة باختبارات ذوقيّة واجتماعيّة وإنسانيّة وإبستيمولوجيّة وسلوكيّة تمكّنهم من مراجعة مكتسباتهم وتطوير خبراتهم وترقية وعيهم وخطاباتهم.

[2] ديورنغ، الدراسات الثقافيّة، ص. 241.

تربط بين الأسود والأبيض، والأسود والبيضاء، والسوداء والأبيض، والسوداء والبيضاء، والسوداء والأسود، والأسود/اء الجوانيّين والأسود/اء البرانّيين.

المتخيّل الجماعي وبناء العنصريّة

نسعى في هذا المقام إلى تفكيك بنية المتخيّل الجمعي من خلال بعض مكوّناته لنتبيّن صورة السود من حيث خَلْقُهم وجبلّتهم، وأدوارهم:

- **الأسود والسوداء في أساطير الخلق وبدء التّكوين**

الأسود في أساطير الخلق الشعبيّة مخلوق من درجة ثانية ولنا في ذلك أسطورتان: تقول إحداهما إنّ الله بعد صنعه البشر وضعهم في الفرن، لكنّه استعجل فأخرج المصنوع الأوّل قبل تمام نضجه فكان الجنس الأصفر وأخرج الثاني في تمام نضجه فكان الجنس الأبيض، وسها عن الثالث الأخير حتّى احترق فكان الجنس الأسود". أمّا الأسطورة الثانية فتقول إنّ الله حين خلق البشر أمرهم بالغطس في حوض الماء فامتثلوا إلّا واحدا أبى واستكبر فسلّط عليه ملائكة شدادا أبركوه وصبّوا عليه الماء بعد أن اسودّ من أثر أوساخ الغاطسين فصُبغ جلده سوادا"[1]. يستوقفنا في هاتين الأسطورتين لفيف من النتوءات الدلاليّة المهمّة، فقد ركّزتا أساسا على خاصيّتي الجنس واللون، إذ تحدّثتا عن مخلوقات ذكور وغيّبتا "حوّاء"، وركّزتا على المخلوق الأسود مبيّنة علل سواده وهما النار والماء فإذا هو المنسي والملعون إذ تكبّر وعاند وتمرّد محاكيا سيرة إبليس، فكان سواده من النجاسة، واقتران سواد الجلد بالنجاسة متجذّر في المتخيّل العربي، ونجد صدى ذلك في المنتج الثقافي العَالِم المدرج ضمن البرامج التعليميّة أي ضمن مؤسّسة أخرى من مؤسّسات التنشئة وتشكيل الوعي. فقد هجا المتنبي كافور الإخشيدي ووصمه بالنجاسة إذ قال:

---

[1] سبق أن اعتمدنا هاتين الأسطورتين بمقاربة مختلفة في مقال لنا بعنوان "تمثيلات السود في الواقع التونسي "ضمن المؤلف الجماعي"السوداوات.." تحت إشراف الدكتورة آمال قرامي.

لا تشتر العبد إلّا والعصا معه إنّ العبيد لأنجاس مناكيد[1].

كان يمكن أن نكتفي من سرديّتي الخلق بكونهما تترجمان محاولة العقل اللاهوتي في فهم أصل الفوارق اللونيّة بين البشر وتعليلها، وكان ممكنا أيضا، أن نعتبرها مجرّد مادّة سرديّة كغيرها من منتجات المخيال الشعبي تقدّم المتعة للعقل الطفولي وتوسّع أفق خياله. لكنّ السؤال الملحّ هنا هو، أليست هاتان السرديتان تعبيرتيْن اجتماعيّتين؟ أي ماذا سيترتّب عنهما على مستوى العلاقات بين أفراد المجتمع المختلفين؟

لئن كانت أسطورتا الخلق ذكوريّتين من حيث فواعلهما، فإنّ حوّاء ستكون الفاعل الرئيسي في أسطورة الخطيئة، وجريرتها مختلفة عن جريرة الأسود في الأسطورتين السابقتين. فقد كانت المسؤولة الوحيدة عن شقاء البشريّة؛ تقول الأسطورة الشعبيّة إنّ الأرض كانت في البدء مكسوّة خبزا، وكانت هناك خادم (في إحالة مباشرة على سواد البشرة) لها رضيع، فهمّت ذات مرّة بأن تنظّف فضلاته بقطعة خبز، وكان الله يراها من عليائه فأرسل إليها قطعة قماش لتستعملها في الغرض لكنّها استملحتها واحتفظت بها لنفسها، وعادت إلى قطعة الخبز فدنّستها، فسخط الله عليها وعلّقها من ثدييها في القمر حيث تراها كلّ عين، ورفع نعمته فتحوّل الخبز إلى حجارة، وإذا الإنسان مذّاك لا يحصّل خبزه إلّا بالشقاء ورشح الجبين بعد أن كان في متناول يده"[2].

إنّ أهمّ ما يسترعي اهتمامنا هو أنّ الشرّ كان نتيجة لتقاطع الجندر واللون والطبقة، فهو، امرأة/(أمّ)، سوداء، وخادمة. فهل سيكون عقاب المخطئة سماويّا فقط (تعليقها في القمر) أم سيترتّب عن ذلك عقاب أرضي أبدي أيضا؟ إنّ ما حضّنا على مثل هذه التساؤلات هو تلك العلاقة المتينة بين ما هو ثقافي رسميّا كان أو شعبيّا وما هو سياسي واجتماعي، فتشريح الثقافي يقودنا إلى اكتشاف ما يخفيه من أشكال الهيمنة والسيطرة والميز. وهو ما سنتوسّع فيه في العنصر الثالث.

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ص. 507.

[2] اعتمدنا هذه الأسطورة التي تختلف تفاصيلها من جهة إلى أخرى ضمن مقالنا "تمثيلات".

- **السّود: الأدوار والعلاقات**

إنّ الحفر في بنية المتخيّل يمكّن من كشف التمثّلات الجماعيّة للسود سواء من حيث الأدوار التي توكل إليهم، أو من حيث طبيعة التشبيك العلائقي الذي يصل كلّا من الأسود والسوداء داخل لونه وجندره وطبقته أو خارج كلّ هذه الدوائر. ومن خلال المادّة الحاصلة لدينا تبيّنا أنّ السود رجالا ونساء لا يخرجون عن جملة من الأدوار النمطيّة سواء في المحكي الشفوي أو المنتَج الفنّي المرئي أو المسموع. وأغلبها يدور في مدار خدمة الأبيض وإشاعة المتعة والسرور في حياته. إذ نجد الأسود خادما في البيت وخارجه، ومكلّفا بالمهمّات الخاصّة وأحيانا عشيقا صامتا، ونجد السوداء كذلك قائمة على خدمة أسيادها وفي الآن ذاته تؤثّث بجسدها مخدع المتعة المحظورة. وما يجعل السود يضطلعون بهذه الأدوار هي جملة التمثّلات التي شكّلها الأبيض حولهم، فهم يتمتّعون بقوّة جسديّة وجنسيّة فائضة وبطبع ميّال إلى الزهو والأنس والظُرف تجعلهم يسدّون الفراغات في حياة أسيادهم ويملؤونها بهجة وحيويّة ويُسْدون إليهم كلّ الخدمات التي يحتاجونها بالنهار وبالليل، وفي الحقل والمتجر والمطبخ والفراش... والأهمّ من كلّ ذلك أنّهم يؤمنون بقدريّة الخضوع والتبعيّة للآخر. إنّ هذا المتخيّل الشعبي قد قدّم أمثلة كثيرة تثبت هذه الصور النمطيّة، إذ كان الخادم الأسود في خرافة "علي ولد السلطان" عون الملك في التخلّص من كلّ مولود ذكر تضعه زوجته[1].

لكنّ هذه العلاقة تنقلب في أغنية الهادي الجويني" سمرا يا سمرا" التي تقول بعض كلماتها:

يا سمرا يا لون العسلة أنا نخزر وأنت تحلى

[1] بيّة بحروني، روت لنا أسطورة شعبيّة شبيهة بأسطورة أوديب، وهي ذات تفاصيل متشعّبة سنكتفي منها بما يهمّ المقال: إنّ الملك قد كُتب على ظفره أنه سيموت على يد ابنه فكان يدفع خادمه الأسود إلى ذبح كل مولود ذكر في الغابة، ولمّا وضعت الملكة الابن السابع أوعزت إلى الخادمة أن تقول إن المولود أنثى، وظلّت تستر جسدها بملابس كثيفة إلى أن انكشف سرّها بعد سنوات، فكلّف الملك خادمه الأسود بالتخلّص منه بحيل كثيرة منها أن يطعمه سمكا مالحا حتى يعطش ويموت في البراري لكن الخادم الأسود تشفّى منه على طريقته ففقأ عينيه مقابل شربتي ماء..

أنا باقي فيك نتبّع، وبسرّك شاهي نتمتّع

أنا وحدي ما معايا شريك

والله وحياة عينيك[1]

إذ يتنازل العاشق عن نفوذ الذكورة والبياض والطبقة ليضحى تابعا يلهث وراء وليمته الجنسيّة أي الجسد الأنثوي الأسمر/الأسود ويصّعد به في مراقي القداسة حين وحّد الله وعيني المعشوقة في مقام القسم.

والجسد الأسود/الأسمر في التمثّلات الاجتماعيّة أيضا، جسد مشتهى ومطلوب بالنسبة إلى السيّدة البيضاء، وهو ما جلّته، مثلا، أغنية "يمّا قلّه يروّح" التي تضمّنت طلبا صريحا للفراش وجّهته العاشقة إلى المعشوق الأسمر: "يمّا قلّه يروّح/ الفرش يبكي والمخدّه تنوّح"[2]، وكذلك أغنية صفية الشامية "قالولي أسمر" من خلال الحوار الذي دار بين العاشقة المتمرّدة على النمط وأعوان الرقابة الاجتماعيّة والثقافيّة، وهو حوار تواجهت فيه الرغبة الجنسيّة التي دلّت عليها رمزيّا جملة من السوائل المقترنة بالجسد الأسمر المشتهى: الشراب والدم والعسل، مع سلطة الحظر التي تمترست خلف مبرّرين: الخطر والسحر[3]، وهذا الثنائي شديد التواتر في المتخيّل الشعبي الذي يعتبر أنّ السود أكثر من يمتهن السحر ويبرع فيه وأنّ أكثر أنواع السحر فتكا وضرّا هو السحر الأسود.

---

[1] ينظر فيديو"الهادي الجويني "سمرا يا سمرا، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=rCszxKaXwvU

[2] ينظر "جواهر جربة" في أغنية"يمّا قلّه يروّح" على الرابط:
https://www.facebook.com/jawaher.jerba

[3] ينظر، فيديو، صفية الشامية "قالولي أسمر"وبعض كلماتها: "قالولي أسمر" قلت أنا أحبّو/ قالولي مخطر قعدت جنبو/ قالولي يسحر/ شربت من يدو/ لسمر أنا ليه/ يا روحي عليه/ دمّو يفتّني/ بحسنو يجنني/ لونو يعجبني/ عيونو تسكّرني/ يا عيوني عليه/ أنا ديما ليه/ أسمر يا أسمر يا أبهى منظر/ يا عسل الزعتر يا روح العنبر، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=IktBNbj-iKE

وتبدو هذه العلاقة المحظورة عريقة في الأدب العربي، فقد أسّست لها "ألف ليلة وليلة" سندا في القصّة الإطاريّة بما كان من زوجتي شهريار وأخيه شاه زمان من علاقات جنسيّة مع العبيد السود وفي القصة الفرعيّة بما كان من إحدى الأميرات: "يحكى أيضا أنّه كان لبعض السلاطين ابنة وقد تعلّق قلبها بعبد أسود فافتضّ بكارتها وأولعت بالنكاح فهي لا تصبر عليه ساعة"[1]. وقد يذهب المتخيّل الجمعي إلى الذهاب بالقدرة الجنسيّة التي يحقّقها الأسود من الإشباع وتحقيق المتعة إلى التطرّف في ذلك بتحقيق الإشباع المترع بالألم[2].

ويتميّز السود في المتخيّل الشعبي بطبع ميّال إلى اللهو والخفّة وعشق الألوان الزاهية، والرقص والطرب[3]، وهو ما جعل مهامّهم في حفلات الأعراس في الجنوب مثلا تدور حول خلق المتعة وإشاعة البهجة بالغناء والرقص وإعداد الولائم والإشراف على حفلة الحنّاء حتّى قيل في كلّ من يشيع البهجة "زهواني كالوصيف"[4].

وفي ما عدا صنع المتعة يظلّ السود سجناء الصور النمطيّة؛ فالجسد الأسود الشهيّ أيضا جسد عطن تفوح من إفرازاته روائح منفّرة ترسم الحدود الفضائيّة بينه والآخر. ويرتهنون، أيضا، في الأدوار والوظائف الهامشيّة، ولعلّ شخصيّة الخادم مرزوق في مسلسل "الحاج كلوف يكشف الرواند" تكشف تمثّل الأبيض للأسود، فهو، وإن كان يتحرّك داخل الفضاء ذاته الذي تؤثّثه الأجساد البيضاء، فإنّه يحمل علامات حديّة فارقة تفصله عن عالم البيض إذ يرتدي زيّا رسميّا أسود ذا شرائط مميّزة تمتدّ على جانبي السروال، ويرطن بلكنة هجينة للإشارة إلى أنّه عنصر غير أصيل في التركيبة الديمغرافيّة والاجتماعيّة للتونسيين، في مقابل شخصيّات تونسيّة ترتدي الزيّ التونسي

---

[1] تنظر ألف ليلة وليلة، ص ـ ص. 7-8

[2] وهذا مضمون المثل الشعبي المتداول في بعض مناطق الجنوب "زب وصيف ولا سخانة الصيف" وفق ضو سليم، باحث في الحضارة، أصيل مدنين.

[3] ينظر مثلا إلى بذخ الألوان وتخمة الحلي في ملابس فرقة جواهر جربة المتكونة من نساء سمراوات
https://www.youtube.com/results?search_query=%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9+%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%87%D8%B1+%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9

[4] ينظر مثلا فيديو جواهر جربة، قولو الله على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=iX_tj1_ih2U

(سفساري، فوطة وبلوزة، جبّة، وسروال فضفاض، وبلغة وقبقاب...) أو البدلة الإفرنجيّة وتتكلّم اللهجة البدويّة أو الحضريّة التونسية "الأصيلة". أمّا من حيث مميّزاته الخُلقيّة فهو جاهل وكذّاب، وأبله، وميّال إلى العبث والصبيانيّة ولذلك لا يعتدّ برأيه. وبناء على هذه الصورة لم يبرح مرزوق موقع الخاضع الذي دخلن النقص والدونيّة وتماهى معهما، فلم يواجه خطاب التحقير الذي نعته بـ"الهايشة" سالبا منه إنسانيّته بل استملحه ضاحكا أو قائما بحركات تهريجيّة. وكان بذلك خاضعا لهيمنتين: هيمنة داخل جندره وخارج لونه، ممثّلة في سيّده الحاج كلوف ودائرته الذكوريّة، وهيمنة خارج جندره وخارج لونه أيضا ممثّلة في زوجة سيّده الخاضعة بدورها لزوجها وقريباتها[1].

وجمعت الأغنية المصوّرة "دوزا دوزا" بين مغني الراب بلطي وزياد نيقرو وصوّرت حياة الشباب المهمّشين في الأحياء الشعبيّة، غير أنّ زياد نيقرو قدّم صورة الأسود الذي يؤثّث هامش الهامش، معيدا بذلك إنتاج أدوار السود النمطيّة وهي خدمة الأبيض، فكان نادلا يقدّم المشروبات للزبائن في الخمارة[2].

العنصريّة من المتخيّل إلى الواقع

في سنة 1973 ارتكب شابّ أسود جريمة سلب في هاندسورث Handsworth فانتاب الذعر وسائل الإعلام واستغلّت الدولة ذلك لتدشين سياسات لم تسيطر كثيرا على الجريمة بل على الشابّ (الذكر) الأسود بعينه وفرضت قيودا أكثر صرامة على حيوات الناس السود وصار الشباب منهم موضوعات إيديولوجية وإعلاميّة ومراقبة بوليسيّة بدلا من أن يكونوا فاعلين يتفاضون مع

[1] ينظر الحلقة2، بداية من الدقيقة 14 على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=mO1GCoPAirA

[2] يرجع إلى فيديو بلطي وزياد نيقرو في **أغنية"دوزا دوزا"** على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=hpNH5mfux1o

القوى المسيطرة في الحقل الاجتماعي ويعارضونها[1]. وإذا كانت هذه الحادثة العارضة سببا في استنفار الدولة لأجهزتها البوليسيّة القمعيّة ولإعلامها المنحاز من أجل بناء العنصريّة ضدّ السود، فإنّ المتخيّل الجمعي في السياق التونسي قدّم مبرّرات أكثر اتّساعا وتنوّعا واستعمل سلطته الناعمة من أجل خلق مناخ اجتماعي لا يتساوى فيه الأفراد مهما كانت ألوانهم تحت مظلّة المواطنة. فقد تحوّل من مجال المفعوليّة، باعتبار صيغته الصرفيّة، إلى مجال الفاعليّة فانطبع أثره في الواقع على المستويين السياسي والاجتماعي وتحوّل إلى أسّ من أسس بناء النظام التراتبي الذي يرتّب الأفراد ويوزّع الأدوار وينشئ شبكة العلاقات ويصنع الفجوات باعتماد معايير كثيرة منها اللون والجندر.

ويكفي أن ندرس الخطابات الشعبيّة والرسميّة والسلوك والممارسات اليوميّة لنتبيّن قوّة المتخيّل فيها إذ لم يمنع القانون المجرّم للعنصريّة من تواتر الاعتداءات على السود والسوداوات. وفي الإطار ذاته أعاد خطاب الرئيس قيس سعيد الذي اعتبر موجة الهجرة تدبيرا مؤامراتيّا لتغيير بنية المجتمع الديمغرافيّة[2] إلى الأذهان نطفا من سيرة الرئيس بورقيبة وخاصّة مع "سليم مرزوق" ذلك الرجل الأسود أصيل قابس والذي درس الطيران في فرنسا وتأمّل أن يحصل على منصب وزاري غير أنّ بورقيبة رفض ذلك واقترح عليه ساخرا أن يرسله سفيرا إلى إحدى الدول الإفريقيّة حيث يكون مع إخوته وبني جلدته[3]. وكلاهما خطاب مسكون بشحنة عنصريّة لا ترى السلطة إلّا بيضاء، ولا ترى الأسود مكوّنا ديمغرافيّا وثقافيّا أصيلا، وإنّما تعتبره عنصرا وافدا وغريبا، وكائنا دونيّا لا يصلح لإدارة الشأن العامّ ولا يملك أهليّة النفاذ إلى الثروة ودوائر القرار وصناعة الرأي.

لقد استمرّت هذه الذهنيّة فاعلة إعلاميّا وسياسيّا حتّى في العقد الأخير وبُعيْده، فالإعلام العمومي (عبر وسائله وقنواته التقليديّة: تلفاز وإذاعات) إعلام أبيض (باستثناء بعض الوجوه مؤخّرا

---

[1] ديورنغ، الدراسات الثقافيّة، ص. 49.

[2] بيان قيس سعيد رئيس الجمهورية بخصوص مهاجري جنوب الصحراء على الرابط:
https://www.youtube.com/shorts/XNJVWbiNh_I

[3] مقال أحمد الرحموني "بورقيبة العنصري وقصّة "الجنرال سليم"
https://kapitalis.com/anbaa-

مثل غفران بينوس وخليفة شوشان). وكذلك، ليس هناك تمثيل سياسي واضح للسود في السلطة التنفيذيّة ولا في السلطة التشريعيّة ولا في الأحزاب. وقد خلق هذا الإقصاء معادلة: أن تكون أسود/اء هو أن تكون هامشيّا/ة فتتدبّر وجودك في سياق هشّ من خلال ممارسة مهن ذات مردود مادّي ضعيف، وتكون عرضة للاستغلال والفرز. فالكثير من السود والسوداوات يشتغلون غالبا خَدَما أو في المجال الفلاحي أو البناء أو الأعمال الحرفيّة، أو الفرق الفنيّة الشعبيّة أو تنشيط حفلات الأعراس التقليديّة خاصّة في الجنوب.

وتمثّل مؤسّسة الزواج قناة أخرى من قنوات الفرز والإقصاء، فليس مقبولا أن تنعقد الزيجات بين البيض والسود حرصا على صفاء شجرة الأنساب ونقاء السلالة وخوفا من تسرّب الثروة خارج الأسرة البيضاء عبر الميراث. وقد جاءت شهادة (خـ ع/ح)[1] مؤكّدة الاندماج والتعايش بين البيض والسود في منطقته (بن قردان) مستثنيا من ذلك علاقات الزواج التي ظلّت داخليّة منغلقة وهو أمر يسنده المثل الشعبي: "الوحلة في الكحلة أمّا البيضة خذت راجل". وقد أثبتت بعض التقارير الصحفيّة أنّ الموت أيضا، لم يفلت من العنصرة، فقد أضحت المقابر في بعض مناطق الجنوب التونسي فضاء خاضعا لتقسيم قائم على أساس اللون والطبقة، ففي منطقة سدريان بضواحي حومة السوق قلب جزيرة جربة هناك مقبرة "للعبيد" ومقبرتان" للأحرار البيض"[2].

وقد انتعش هذا المخزون الثقافي وعاد ينبض بقوّة مع موجة مهاجري جنوب الصحراء، فثوى في ثنايا الخطابات العالمة والعامّة التي عبّر بعضها صراحة عن الرفض والإقصاء وحشد في صورة السود كلّ المخاطر والشرور التي يمكن أن تهدّد الأمن والبيئة والصحّة والاقتصاد وفرص العمل وبنية المجتمع والهويّة الثقافيّة. وكان البعض الآخر مزدوجا مراوغا يحاول ستر عنصريّته تحت غلالة حقوقيّة متخرّقة. أمّا الممارسات فكان بعضها متناغما مع الخطابات الرافضة للمهاجرين وكان البعض الآخر متناغما مع الخطابات المزدوجة، فقد رفض البعض أيّ شكل من أشكال قبولهم والتواصل معهم واحتجّ على وجودهم خاصّة في صفاقس حيث خرج المتظاهرون والمتظاهرات من

[1] اعتمدنا شهادته سابقا في ما يتعلّق بلقب "عتيق".
[2] تحقيق صحفي لقناة فرانس24، مقبرة العبيد، عندما تطال العنصرية الموت في تونس، 26- 11- 2018

البيض والسود الجوانيّين في مسيرة مندّدين بوجود المهاجرين وقد ركّزت عدسات بعض الصحفيّين على مواطنة سوداء تحتجّ على المهاجرين وتعدّد المخاطر التي طالت حياتهم وأربكت صفوها وأمنها وضيّقت عليهم سبل العيش وطالبت الدولة بتطبيق القانون، وقد بدت مشتغلة على تبييئ سوادها وتأصيل وجودها تونسيّا لكسب شرعيّة الاحتجاج على بني لونها. وكان ذلك التأصيل، أوّلا، من خلال علامات جسديّة مرئيّة تنحصر في شعر زال تجعيده تحت تأثير عمليّة التسبيط وتشبّث ببقايا صفرة فاقعة أحدثتها مواد التلوين، وكذلك علامات نطقيّة سمعيّة وهي اللهجة الصفاقسيّة المميّزة، ومن خلال خطاب الثنائية الضدية: الأنا النحن/ الآخر أي من خلال هويّتين غير متساويتي القيمة: هويّتها باعتبارها امرأة سوداء التي لم تكن دافعا للتضامن مع السود البرانيّين بقدر ما كانت دافع رفض لهم، وهويّتها باعتبارها تونسيّة/ صفاقسيّة/ سوداء جوانيّة التي دفعتها للتضامن مع الآخر اللوني ودرء تهمة العنصريّة عنه. فكانت مكافأتها مضاعفة، قبلة من امرأة بيضاء متظاهرة وثناء من المحامية وفاء الشاذلي التي منحتها وسام الحريّة وعتقتها من تاريخ القهر والعبوديّة في تعليقها على الفيديو "حرّة تونسيّة أصيلة صفاقس تدعو لترحيل الأفارقة غير النظاميّين ولهنا تفرقوا الحضبة يا نخبة العار فالمسألة لا علاقة لها بالعنصريّة[1].

وقد وجد البعض الآخر في هؤلاء المهاجرين مادّة استثمار عقاري مغرية فأجّروا لهم الشقق والمنازل، ووجدوا فيهم أيضا، يدا عاملة قويّة وزهيدة الأجر في آن، فاستغلوهم في الحقول لإنجاز الأعمال اليوميّة والأعمال الموسميّة وكذلك في الورش وحضائر البناء ورعي القطعان وتقديم الخدمات المنزليّة، مقودين في ذلك بتلك التمثّلات الجماعيّة القديمة حول جسد الرجل الأسود باعتباره مناط القوّة والبأس والجلد والقدرة على احتمال النّصب. أمّا المرأة السوداء المهاجرة فمازال وجودها في الواقع التونسي محدّدا وفق المتخيّل الجماعي الذي يختزله في أدوار تتحقّق بالجسد وفيه. فالسوداء مطلوبة للخدمة داخل المنزل أو خارجه، ومطلوبة كذلك باعتبارها وليمة جنسيّة ووعاء لإشباع الرغبة المكبوتة وتجديد الطاقة وتخليص الجسد الأبيض (الذكر) من أعطابه وأمراضه. لذلك

[1] شاهد/ي الفيديو على الرابط:
https://www.facebook.com/100090462114826/videos/1291977814769373

تكرّرت جرائم الاغتصاب في صفوف المهاجرات السوداوات، خاصّة أنّهنّ يفتقدن إلى الحماية في سياق ساده العنف وارتخت فيه يد الدولة.

خاتمة

لم يكن السياق الذي طرحت فيه قضيّة المهاجرين الأفارقة يختلف كثيرا عن السياق الذي توافد فيه آلاف الليبيّين على الحدود التونسيّة هربا من العنف المسلّح الذي اجتاح ليبيا إبّان الانتفاضة ضدّ حكم القذافي، فكلاهما غير مستقرّ أمنيّا واقتصاديّا واجتماعيّا وسياسيّا. ولكنّ موقف طيف واسع من التونسيين كان مختلفا بين الحالتين فقد أبدوا حفاوة كبيرة بالليبيّين استنهضت فيها قيم الأخوّة والجوار والضيافة والإنسانيّة، ولكنّهم لم يتعاملوا بالمثل مع السودانيين الذين وفدوا إلى تونس ضمن بقيّة المهاجرين الأفارقة في ظروف مشابهة وللأسباب ذاتها. وقد دفعنا هذا التناقض في المواقف إلى البحث عن الأسباب الثقافيّة التي خلقت التمييز والعنصريّة ضدّ المهاجرين. فتبيّنا أنّ المؤسّسات الثقافيّة لعبت دورا مركزيّا في صناعة الفوارق بين البشر، وكان السود موضوعا لحيف مركّب على أساس الجندر أو اللون أو كلاهما معا. فاللّغة المنحازة إلى الذكورة بطبعها جعلت منها ذكورات بعضها يهيمن على بعض وبعضها يتواطأ مع المهيمن أو يتفاوض معه. ولم تعتل الذكورة السوداء في سياقنا عرش الهيمنة ولم تمسك صولجان السلطة بل كانت خاضعة ومتواطئة داخل جندرها أو خارجه، وكانت الأنوثة السوداء محلّ خضوع مركّب، خضوع داخل جندرها وداخل عرقها ولونها وخارجهما. وقد تظافرت اللغة مع المتخيّل في تبرير التمييز والعنصريّة، فكان الأسود والسوداء في مختلف النماذج التي اشتغلنا عليها تابعين يقدّمان كلّ ما يحتاجه البيض من خدمات ولا يملكان من أمرهما شيئا.

البيبليوغرافيا

ابن منظور(جمال الدين) لسان العرب،ج. 7، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى 2002.

ألف ليلة وليلة

ايزابرجر، (أرثر) النقد الثقافي، تمهيد مبدئي للمفاهيم الرّئيسيّة، المجلس الأعلى للثقافة الطبعة الأولى 2003، ص31 ترجمة وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسي.

بتلر (جوديث)، قلق الجندر، النسوية وتخريب الهويّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى كانون الثاني 2022، ترجمة فتحي المسكيني.

تحقيق صحفي لقناة فرانس24، مقبرة العبيد، عندما تطال العنصرية الموت في تونس، 26- 11- 2018

جواهر جربة" في أغنية"يمّا قلّه يروّح

دو بوفوار (سيمون)، الجنس الآخر، الوقائع والأساطير ج. 1، الرحبة للنشر والتوزيع، دمشق سوريا، الطبعة الأولى 2015، ترجمة سحر سعيد.

ديورنغ (سايمون)، الدراسات الثقافية، مقدّمة نقديّة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت يونيو 2015، ترجمة ممدوح يوسف عمران.

الرحموني(أحمد)مقال" بورقيبة العنصري وقصّة"الجنرال سليم"

سعيد (قيس) رئيس الجمهورية بيان بخصوص مهاجري جنوب الصحراء

سلسة حاج كلوف،الحلقة 2، بداية من الدقيقة 14

فيديو بلطي وزياد نيقرو في أغنية"دوزا دوزا"

فيديو جواهر جربة، "قولو يا الله"

فيديو"الهادي الجويني"سمرا يا سمرا"،

فيديو، صفية الشامية "قالولي أسمر"، على الرابط:

قرامي(آمال)، الاختلاف في الثقافة العربيّة الإسلامية دراسة جندرية، دار المدار الإسلامي، بيروت 2007.

كاظم (نادر)، تمثيلات الآخر، صورة السود في المتخيل العربي الوسيط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2004.

لوو(إيان)، العنصرية والتعصب العرقي من التمييز إلى الإبادة الجماعيّة، المركز القومي للترجمة الطبعة الأولى 2015، ترجمة عاطف معتمد، كرم عباس، عادل عبد الحميد.

المتنبي(أبو الطيب)، ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت.

المحظي (هيثم)، عبيد غبنتن فرقة تونسية بطابع إفريقي تصارع من أجل البقاء،

محمد حوسو(عصمت)، الجندر، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

مسلسل قمرة سيدي محروس، الحلقة 2، دق 28 و51 ث

02

التشريعات المناهضة للتمييز على أساس الجندر والعنصر في تونس: قراءة تاريخية قانونية

محمد فرحات بوغزالة

مقدّمة

إنّ تاريخ الحضارة البشرية شاهد على انتشار أشكال مختلفة للتمييز، فقد مارس الإنسان التمييز بسبب الجندر والطبقة، واللون والدين واللّغة والعرق والإعاقة... بشكل علني من خلال معاملة كلّ مختلف/ة معاملة دونية وانتهاك حقوقه. ولعلّ تجربة جنوب إفريقيا خير برهان على مأسسة العنصرية، إذ منع كلّ مواطن/ة حامل/ة للبشرة السوداء من ارتياد بعض الأماكن العمومية ونيل أهمّ حقوقه.

كما يمكن أن يكون التمييز مُسْتَتِرًا من خلال إرساء تقاليد وأعراف يسير عليها المجتمع من شأنها أن ترسّخ اللا مساواة والإقصاء من خلال الأقوال الشعبية والتمثّلات الاجتماعية وغيرها. أمّا أشكال التمييز وأداوته فهي متعددة، إذ نجد العنف اللفظي والوصم، وتأبيد أحكام معياريّة وترسيخ سلوكيّات كالتجنّب وإقصاء كلّ مختلف ومضايقته يوميّا وصولا إلى النبذ فالإبادة.

وإذا تأمّلنا التمييز القائم على أساس الجندر/النوع الاجتماعي تبيّن لنا أنّه ينشأ مع الفرد منذ الولادة من خلال التشكيل الثقافي والاجتماعي الذي يخضع له، فينحت له/ها سلوكه/ها ومظهره/ها

والأدوار المنتظرة منه اجتماعيّا. وتبرز مظاهر التمييز منذ التنشئة في العائلة والمدرسة ومناهج التعليم وفي أماكن العمل (نظام الأجور في القطاع الفلاحي خاصّة رغم محاولة المعالجة القانونيّة) وفي مؤسّسات الدولة (شبه غياب المرأة في المراكز القياديّة) ومراكز السلطة (شبه غيابها في المجالس النيابيّة..) وفي النصوص التشريعيّة (الفصل 231 المجلة الجزائية التونسيّة: جريمة الخناء جريمة للنساء والمرأة فيها هي دائما فاعل أصلي).

ونظرا إلى أنّ هذا التمييز يتعارض في أساسه، مع مبدأ المساواة[1] الذي يعدّ من أهمّ المبادئ التي أنتجتها الحضارة الإنسانيّة والتي تحرص الأمم والشعوب اليوم على التمسّك به[2] ودعمه في مختلف أوجه الحياة، فقد كانت الجماعات تناضل من أجل تغيير هذا الواقع المرير. وكان الردّ على كلّ أشكال التمييز نابعا من الإحساس العميق بأهميّة كرامة الذات البشريّة التي تمثّل أحد أهمّ المبادئ التي كان لها دور مفصلي في أبرز المنعرجات التي عرفها تاريخ حقوق الإنسان، إذ أنّه مبدأ ثابت ولازم يفرض معاملة الإنسان بما هو غاية في حدّ ذاته وليس وسيلة أو أداة وليس بشيء ولا يقارن بشيء[3].

وقد أنتج الإنسان نظريّات عديدة متّخذا ذاته وكرامته وحقوقه مواضيع تأمّل وتنظير. وهو ما تشير إليه نظريّة القانون الطبيعي التي تعتبر أنّ الإنسان يتمتّع بمجموعة من الحقوق التي لا يمكن المساس بها دون المساس بالذات الإنسانيّة نفسها. فلا يهمّ إن كان القانون الذي يُنظِّم العلاقات بين مجموعة بشريّة معيّنة في مكان وزمان معيّنين يعترف بتلك الحقوق ويكرسها أم لا. فهي حقوق تولد مع الإنسان ولا يؤثّر وجودها في النصّ التشريعي أو غيابها عنه أو التعدّي عليها عن طريق الأشخاص أو الحكومات في جدارتها وأوّليّتها وشيوعها وكونيّتها. ونجد في السياق نفسه في الفقه

---

[1] السيد (جليلة)، "التمييز رؤية قانونية" ورقة مقدّمة لندوة "التمييز والامتيازات في البحرين القانون غير المكتوب"، مركز البحرين لحقوق الإنسان، 2012، ص. 6.

[2] الفرج يوسف (أمير)، موسوعة حقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية كلية الحقوق، الإسكندرية، 2008، ص. 6.

[3] تقية (منى)، القانون والشرف، أطروحة دكتوراه، 2008، كلية الحقوق و العلوم السياسية المنار تونس.

الانجلوسكسوني مصطلح "الحقوق الأخلاقية" الذي يدلّ على أنّ الامتيازات المتعلّقة بالفرد تسبق وجود الدولة والقانون الوضعي[1].

ومهما يكن من أمر، ففي سعي الإنسان إلى التنظّم والعيش المشترك كان لزاما عليه وضع قواعد تمكّنه من التعايش مع غيره في مجموعات. ومع نموّ الوعي بقيمة الذات البشرية سعى الإنسان إلى تطوير قواعد العيش المشترك، فصاغ قوانين لحماية الذات البشريّة وكرامتها.

لكنّ ظاهرة التمييز، مثل كلّ ظاهرة، تريد الدولة أو المجتمع القضاء عليها، تمرّ بمحطات منها الاعتراف بوجودها وإرادة القضاء عليها ثم صياغة القوانين والآليات الكفيلة للحدّ منها، وخاصّة العمل على إنفاذ هذه النصوص وضمان احترامها. ولذا صيغت العديد من النصوص المناهضة للتمييز سواء على المستوى الدولي (صياغة الاتفاقيّات الدوليّة، المعاهدات...) أو على المستوى الوطني (سنّ التشريعات الوطنية...). ولم تكن البلاد التونسية بمنأى عن الحركيّة التشريعية المعادية للتمييز العنصري والتمييز الجنسي وذلك من خلال صياغة تشريعات مناهضة للعبوديّة وللتمييز الجنسي منذ القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين مكّنتها من التفرّد على مستوى دول شمال إفريقيا والعالم العربي.

ولكن رغم الانطلاق في مقاومة ظاهرة التمييز العنصري والجنسي تشريعيّا منذ ما يزيد عن المائة عام فإنّ الواقع الذي تعيشه فئات من التونسيّات وكذا التونسيّون/ات السود[2] ثمّ مؤخرا محنة المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء، أعاد إلى الواجهة التساؤلات حول الفجوة بين التشريعات والممارسات، ومدى قدرة التشريعات التي ناهضت التمييز على مقاومة ظاهرة العنف خاصة وأنّ عودة العنصرية (فكرا وممارسة) للواجهة الاجتماعية والسياسية شهدت تحوّلا من فعل فردي تطالب الدولة بمحاربته إلى فعل دولة توظِّفُهُ وتتماهى به مع الوعي الجمعي. إضافة إلى أنّ سلسلة جرائم

[1] الحريات الفردية تقاطع المقاربات، مؤلف جماعي، الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، تونس، 2014، ص. 81.

[2] لا يجب أن ننسي أنّ التونسيّين السود يعيشون تمييزا وقد برزت منذ ثورة 2011 عديد الجمعيّات التي تشتغل على حقوق السود في تونس على غرار جمعية "ادم" وجمعية "منامتي" وغيرها.

قتل النساء التي تزيد كلّ يوم حِدَّةً تدعونا إلى إعادة التفكير في التشريعات القائمة ودورها في محاربة كلّ مظاهر التمييز المفضي إلى منع النساء من حقّ الحياة.

وبناء على ما سبق، سنتناول بالدرس في هذه الورقة، المسار التاريخي والقانوني لمناهضة التمييز في تونس من خلال دراسة السياقات التي أثّرت في صياغة هذه النصوص دراسة تفهميّة تاريخيّة، تأخذ في الاعتبار تطوّر فلسفة التشريع المناهض للتمييز على أساس الجندر والعنصر في تونس وتنظر في حدود التفاعل بين الموروث الثقافي والتشريعات المناهضة للتمييز والعنصرية.

التأريخ للقوانين المناهضة للتمييز في تونس

عرفت البلاد التونسية ظاهرة العبوديّة منذ العهدين الفينيقي والروماني، ونجمت عنها ممارسات تمييزية وإقصائيّة استمرت إلى العهد الحفصي (القرن 15)[1] نظرا إلى الموقع الذي تتميّز به والذي جعلها مركز الحركة التجاريّة بين إفريقيا الوسطى وإفريقيا الشماليّة[2]. وتدعّمت تجارة العبيد بسبب نشاط القرصنة البحريّة في المتوسّط، فكانت البلاد التونسيّة تمثّل مركزا لأعمال القرصنة. وكانت تجارة العبيد تساهم في إضافة الآلاف من "المواطنين"، (من الدرجة الثانية). وبقيت هذه الظاهرة تتغذّى من نشاط التجارة وتعمّق الفوارق الاجتماعية وتجذّر استعباد العبيد السود من قبل الطبقة الثريّة حينها[3].

وكان طريق البَرّ أحد روافد العبيد، فيحطّون الرّحَال بالأسواق المخصّصة لبيعهم/ن، ويقع توزيعهم/ن، فمنهم/ن من ينتقل إلى بلدان أخرى وبعضهم/ن "يستقرّ" في تونس. ونتيجة لعيش الأفارقة من جنوب الصحراء ذوي البشرة السوداء في تونس، فقد أُطلقت عليهم تسميات عديدة تعبّر عن فقدان الحريّة (عبيد-وصفان-رقيق)، وأخرى تدلّ على المستوى الاجتماعي المتدنّي (شواشن-

[1] Cahen. C. ‘’Fiscalité, propriété, Antagonismes Sociaux en Haute Mésopotamie aux temps des premiers Abbasides’’ in Arabica 1954. T. 1, p. 136 (et Arabica 1959).

[2] عمل جماعي بتنسيق الهادي التيمومي، المغيّبون في تاريخ تونس الاجتماعي، بيت الحكمة، تونس2008، ص. 278.

[3] المرجع نفسه، ص. 279.

خدم) والإثني كتسمية (زنجي-سودان). ويعود أصل كلمة زنجي إلى الأصول السكانيّة للعبيد "الزنوج" التي كانت تجلبهم الدولة العباسيّة من إفريقيا الشرقيّة تحديدا الزنجيبار، ومنها اشتقت كلمة "زنج"[1]. وتعكس هذه التسميات الوضع الصعب والمعاملة القاسية التي كانت تُمارس على السود في تونس، فكانوا يلجؤون إلى الزوايا و"ديار قناصل الدول محتمين بهم من شدّة إضرار مالكيهم بهم/ن من الضرب والتعذيب"[2].

وعرفت البلاد التونسية قبيل الحماية الفرنسية، صعوبات اقتصاديّة واجتماعيّة قاسية وضغوطاً سياسيّة داخليّة وخارجيّة، وزادت حملات عتق العبيد في أوروبا من الضغط على الباي، وهو ما عجَّلَ بأخذ أولى الخُطوات نحو تحرير العبيد التي امتدّت بين سنة 1841 و1890. فوقع إبطال عادة رفع صحف العتق على القصب وراء جنائز المعتوق عنهم[3]، وأُسْقِطَ المَكْس الموظَّفُ على تلك الأعمال، وهُدِمَتْ الدكاكين المخصّصة لمجالسهم ومجلس قائدهم/ن، ومُنِع بيعهم/ن في مرحلة أولى في الأسواق، في حين سُكِتَ عن بيعهم/ن خارج الأسواق، وأخيرا مُنِعَ إخراج العبيد المملوكين/ات وبيعهم/ن خارج البلاد.

ومثّل تعيين "قائد المعاتيق"[4] أوّل الإجراءات الإداريّة التي أُتّخذت لتحرير العبيد، وكان من مهامّه ضبط أسماء العبيد والانطلاق في تنظيم إجراءات العتق[5]. فمثّل بذلك همزة الوصل بين العبيد والسلطة السياسية. إضافة إلى ذلك، وقع تنصيب موظّفين حكوميّين في الزوايا - ملجأ العبيد من الاضطهاد الذين كانوا يتعرضون له- في خطوة ثانية نحو التحرير الكلّي انطلاقا من الجمع والإحصاء.

---

[1] علبي (أحمد)، ثورة الزنج، مكتبة الحياة، بيروت، 1961، ص. 75.

[2] وثيقة حول الرقّ بتونس، بدون تاريخ، أ. د .ت ملف 10، مجلد 2، وثيقة رقم 336، (أواخر القرن19). ص. 261.

[3] ابن أبي الضياف (احمد)، "الإتحاف"، ج. 3، ص. ص. 286-399.

[4] كما سمي أيضا بـ"شيخ العبيد"، أو"نائب المعاتيق" أو"خليفة المعاتيق".

[5] المرجع نفسه، ص. 398.

وكان الدافع وراء التدرّج في المنع التَخَوُّفُ من الأثر السّلبي على التجارة[1]. وكان لهذه الإجراءات صدى خارج البلاد. ففي أكتوبر 1841 أرسلت "جمعية حماية البشر" بالثّنَاءِ على الباي وأعلنت إدراجه ضمن رؤسائها الشرفيّين. وفي سنة 1842 أصدر الباي أمره الثاني لعمال البلد يمنع فيه التجّار من إدخال العبيد إلى تونس، وكلّ من يدخل عبْداً مُجْبَرٌ على تحريره. وأردف هذا الأمر بأمرٍ ثانٍ يعلن فيه أن مواليد البلاد التونسية لا يباعون ولا يشترون[2].

وفي سنة 1846 أصدر الباي أحمد باشا أمرا نصّ على تحجير الملكيّة، وأمر كاتبه ابن أبي ضياف بمكاتبة أهل المجلس الشرعي[3]. ووقع تعيين عدول في أهم الزوايا والمناطق. وكانت وظيفتهم كتابة حجج التحرير أو العتق. ولإضفاء مزيد من الجديّة على أمره، طلب الباي أن تقدّم له عقود عتق العبيد ليمضي عليها بنفسه[4]. وبقدر ما تقلّص استخدام اليد العاملة "الإفريقيّة" تواصل استخدام العبيد الخدم في المنازل واستمرّت التجارة السرية بالعبيد، الأمر الذي دفع الباي في جانفي 1887 إلى إصدار مرسوم جديد شديد اللهجة إلى مسؤولي الجهات والقرى يقرّ بتسليط عقوبة شديدة على كلّ من يملك عبدا أو يشتريه.

وشهد أواخر القرن 19 الإلغاء الشامل لهذه الظاهرة في البلاد التونسية، وقد استغرق عتق العبيد مسيرة نصف قرن من الزمان لعبت فيها العوامل الداخلية والخارجية دورها. فلم يكن تحرير العبيد سهلا لأنّ العبوديّة راسخة القدم في البنية الذهنيّة ومؤسّسة لنظام اقتصادي واجتماعي قوامه الاستغلال وينهض فيه العبد بدور "أداة العمل" بعد أن جرّد من كلّ كرامة بشريّة وتمّ تشييئه. ومهما يكن من أمر، فقد مثّلت مراسيم الباي المناهضة للرقّ خطوة مهمّة في صرح الإرث القانوني التونسي المناهض للتمييز.

---

[1] "لأن إبطال ملكهم دفعة واحدة يؤثّر هرجا وضياعا في أموال عظيمة للناس"، الهادي التيمومي، مرجع سابق، ص. 400.

[2] المرجع نفسه، ص. 400.

[3] ابن آبي الضياف (احمد)، مرجع سابق، ص. 125.

[4]" وبقدر ما تقلص استخدام اليد العاملة "الإفريقية" تواصل استخدام العبيد الخدم في المنازل واستمرت التجارة السريّة بالعبيد" الهادي التيمومي، مرجع سابق، ص. 400.

- **التحولات الدولية في مجال مناهضة التمييز**

شهد مطلع القرن العشرين تطورات مهمّة في علاقة بمناهضة التمييز على الصعيد الأممي، تمثّلت في نشأة المجتمع الدولي من خلال عصبة الأمم سنة 1919 ومنظّمة الأمم المتحدة سنة 1945، وصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948. ويعتبر هذا الإعلان أهمّ نص دولي على الإطلاق[1] رغم أنّه يبقى مجرّد إعلان لا يرتقي إلى مستوى الاتفاقيّة الملزمة.

وهذا الإعلان على أهميته - التي تتجلى في خصوصيّة طبيعة الحقوق التي أعلن عنها وهي حقوق كونيّة قابلة للتطبيق على كلّ الناس وفي كلّ زمان رغم تفاوتهم/ن واختلافهم/ن- جُوبِه بفكرة مضادّة أفرغته في العديد من الأحيان، من محتواه. وتتمثّل هذه الفكرة في الخصوصية التي تتعلّل بها الدول تهرّبا من المصادقة التي ستدفعها للإذعان لمقتضيات الإعلان. فتتحصّن بمبدأ السيادة الذي يترجم في رفض الدول المصادقة على النصّ بالاستناد إلى فكرة الخصوصية وتعارض محتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع قوانينها الداخلية.

أمّا على الصعيد الداخلي، فقد بدأ تشكّل الحركة الوطنية المطالبة باستقلال البلاد. وزامن حركات التحرّر الوطني وعاضد جهود التحرير تحرّك نسائي في المنطقة العربية، فطالبت الناشطات بتغييرات اجتماعية جذريّة، من خلال الدعوة إلى تعليم الفتيات والحقّ في العمل... وهي مطالب تترجم الوعي بضرورة تجاوز البنى الهرميّة التمييزيّة. وإثر تحصّل البلاد التونسية على الاستقلال آتَتْ مطالب الحركات النسائية أُكُلَهَا من خلال سنّ مجلة الأحوال الشخصيّة. وتمثّل هذه المجلّة القانون الأساسي الذي زعزع بشكل كبير هندسة العلاقة القائمة بين الرجال والنساء، فتمّ منع تعدّد الزوجات وتنظيم إجراءات الطلاق. إضافة إلى فرض شرط رضا الزوجين لإتمام عقد الزواج في

[1] لم ننس هنا شريعة حمورابي ولا إعلان ماجنا كارتا أو الميثاق الأعظم الأنجليزي الصادر في 1215م وإعلان فرجينيا الأمريكي 1776 وغيرهم من الأعمال التي سعت إلى تدوين حقوق الإنسان ولكن فقط احتراما لزمن السرد ونظرا إلى أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ورد على شكل وثيقة جامعة وشاملة للحقوق والحريات الأساسية في تلك الفترة الزمنية.

خطوة هامّة تهدف إلى المضيّ قدما في إقرار المساواة بين الجنسين والحدّ من مظاهر التمييز الذي كان قد ندّد به الطاهر الحدّاد في كتابه امرأتنا في الشريعة والمجتمع[1].

ولئن جابهت دولة الاستقلال ظاهرة التمييز القائم على الجندر بإصدار مجلّة الأحوال الشخصيّة فإنّها لم تولِ اهتماما كبيرا إلى الوصم الذي يتعرض/ن له أحفاد العبيد السود التونسيّين وذلك من خلال الإبْقَاء على بقايا أشكال استعبادهم/ن في بطاقات هوياتهم/ن التي تؤرخ لماضي العبودية[2]، والمحافظة على مؤسسات اجتماعية مثل "الخُمس" أو "المروبين"[3]. إضافة إلى أنّ دستور1 جوان 1959 لم ينصّ على تجريم العنصرية ولم تصادق تونس على الاتفاقية الدولية الخاصّة بالقضاء على جميع صور المَيْز العنصري إلاّ سنة 1966 بموجب القانون عدد 70[4].

ومثّلت ثورة 17 ديسمبر/ 14 جانفي 2011- التي كان من بين شعاراتها الكرامة- فرصة لمواصلة النضال الحقوقي في مناخ متعطش للحريّات، فسنّت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي المتكونّة من أحزاب معارضة لنظام بن عليّ ومنظّمات ونقابات وجمعيّات المجتمع المدني مجموعة من المراسيم نذكر من بينها مرسوم الانتخابات (عدد 35 لسنة 2011). فوقع تمرير مطالب الحركة النسويّة بإقرار مبدأ المساواة وعدم التمييز وذلك في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي من خلال إقرار مسألة التناصف بين الرجال والنساء في القوائم الانتخابية. ورُفعت كل التحفّظات الصادرة عن الحكومة التونسيّة على اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة التي صادقت عليها تونس سنة 1985.

---

[1] "لو نراجع أصل ميولنا في إنكار نهوض المرأة لوجدنا أنه منحصر في أنّنا لا نعتبرها من عامّة وجوه الحياة إلاّ أنّها وعاء لفروجنا، غير أنّنا مهما بالغنا في إنكار ما للمرأة من حقّ، وما لنا في نهوضها من نعمة شاملة، فإنّها ذاهبة في تيّار التطوّر الحديث بقوة لا تملك هي ولا نحن لها ردّا...". الحداد (الطاهر)، امرأتنا في الشريعة والمجتمع، تونس، الدار التونسية النشر، 1985، ص. 7.

[2] لملوم (ألفة)، "الحملة العنصرية في تونس استراتيجيات التشويش وإشاعة الذعر"، المفكرة القانونية، العدد 26، جوان 2023.

[3] Ines Mrad Dali, « De l'esclavage à la servitude. Le cas des Noirs en Tunisie », in Cahiers d'études africaines, 179-180, 2005, p. p. 935-956.

[4] وجب التذكير هنا أنّ تونس صادقت على هذه الاتفاقيّة دون أيّ تحفّظ.

ومثّل المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المتعلّق بحريّة الصحافة والطباعة والنشر النصّ الوحيد الذي أقرّ إمكانية تجريم الاعتداءات القائمة على أساس عنصري[1]. وأقرّ الفصل 52 من المرسوم نفسه عقوبات سجنيّة لكلّ من يدعو إلى الكراهيّة.

وقد شهد مناخ الثورة مقاومة من التيّارات السياسيّة المحافظة التي حاولت التراجع عن المكاسب الحقوقيّة وتهديد منظومة الحقوق والحريّات، خاصّة فيما يتعلّق بحقوق النساء. برز ذلك في مسودّات الدستور التي بدأت تصدر تباعا من شهر أوت 2012 إلى جوان 2013 حملت توجّهات خطيرة على الحقوق والحريّات وأثارت غضب مختلف مكوّنات المجتمع المدني ودفعتهم إلى التصدّي إليها من خارج المجلس ومن داخله وهو ما ألقى بظلاله على دستور 27 جانفي 2014. وتجلّت ثمار حراك المجتمع المدني في اعتماد مبدأ المساواة بالفصل 21 من الدستور[2] لأوّل مرّة[3] في التاريخ الدستوري لتونس.

وتواصل النضال النسوي في البلاد التونسية إثر صدور دستور 2014 فرفعت الجمعيّات النسويّة ومنظّمات المجتمع المدني في حملاتها شعارات تعكس الرغبة في تعزيز الحماية واحترام مقتضيات الدستور. وكان للحراك النسوي ثماره التي تجسّدت في صدور قانون القضاء على كلّ أشكال العنف ضدّ المرأة. وشمل تعريف العنف في هذا القانون العنف المعنوي والجنسي والاقتصادي والسياسي كمحاولة لتقنين كلّ مظاهر العنف القائم على أساس التمييز الجنسي والذي لم تقدر نصوص المجلّة الجزائية على ردعه والحد منه واحتوائه. وقد جاء قانون العنف ليعزّز هذه النصوص من خلال تشديد العقوبات وتحميل الدولة مسألة الإحاطة بالمرأة ضحيّة العنف والأطفال

---

[1] حيث نصّ في فصله 69 على إمكانيّة إثارة تتبّعات في جنح الثلب أو الشتم المرتكبة بواسطة الصحافة أو بأيّ وسيلة أخرى من وسائل الإعلام إذا كان ذلك موجّها إلى فئة من الأشخاص ممن ينتمون إلى أصل أو إلى عرق أو إلى دين معيّن وكانت الغاية منه التحريض على التباغض بين الأجناس أو الأديان أو السكان.

[2] نصّ على ما يلي: "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريّات الفرديّة والعامّة، وتهيّئ لهم أسباب العيش الكريم" وأعيد الفصل نفسه في دستور 2022 الفصل 23 جديد.

[3] الجلاصي (محمد امين)، «المحقَّرون» في القانون التونسي: حين يؤسّس القانون للا مساواة، الجمعية التونسية للدفاع عن الحريّات الفرديّة، تونس، 2018، ص 15.

المقيمين معها، وتشكيل وحدة مختصّة بالبحث في جرائم العنف ضدّ المرأة، والعمل على الوقاية من خلال وضع برامج تعليمية وتربوية وثقافية تهدف إلى نبذ العنف ومكافحته وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتثقيف الصحي، والجنسي. إضافة إلى ذلك، مهّد هذا القانون إلى إقرار نصوص أخرى لحماية حقوق النساء، أهمّها القانون الأساسي عدد 33 لسنة 2018 المؤرخ في 6 جوان 2018 المتعلّق بالموافقة على انضمام تونس إلى بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا.

وعلى إثر تكرّر حالات الاعتداء على أفراد تونسيّين[1] أو أجانب قامت مجموعة من الجمعيّات التي تشتغل على مسألة الاختلاف والتعريف بقضايا السود على غرار جمعية "آدم" وجمعية "منامتي" بالضغط من أجل فرض سنذ قانون يناهض العنصرية. وفي سنة 2018 أودعت وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان لدى مجلس نواب الشعب مشروع قانون يتعلّق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري مع طلب استعجال النظر. وفي 9 من أكتوبر 2018، تمّكنت الجلسة العامّة من تمرير مشروع القانون والمصادقة عليه. وكان لهذا القانون إسهامات قانونية من ناحية وأخرى غير قانونية[2] من ناحية ثانية. فجاء هذا القانون ليُعرّف التمييز العنصري بشكل واضح، وعلى نحو يتوافق مع المعايير الدولية لاتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وليضيف كذلك عقوبات جديدة خاصة وإجراءات تسهّل وصول الضحايا إلى العدالة[3].

---

[1] قانون-القضاء-على-أشكال-التمييز-العنصر/ . https://legal-agenda.com/

[2] تتمثل في وضع سياسات عامّة واستراتيجيّات وخطط عمل قادرة على منع جميع أشكال وممارسات التمييز العنصري ومكافحة الصور النمطيّة ذات الطابع العنصري الشائعة ونشر ثقافة حقوق الإنسان. وتلتزم الدولة بوضع برامج توعية وتنشئة اجتماعية متكاملة ضدّ جميع أشكال التمييز العنصري في جميع الهيئات والمؤسّسات العامّة والخاصّة والإشراف على تنفيذها. بالإضافة إلى إنشاء لجنة وطنية لمكافحة التمييز العنصري مسؤولة عن جمع البيانات المختلفة ومتابعتها، وتصميم واقتراح استراتيجيّات وسياسات عامّة قادرة على القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري."
https://www.arab-reform.net

[3] إنشاء سجلّ خاصّ بالشكاوى المتعلّقة بالتمييز العنصري.

إضافة إلى ما سبق، وقع تعزيز التشريعات المناهضة للتمييز بقانون منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته[1]. ويندرج هذا القانون في إطار تفعيل التزامات تونس الدولية وخاصّة منها المتعلقة بالمصادقة على بروتوكول "باليرمو"[2]لسنة 2003. ونلاحظ في هذا القانون أنّ المشرّع استلهم جلّ التعريفات من القانون النموذجي لمكافحة الاتّجار بالأشخاص الصادر عن الأمم المتحدة في فيينا سنة 2010. كما أنّه وظّف صلب هذا القانون مفهوما مغايرا لما هو مألوف في القانون الجزائي التونسي الذي يعتمد مفهوم "المجني عليه/ها" ويرتّب فقط المؤاخذة الجزائيّة والتعويض. أما القانون الجديد فقد استند إلى مفهوم جديد نسبيّا وهو مفهوم "الضحيّة" باعتباره مفهوما اجتماعيا بالأساس يمتدّ إلى جوانب لا تطالها المفاهيم ذات الصبغة القانونية الزجرية، وهو مفهوم يشرِّع واجب توفير الحماية والمتابعة وإعادة إدماج الشخص صلب المجتمع.

ويعتبر قانون العنف ضدّ المرأة وقانون القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وقانون منع الاتّجار بالأشخاص انعكاساً لمقتضيات دستور 2014 الرامية إلى تحقيق المساواة وعدم التمييز بين المواطنين وردَّ فعل "تشريعي" ضدّ ظواهر لم يقع القطع معها منذ الاستقلال، و إيفاءً بالالتزامات الدوليّة في مجال حقوق الإنسان.

ورغم ما حقّقته البلاد من مكاسب تشريعيّة فإنّ 'حفيظة شقير' تحذّر من التساهل مع نشر ثقافة التمييز وعدم محاربة العقليّات الذكوريّة المسيطرة. ولئن أقرّت بأهميّة سنّ القوانين فإنّها دعت إلى ضرورة إيجاد ضمان للتمتّع بها وحمايتها. إضافة إلى ذلك، حذّرت من توظيف الدين لتقييد حقوق النساء والأقليّات ودعت إلى ضرورة بناء مجتمع يقوم على المساواة والحريّة واحترام القانون وحقّ الاختلاف[3].

---

[1] تعتبر جريمة الاتجار بالأشخاص أحد أهمّ الأنشطة الإجراميّة المدانة في العالم وكثيرا ما يقع وصفها بأنها "العبودية المعاصرة".

[2] بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصّة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنيّة.

[3] شقير (حفيظة): حين نغيّر وضع النساء سيتغير وضع المجتمع إلى الأفضل" حوار مع وكالة أنباء المرأة. https://jinhaagency.com/ar

إنّ النهج الذي سلكناه في الجزء الأول من الورقة هو بيان أهميّة التشريعات المناهضة للتمييز في المنظومة التشريعية التونسية[1] من جهة، والإشارة إلى مرجعيّاتها المتنوعة، من جهة ثانية. ولكن حقّ التساؤل حول مدى استطاعة الدولة التونسيّة مجابهة ظاهرة التمييز القائم على الجندر والعنصر؟، وهل إنّ المعالجة التشريعيّة للظواهر الاجتماعيّة كافية للقضاء على التمييز باعتباره عنفا؟

حدود التفاعل بين الموروث الثقافي والتشريعات

تمتّعت البلاد التونسيةّ بموقع جغرافي إستراتيجي أثار أطماع الغزاة عبر التاريخ وشكّل حبل نجاة للفارّين من الحروب والمجاعات والاضطهاد. فإلى حدود القرن التاسع، عشر، تداول على العيش في تونس أنواع وأجناس مختلفة ساهمت في نحت هويّة ثقافيّة للتونسيّين تتميّز بالتنوّع، فقد توافد ما يقارب عن خمسة وعشرين ألف لاجئ أوروبي، جاؤوا من جنوب إيطاليا ومالطة وفرنسا أغلبهم من المالطيين[2] في فترة شهدت إلغاء الرقّ مما زاد من تنوّع النسيج المجتمعي حينها. وفي الفترة بين سنة 1958 و1962 تسبّبت حرب الجزائر في دخول المئات من الجزائريّين إلى تونس. ففي سنة 1959 تم رصد تواجد أكثر من مائة ألف جزائري لاجئ[3]، كما مثّلت العديد من الأحداث التي عرفتها دول الجوار سببا إضافيّا لتوافد اللاجئين إلى تونس.

وهكذا انتعشت ظاهرة الاختلاف داخل التركيبة السكانيّة، فاختلفت الألسنة والمعتقدات التي ساهمت في إثراء المجتمع التونسي.ولكن لم يشفع هذا الثراء والتلاقح في تلافي ظاهرة التمييز.

---

[1] سواء تعلق الأمر بالنصوص الداخلية أو المعاهدات الدوليّة التي لم يسمح المجال لتعدادها بل اقتصرنا على التوقف عند ابرز المحطات.

[2] BESSIS (S), Histoire de la Tunisie de Carthage à nos jours, Tallandier, Paris, 2019, DESPOIS (J), L'Afrique du Nord, PUF, Paris, 1949, p. 266 ; JERFEL (K), « Siciliens et Maltais en Tunisie aux XIX^{ème} et XX^{ème} siècles. Le cas de la ville de Sousse », Mawarid, Revue de la Faculté des lettres et des sciences humaines de Sousse, 2013, p. 159.

[3] On compte 110245 réfugiés au Maroc, Les réfugiés dans le monde, cinquante ans d'action humanitaire, p. 41, UNHCR, 1er janvier 2000, V° La décolonisation en Afrique.
https://www.unhcr.org/fr

فبالرغم ممّا وقع سنّه من قوانين واتفاقيّات ومعاهدات دوليّة ودساتير تُقِرّ بمبادئ حقوق الذات البشريّة إلّا أنّ التمييز بمختلف أشكاله مازال قائما ومبثوثا داخل النصوص القانونيّة ومن خلال سلوكيّات الأفراد. إضافة إلى أنّ تطبيق النصوص المناهضة للتمييز مازال يتطلّب عملا كبيرا على مستوى المؤسّسات المسؤولة على تطبيق القوانين خاصّة في ظلّ دستور 2022 الذي جاء بمقتضيات جديدة من شأنها أن تزيد من إدخال تشويش في سياسات الدولة تجاه الحقوق والحريّات العامّة والفرديّة.

ومازالت مجلّة الأحوال الشخصيّة إلى اليوم تكرّس فصولا تمييزيّة كالمهر ورئاسة العائلة وغياب المساواة في الميراث وتحميل الزوج واجب الإنفاق على الزوجة متى تمّ الدخول بها، وهو ما يعكس التصوّر الأبوي للمشرّع الذي يعتبر الزوجة وعاء للممارسة الجنسية.

إضافة إلى ذلك، إنّ القانون الذي ينظّم وضع الأجانب في تونس يعود إلى مارس 1968[1]. وهو نصّ يؤطّر دخول الأجانب إلى التراب التونسي أمنيّا فقط ولا ينظّم جانب الحقوق الاجتماعية[2] والاقتصادية[3] والثقافية وهي من الحقوق الأساسية التي من الضروري تحويرها في خصوص كل من يقطن بالبلاد التونسية وتحيينها على ضوء المستجدات الدولية. ويكرّس الفصل 18 من أمر 1968 التمييز بين الجنسين؛ إذ يسمح للتونسي منح الإقامة للأجنبية المتزوج منها، وفي المقابل يمنع التونسية من ذلك. ويمثّل هذا الفصل خرقا لأحكام دستور 2022 في فصله 23 الذي ينصّ على عدم التمييز. إضافة إلى أنّه يضيّق الخناق على كل ما يتعلق بحقوق الأجانب في تونس وحرياتهم. ويمكن تفسير هذا التوجّس باختلاف الظرفيّة التي صيغ فيها هذا القانون. فدولة الاستقلال كانت تخشى من الأجنبي المحتلّ، لكن اليوم الوضع مختلف ومتطلبات المرحلة تفرض تحويرات لنصوص أصبحت معرقلة للمواطن وللسلطة السياسيّة وفي قطيعة مع الظرفيّة الحضاريّة المعاصرة.

---

[1] قانون عدد 7 لسنة 1968 مؤرخ في 8 مارس 1968 يتعلّق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية. والأمر عدد 198 لسنة 1968 مؤرخ في 22 جوان 1968 يتعلّق بضبط تراتيب دخول وإقامة الأجانب بالبلاد التونسيّة.

[2] الحقّ في العمل بشكل قانوني، والحصول على الأوراق، والتمتّع بالرعاية الصحيّة.

[3] نصراوي (مصطفى)، 2017، "العمال المهاجرون من جنوب الصحراء في تونس في مواجهة القيود التشريعية الخاصة بتوظيف الأجانب"، المجلة الأوروبية للهجرة الدوليّة، المجلد: 33، العدد: 4.

وبالإضافة إلى ما سبق، وحسب قانون الجنسيّة الحالي، يتطلّب الحصول على شهادة الإقامة مجموعة من الوثائق التي يصعب في الكثير من الأحيان تجميعها[1]. الأمر الذي يدفع العديد من المهاجرين/ات إلى البقاء دون وثائق، وهو ما يزيد وضعيّتهم/ن هشاشة ويجعلهم/ن عرضة للاستغلال الاقتصادي والجنسي. فمثلا، تجد المهاجرة الإفريقيّة من جنوب الصحراء نفسها أمام تمييز مضاعف يرتكز على اللون والجندر والجنسيّة، ودون امتلاك أيّ وسيلة تسمح لها بالمطالبة بحقوق لا تملكها أصلًا. ففي حالة تعرّض مهاجر/ة للسرقة وهو/هي لا ت/يملك بطاقة إقامة، لا يمكنه/ا التشكّي خوفا من ترحيله/ا. في هذا السياق، نتساءل عن أهمّية قانون 2018 الذي ينصّ على زجر التمييز، وخاصّة الفصل 24 منه الذي ينصّ على مضاعفة العقوبة في حالة وجود الضحيّة في حالة هشّة بسبب وضعيته/ها مهاجرا/ة أو لاجئا/ة. وفي هذا المستوى، نلفي تضاربا بين القوانين القديمة والجديدة نتيجة لعدم تنقية المنظومة التشريعيّة من كلّ النصوص التي لم تعد تتماشى مع الالتزامات الدولية للبلاد التونسية.

وعلاوة على ما سبق، طرح دستور 2022 العديد من نقاط الاستفهام في علاقة بالحقوق والحريّات العامّة والفرديّة نظرا إلى حذف عبارة "مدنيّة الدولة"، وهو ما من شأنه أن يفسح المجال لعودة التداخل بين الديني والسياسي من جانب، والابتعاد عن فكرة أنّ الدولة تستمدّ شرعيّتها من تعاقد مواطنيها لا من شرعيّة ما ورائية من جانب آخر. ومن الممكن أن يساهم إسناد دور تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف إلى الدولة (الفصل 5) في عرقلة مطالب تنقيح النصوص التمييزيّة، وأن يشكّل خطرا حقيقيّا على حقوق النساء من خلال إمكانيّة توظيف فكرة المقاصد للتراجع عن الحقوق ولإساءة تطبيقها من مؤسّسات الدولة خاصّة الأمنيّة والقضائيّة.

وبالاستناد إلى المعاهدات الدوليّة، تسعى البلاد التونسيّة ومكوّنات المجتمع المدني إلى التنديد بكلّ فعل أو سلوك عنصري يتعرّض له التونسيّون/ات في الدول الأوروبيّة، ولكن من باب أولى

[1] المرجع نفسه، ص. 6.

وأحرى أن تكون البلاد التونسيّة مثالاً في حسن معاملة الآخر غير الحامل للجنسيّة بصفته كائنا بشريّا، وأن تنأى بنفسها عن شبهة المساومة بحقوق المهاجرين مع دول الاتحاد الأوروبي.

لاشكّ في أنّ قضية المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء قد مثّلت اختبارا ومعضلة. فقد وجد صناع القرار أنفسهم/ن أمام اختبار مدى نضج سياساتهم/ن وأساليب حكمهم/ن خاصة حين تطرح قضيّة ذات بعد حقوقي. وهنا يمكن التعامل معها إمّا بمعيار احترام حقوق الذات البشريّة وتغليب منظومة حقوق الإنسان أو بالانزلاق في توظيفها لغايات سياسيّة شعبويّة خاصّة وأن سياسات الهجرة لها علاقة مباشرة بتقييم ديمقراطيّة الأنظمة السياسيّة[1]. وكنتيجة إلى عدم وجود سياسة تونسيّة واضحة ومتجانسة تشريعيّا وثقافيّا، نلاحظ عودة الحنين إلى الماضي العنصري سواء من خلال خطاب السلطة أو حتّى الفاعلين السياسيّين. فالحزب القومي التونسي الذي تحصّل على الترخيص القانوني سنة 2018، أطلق عريضة فايسبوكية تدعو إلى ترحيل المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء. ثم كثّف من نشاطاته بغاية بثّ خطابات الكراهيّة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ونشر إشاعات تدعو إلى التناحر وبثّ الفرقة والتقاتل مع المهاجرين وتوظيف لجوئهم/ن سياسيا من خلال ترويج فكرة أن مهاجري/ات جنوب الصحراء يشكّلون العدوّ الجديد للأمّة[2]. ومرّة أخرى، تتغاضى السلط عن تطبيق قانون التمييز العنصري الذي يجرّم مثل هذه الحملات الداعية إلى التفرقة والتمييز.

إن عدم الاشتغال على الواقع والإرث الثقافي العنصري ومواجهة فكرة التمركز حول الذات يجعل من الترسانة القانونيّة المحدثة بعد الثورة نصوصا دون أثر على الواقع. وقد أدّى ذلك إلى معاملة المهاجرين معاملة لا إنسانيّة في بعض الحالات خاصّة بصفاقس وقابس.

---

[1] Vincent Geisser, Tunisie, des migrants subsahariens toujours exclus du rêve démocratique, Migrations Société 2019/3 (n° 177), Centre d'Information et d'Études sur les Migrations Internationales.

[2] لملوم (ألفة)، مرجع سابق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حدّة التمييز تشتدّ في حالة النساء ذوات البشرة السوداء سواء كنّ تونسيّات أو أجنبيّات، فهنّ معرّضات للتمييز لأنهنّ نساء، ومعرضّات للعنصرية لأنهنّ سوداوات. وهنا تتشابه وضعيّة التونسية والمهاجرة، فكلّ منهما تتعرّض للعنف اللفظي والمادي والنفسي، وخاصّة الاقتصادي في ظلّ غياب التطبيق الصارم للقانون وغياب تنقيح التشريعات والقوانين.

خاتمة

لقد تمكّنت البلاد التونسية، منذ الاستقلال، من تحقيق مكاسب لا يمكننا نكرانها، خاصّة على الصعيد التشريعي المواكب للتطوّرات العالميّة الذي كان من الممكن أن يمنعها من السقوط في مظاهر العنصريّة. ولكن الواقع الذي نعيشه اليوم اثبت أن النصّ القانوني وحده غير كاف. وهو ما يدفعنا إلى التساؤل: ما سبب غياب تأثير هذه القوانين على الذهنيّات والعلاقات؟ وهل إنّ غياب التأثير ناتج عن إسقاط تشريعي يفتقر للاشتغال على البنى الاجتماعية المنتجة للتمييز وعن غياب وعي بضرورة تغيير ذهنيّات المجتمع البطركي التقليدي؟

إنّ محاربة التمييز القائم على النوع الاجتماعي والعنصرية تتطلّب، في نظرنا، اشتغالا على الأجيال الصاعدة من حيث تغيير العقليّات وترسيخ الثقافة الحقوقيّة وكذلك وجود جرأة لدى صانعي القرار تمكّنهم من تحمّل المسؤوليّة التاريخيّة وعدم مساهمتهم في تعميق الفجوة بين النصوص التشريعية والواقع المعيش من جهة، أو في تبنّي سياسات تمييزيّة وعنصريّة من جهة أخرى.

ولاشكّ في أنّ البلاد التونسية، في الفترة الحاليّة، تواجه عديد التحديّات التي تتطلّب عملا جماعيّا دؤوبا من أجل تجاوز الإرث التمييزي المتغلغل في المتخيّل الجمعي والمنظومات الثقافيّة والاجتماعيّة...، والتوعية بخطورة الفعل التمييزي بكلّ أنواعه باعتباره عنفا يستهدف ماهية الآخر. ولا يمثّل هذا الفعل التمييزي اعتداء على ما يملك الآخر وحسب بل يشكّل نفيا لجوهر الإنسان الآخر وحقوقه إضافة إلى ضرب مبدأ العيش المشترك.

البيبليوغرافيا

ابن أبي ضياف (أحمد) "الإتحاف" ج. 3، ص. ص. 286-399.

أحمد نظيف، لنصنعْ "عدوّنا الداخلي": الشعبوية وتوظيف "رُهاب الأجانب" في تونس

تقية (منى)، القانون والشرف، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس- المنار، تونس، 2008.

الجلاصي (محمد أمين)، «المحقّرون» في القانون التونسي: حين يؤسس القانون للامساواة، ص-15، الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، تونس 2018.

الحداد (الطاهر)، امرأتنا في الشريعة والمجتمع، الدار التونسية النشر، تونس، 1985، ص. 7.

الحريات الفردية تقاطع المقاربات، مؤلّف جماعي، الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، تونس، 2014، ص.81.

السيد (جليلة)، "التمييز رؤية قانونية" ورقة مقدمة لندوة "التمييز والامتيازات في البحرين.. القانون غير المكتوب"، مركز البحرين لحقوق الإنسان، 2012، ص. 6.

شقير (حفيظة): حين نغيّر وضع النساء سيتغير وضع المجتمع إلى الأفضل" حوار مع وكالة أنباء المرأة".

علبي (أحمد)، ثورة الزنج، مكتبة الحياة، بيروت، 1961، ص. 75.

عمل جماعي بتنسيق الهادي التيمومي، المغيّبون في تاريخ تونس الاجتماعي، بيت الحكمة، تونس،2008، ص. 278.

الفرج يوسف (أمير)، موسوعة حقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية كلية الحقوق، الإسكندرية، 2008، ص. 6.

قانون-القضاء-على-أشكال-التمييز-العنصر.

لملوم (ألفة)، "الحملة العنصرية في تونس استراتيجيات التشويش وإشاعة الذعر"، المفكرة القانونية، العدد 26، جوان 2023.

نصراوي (مصطفى)، 2017، "العمال المهاجرون من جنوب الصحراء في تونس في مواجهة القيود التشريعية الخاصة بتوظيف الأجانب"، المجلة الأوروبية للهجرة الدولية، المجلد: 33، العدد: 4.

وثيقة حول الرقّ بتونس، بدون تاريخ، أ. د .ت ملف 10، مجلد 2، وثيقة رقم 336، ص. 261 (أواخر القرن19).

BESSIS (S), Histoire de la Tunisie de Carthage à nos jours, Tallandier, Paris, 2019, p. 266,

Cahen C., « Fiscalité, propriété, Antagonismes Sociaux en Haute Mésopotamie aux temps des premiers Abbasides" in Arabica, 1954. T. 1, p. 136 (et Arabica, 1959).

Colette Guillaumin, Sexe, Race et Pratique du pouvoir.

Coline Cardi, Anne-Marie Devreux, "Le genre et le droit : une coproduction", Cahiers du Genre, n° 57, 2014/2.

DESPOIS (J), L'Afrique du Nord, PUF, Paris, 1949, JERFEL (K), « Siciliens et Maltais en Tunisie aux XIX^{ème} et XX^{ème} siècles. Le cas de la ville de Sousse », Mawarid, p. 159 Revue de la Faculté des lettres et des sciences humaines de Sousse, 2013.

Elsa Fondimare, Le genre, un concept utile pour repenser le droit de la non-discrimination.

Ines Mrad Dali, « De l'esclavage à la servitude. Le cas des Noirs en Tunisie », in Cahiers d'études africaines, 179-180, 2005, p. p. 935-956.

Kimberlé W. Crenshaw, Démarginaliser l'intersection de la race et du sexe : une critique féministe noire du droit antidiscriminatoire, de la théorie féministe et des politiques de l'antiracisme.

On compte 110245 réfugiés au Maroc, Les réfugiés dans le monde, cinquante ans d'action humanitaire, p. 41, UNHCR, ^{er} janvier 2000, V° La décolonisation en Afrique.

Souhayma Ben Achour, Les libertés individuelles des étrangères et des étrangers en Tunisie : Les métèques de la république, Adli, Tunis, 2019, p. 48.

Vincent Geisser, Tunisie, des migrants subsahariens toujours exclus du rêve démocratique, Migrations Société 2019/3 n° 177, Centre d'Information et d'Études sur les Migrations Internationales.

03

دور المجتمع المدني في مناهضة العنصرية وكراهية الأجانب في سياق تونسي متحوّل

ماهر حنين

مقدمة

تحوّلت قضيّة مهاجري جنوب الصحراء في تونس في السنوات الأخيرة، إلى قضيّة سياسية بامتياز ترتبط بالسياسات العموميّة والخطاب الرسمي وبالسياسة الخارجيّة للدولة. وتحتلّ موقعا بارزا في النقاش العمومي حول حقوق الإنسان، وهو ما أدّى إلى ربط آلي بينها وبين ظاهرة العنصريّة، فإذا كانت الثانية موضوعا قديما جديدا فإنّ الأولى ظاهرة غير مسبوقة وارتبطت بتحوّلات ما بعد 2011. ومن غير الممكن، في هذا الإطار، تناول قضيّة هجرة مواطني بلدان إفريقيا جنوب الصّحراء بمعزل عن العنصرية بتعبيراتها المختلفة.

نطمح إلى مقاربة هذه العلاقة الجديدة من وجهة نظر علم الاجتماع التاريخي بالنظر في سياق التحوّلات التاريخيّة الراهنة وبالعودة إلى الأسباب البعيدة التي ولّدتها وبالنظر في العوامل التي تؤثّر في تمثّلات الفاعلين الاجتماعيّين وسلوكهم. وسنهتمّ بدور المجتمع المدني في رصد أشكال العنصرية والتمييز على أساس اللون، وهو دور يخضع باستمرار لتحوّلات فعليّة من جهة حجمه وطرق تدخّله في سياق سيلان اجتماعي وسياسي ما بعد تسلّطي. وتتلخّص فرضيّة بحثنا في القول

بأنّ جدليّة الصراع بين العنصريّة ومناهضة العنصريّة في تونس كانت على علاقة ما بالمجتمع المدني وتحديدا بالمجتمع التحتي، وهي ليست قضيّة نخب وحسب، وليست، كذلك، قضيّة قانونيّة محضة، فلتحوّلات المجتمع والاقتصاد والسياسة صدى في حقل تمثّلات العنصريّة وتشكّل حوامل مدنية لمقاومتها. ومزيّة هذا الخيار النظري أنّه يتيح لنا فهم الفوارق الاصطلاحيّة والمفهوميّة الأساسيّة في تحوّلها في تصنيف ظواهر متداخلة ومتمايزة في الوقت نفسه مثل العنصرية إزاء السود والعنصرية إزاء الأجانب والعنصرية المسماة "عادية" وعنصريّة الدولة أو العنصريّة الرسميّة.

فبأيّ معني يمكن أن نقرّ بأنّ تاريخ تونس الاجتماعي الرّاهن يكشف تحوّلات أشكال التمييز العنصري وأشكال مقاومتها وأدواتها؟ ما الذي يترتّب عن اعتبار العنصريّة الصاعدة إزاء مهاجري جنوب الصحراء اليوم قضيّة سياسيّة، وليست ظاهرة اجتماعية مستحدثة وحسب، خاصة وأنّنا نتناول هذا المبحث في سياق سياسي تونسي متغير؟

للإجابة عن هذه الأسئلة سنقسّم عملنا إلى ثلاثة أجزاء رئيسية؛ يمثّل الجزء الأول مدخلا تاريخيّا يؤرّخ لظاهرة التمييز العنصري في تونس وسياقات إلغاء العبودية سنة 1864، وذلك لتنزيل هذا الإلغاء ضمن إحداثيّات الزمن السياسي والاجتماعي وفهم الحاضر من خلالها.

ننظر في القسم الثاني في التحولات العميقة التي أنتجت الثورة التونسية في طرح العنصريّة إزاء السود لدى الفاعلين السياسيّين والمجتمع المدني، ثم كيف تواصلت هذه التحوّلات مع تغيرّ دلالة الهجرة بتحوّل إلى تونس بلد استقبال وعبور للمهاجرين من دول جنوب الصحراء نحو أوروبا. إضافة إلى ذلك، ننظر في دور المجتمع المدني في ظاهرة العنصريّة وانفتاحه على المجتمع المدني الدولي لمعالجة قضيّة المهاجرين/المهاجرات من جنوب الصحراء في تونس.

نركّز في القسم الثالث على نزعة كراهية الأجانب والعنف المسلّط عليهم منذ خطاب رئيس الجمهورية مساء 21 فيفري 2023، فالحقبة المعنيّة تبدأ من سياقات الخطاب وتنتهي عند معاهدة التفاهم الممضاة مع الاتّحاد الأوروبي.

التمييز العنصري ضد السود في تونس: الموروث وتحولات الرّاهن

- **في تاريخيّة إلغاء العبودية في تونس**

يرتبط كلّ حديث عن إلغاء الرقّ في تونس بشخصيّة أحمد باي سنة 1846، وهو اختزال لا يساعدنا على فهم هذا الإجراء ضمن السياق التاريخي التونسي والعالمي ولا على بيان موقع الاسترقاق في العلاقات الاجتماعية القائمة حينها وأشكال التصدّي والرفض التي رافقته، ومدى تقبّل الثقافة السائدة لقرار منع ملكية العبيد.

ينزّل الدقّي[1] إلغاء الرقّ في تونس في سياقيْن الأول دولي يتعلّق بالموجة العالميّة التي عقبت مؤتمر فيينّا سنة 1815 الداعي إلى منع تجارة العبيد، وقد تمثّلت في انتشار المبادئ التحرريّة في العالم الغربي. ويرتبط الثاني بالعالم الإسلامي، فبعد الاختراقات الأولى لمحمّد عليّ في مصر، عرفت الإمبراطورية العثمانية حركة إصلاحية، هدفها إصلاح نظام الحكم والمجتمع من خلال الحثّ على بعث تنظيمات خيرية تتولى تعصير إدارة الدولة والنظام الاجتماعي. لم تلتزم تونس بتطبيق توصيات فرمان التنظيمات الخيرية سنة 1840 إذ أجاب أحمد باي بـ"أنّ هذا لغرض محمود ولا بد من زمن لإبرازه للوجود لاختلاف الطباع والبقاع"[2].

نتتبع مع نجيب بوطالب محطات مهمّة مهّدت للوصول إلى هذا القانون، كانت فيها تونس تحت تأثير الضغط الخارجي والتحولات الداخلية[3]، وكذلك وهو المهمّ دور منظّمات المجتمع المدني

---

[1] نور الدين الدقي، العبودية في تونس بين المنع والإباحة (1846- 1890) مقال منشور https://www.academia.edu/

[2] نور الدين الدقي، المصدر السابق.

[3] محمد نجيب بوطالب، الأوضاع الاجتماعية للعبيد السود بالبلاد التونسية في النصف الثاني من القرن 19، ضمن "المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي" تنسيق الهادي التيمومي، بيت الحكمة، 1999، ص. ص. 375- 407.

العالميّة حينها في دفع الساسة إلى التقدم في اتّجاه منع العبوديّة من ذلك "جمعيّة إلغاء العبوديّة الفرنسيّة"[1] والجمعيّة "البريطانيّة والأجنبيّة لإلغاء العبوديّة"[2].

ما يهمّنا في هذا الإجراء التونسي الإصلاحي هو إبراز ثلاثة أبعاد؛ أوّلها البعد الثقافي الأنثروبولوجي المتمثّل في الجهد "البيداغوجي" الذي أوكله أحمد باي لرجال الدين والمشائخ في شرح التوافق بين تعاليم الإسلام ورفض العبودية مما جعل قبول الإصلاح يظهر كمصالحة مع الأصل أكثر منها مسايرة للغرب وهو ما نصفه اليوم بملاءمة الكونية مع الخصوصية. في رسالة إلى القنصل الأمريكي، كتب الجنرال حسين مجيبا عن طلبه بشرح مدار الصراع بين دعاة العتق والمدافعين عن الاسترقاق، وبعد أن ذكّره بتشجيع الشرع الإسلامي على عتق العبيد "البلدان التي فيها عموم الحريّة وعدم الملكيّة أعمر من غيرها.. وعندي أن عموم الحريّة وانتفاء الملكيّة كما يؤثّر في نموّ العمران يؤثّر أيضا في تهذيب خلق الإنسان"[3].

لا يمكن اختزال عتق العبيد في قرار فوقي أُسقط على مجتمع ميّت، بل كان أيضا نتاج تفاعل رؤية مجدّدة في الإسلام مع تجارب الحريّة في العالم الغربي، وكان مكسبا بعد صراع داخل المجتمع بين نزعة محافظة لها مصالح ماديّة وطبقيّة تمسك بمقاليد الهيمنة الموروثة وتريد إبقاء الرقيق، ونزعة تحرريّة إنسانيّة تطمح إلى إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية على أساس العدل.

البعد الثاني لهذا التدرّج في التخلّي عن دور العبيد في الحياة الاقتصاديّة ونظام الإنتاج والتنظيم الاجتماعي، تجنّب الضرر الناتج عن المنع الفوري والمتمثّل في انهيار البناء الاجتماعي القائم على مكانة العبيد من النساء والرجال في الإعمال المنزلية.

---

[1] La Société française pour l'abolition de l'esclavage (SFAE) est une association française qui de 1834 à 1848 a milité et œuvré en faveur de l'abolition de l'esclavage dans les colonies françaises

[2] شهدت بريطانيا منذ أواسط بدايات القرن 19 حركية مدنية لمناهضة العنصرية حيث تأسست جمعية مناهضة العبودية 1823 والمعروفة باسم «لجنة وكالة الجمعية للتخفيف من العبودية وإلغاءها تدريجياً في جميع مناطق السيادة البريطانية»، والتي نجحت في إلغاء العبودية إلى حد كبير في الإمبراطورية البريطانية. ثم جمعية مناهضة العبودية في بريطانيا والخارج، التي أعطت للنضال ضد العنصرية بعدا عالميا.

[3] "الجنرال حسين رسالة في تحرير الرقّ" ضمن الجنرال حسين حياته وآثاره" أحمد الطويل، المطبعة العصرية، 1994.

والبعد الثالث، يكمن في تحوّل لافت في فلسفة الحكم لدى أحمد باي إذ لم يعد يرى إصلاح الدولة وحال "الأمّة" ببناء جيش قويّ وحسب، بل بإصلاح القوانين وتحرير الفئات المهمّشة في المجتمع وهو ما نعدّه النواة الصلبة لكلّ الحركة الإصلاحية التونسية للفقه والتعليم والقوانين المنظمة للحكم. إضافة إلى هذه الأبعاد، كانت مقرّات وديار قناصل الدول الأجنبيّة ملاذا للعبيد لم تقبله السلطة السياسية آنذاك، فـ"المصلحة السياسية في عدم التجاء المملوكين إلى حرم ولاة غير ملّتهم "[1].

فنحن إزاء حركة إصلاحية بيّنت دور أحمد باي وأيضا السياق العالمي الجديد بعد ظهور الصناعة وتغيّر نمط الإنتاج وبعد الزخم الفكري والسياسي للثورتين الفرنسيّة والأمريكيّة والتحولات الليبراليّة في بريطانيا والمجتمع المدني الذي تجاوز تأثيره الحدود الجغرافية للدولة ليصبح عالميّا وهي الخطوات الأولى التي ستعزّز مناهضة العنصريّة وفي دفع حركة حقوق الإنسان الكونية وقيم الديمقراطية والحريّة وبيّنت في الأخير انفتاح النخب التونسيّة منذ ذلك الحين، على التيّارات التحرريّة والتنويريّة الغربيّة. لقد كان أحمد باي على صلة بالجمعيّات الأوروبيّة الناشطة في مناهضة العبوديّة والتي ثمّنت قراره التاريخي. وانخرط في الجمعيّة العالميّة مانحا بذلك مشروعه الإصلاحي بعدا عالميا وإنسانيّا[2]. وسواء نظرنا في تأثير القيم الكونيّة في إلغاء الرقّ أو في المحدّدات الداخليّة سياسيّة كانت أو دينيّة أو اجتماعيّة فإنّنا أمام موروث إصلاحي يتعدّى فهمه الحقل التشريعي لينفتح على الحيثيّات. ونحاول توظيف هذه القراءة السوسيو-تارخية للماضي للنظر في تعقيدات الحاضر بما حمله من مستجدّات ونفهم حركة الواقع والقيم والتشريعات التاريخية.

وليس كافيا إبراز الصراع بين النزعة الإصلاحية التحديثيّة والمحافظة، ومن ثمّة القول بتفوّق الأولى في تونس عن باقي العالم الإسلامي، ولكن الأهمّ هو كشف الحجب أولا عن وضعيّات معاناة العبيد الاقتصاديّة والاجتماعيّة وأشكال الحيف التي خضعوا لها وضعف أدواتهم الدفاعيّة

---

[1] وثيقة حول الرق في تونس بدون تاريخ أ.د.ت ملف 10، مجلد 2، أوردها نجيب بوطالب في المصدر نفسه.

[2] انظر: محمد الهادي الجويلي، مجتمعات للذاكرة مجتمعات للنسيان، سيراس، 1994؛

Largeuch Abdelhamid, L'abolition de l'esclavage en Tunisie à travers les archives 1841 -1846, éd. Alif, 1990.

حينها وكذلك عن تفاعل تونس مع وضع عالمي جديد يتّجه نحو منع العبوديّة وإدانة العنصرية انتصارا لقيم الكرامة الإنسانيّة ويحتل فيه المجتمع المدني دورا بارزا سواء من جهة نشر ثقافة المساواة أو من جهة المناصرة والتعبئة الميدانية.

- **ثورة داخل الثورة أو الدفاع عن حقوق السود في سياق ثوري**

لم يكن ممكنا في ظلّ سلطة دولة الاستقلال الفتيّة والقيادة البورقيبيّة الأبويّة للمجتمع السماح لأي أقليّة بأن تعبّر عن نفسها، فما كان يعتدّ به في الأيديولوجية الرسميّة منذ 1956 إلى 1978 هو الوحدة القوميّة والتجانس الديني والمذهبي ونبذ الانقسام بكلّ عناوينه. وكان صمت الأقليّات الأخرى الدينية والثقافية ونعني بها الأمازغية والأقليّة السوداء مسايرة لمنطق الغالب، مما أدخل الدولة في منطق إخفاء الرأس في الرمل كالنعامة وإنكار ما هو موجود وحمله على الغياب واللامرئيّة. وكان شعور الاضطهاد والإقصاء الذي رافق السود في تونس بعد الاستقلال، علامة على مجتمع غابت فيه العدالة عن مجالات عدّة بالمعنى الذي يعطيه "مايكل والرز" لمجالات العدالة المتعددة الاقتصادية والجندرية والجماعاتيّة وهو شعور تغيّر بعد الثورة إلى الرغبة في إثبات الهويّة، بل المطالبة بردّ الاعتبار بالمعني النفسي والوجودي وكان التنظّم في الجمعيات[1] إحدى الآليات التي جسّدت هذه النقلة السياسيّة في دور الأقليّة السوداء بعد 2011.

إنّ دمقرطة الفضاء العامّ ودخول فاعلين جدد متنوّعين سمح بانعتاق الخطاب السياسي حول واقع السود والموروث العنصري المستمرّ وحول مطالب رفع التمييز. فالسود التونسيّون المقدّر عددهم بـ 15% من مجمل عدد السكان ليصل إلى أكثر من ذلك[2] في بعض مناطق الجنوب تحوّلوا إلى فئة اجتماعية ضحيّة تمثّلات ذهنية وتوصيفات لغوية مهينة وسياسية رسمية أغلقت في وجوههم

[1] نذكر هنا مثلا: جمعية منامتي (حلمي تأسست سنة 2013) جمعية آدم للمساواة والتنمية (2012) مبادرة "صوت النساء التونسيّات السوداوات" وشبكة "نقاط ضد التمييز".

[2] العنصرية بين المأتي والمجتمع واللون (مها عبد الحميد، آمال فرجي مطاع أمين الواعر)، تقديم عماد المليتي، منشورات نشاز، نيرفانا، 2017.

المناصب العليا في الدولة، فلم يعد السواد la noirceur لون بشرة بل وضعا اجتماعيا مجحفا بتعبير نورمان أجري Norman Ajari[1] إذ لا ينعتق الأسود من حالة الاغتراب التي يعيشها دون أن يقرّ لنفسه ولغيره بسواده. فهو بذلك يقلب الوصم السلبي ويحوّله إلى مقوّم هوية مقاومة وهو انتقال من معاداة العنصريّة الطبيعيّة والبيولوجيّة إلى مناهضة العنصريّة الثقافيّة التي يريد تكريسها مركز غربي أبيض مسيحي.

لم يعد سواد البشرة عنوان دونية بيولوجية بل رابطة جماعيّة بين عدد من السكان. ويخضع المواطنون دون غيرهم لمظاهر تمييز استوجبت مقاومة جماعية باسم هذه الأقليّة في خصوصيّتها يضطلع بها السود أنفسهم بوصفهم مستهدفين وفاعلين، وهو عمل شهد طفرة قوية بعد 2011 وما يزال متواصلا إلى اليوم بأنساق وأشكال مختلفة. وأصبح التفكير في سؤال "ماذا يعني أن تكون أسود اليوم في تونس؟" جزءا من كلّ أكبر يهمّ كينونة مجموعات الأقليّات المضطهدة. ومثل هذا المبحث أصبح مهمّا للعلوم الاجتماعية وللنضالات السياسية في سياق ديمقراطي متحوّل، فالتمييز كظاهرة لا تزال ملازمة للعلاقات الاجتماعية[2] يجعل اليقظة المواطنية مسلّحة بالنظريات النقدية.

وهكذا أصبحت حقوق الأقليّات موضوع اهتمام مدني وحقوقي بعد 2011 وفي ذلك توسيع لمعنى الحقوق والحريّات التي لم تعد سجينة ثنائية الحريات الفردية والحريات العامّة ليصبح الانتماء

[1] Norman Ajari, La dignité ou la mort Éthique et politique de la race, la découverte, 2019 et, Noirceur: Race, genre, classe et pessimisme dans la pensée africaine-américaine au XXIe siècle, Divergence 2022.

[2] في تقرير أنجز سنة 2020 ضمن عمل المجتمع المدني لرصد حالات التمييز المختلفة في الحياة اليومية للتونسيين نجد رصد 69 حالة تمييز وعنف ومضايقة في الطريق العام، 63 حالة تمييز وعنف ومضايقة داخل الأسرة، 52 حالة تمييز وعنف ومضايقة حدثت في مراكز الشرطة أو في الطريق العام من طرف أعوان الشرطة، 47 حالة تمييز وعنف ومضايقة في مكان العمل، 19 حالة تمييز وعنف ومضايقة بين الجيران، 16 حالة من حالات التمييز والعنف والمضايقة في ملهى ليلي أو في حانة أو في مقهى، 14 حالة تمييز وعنف ومضايقة في المدارس أو في الكليات، 7 حالات تمييز وعنف ومضايقة على شبكات التواصل الاجتماعي، 6 حالات تمييز تسبب فيها مالك أو حارس العمارة، 3 حالات تمييز في المستشفى و3 حالات تمييز وعنف ومضايقة تسبب فيها سائق سيارة أجرة وهي دراسة من وجهة نظر كميّة ونوعيّة لحالات التمييز، على أساس لون البشرة والأصل القومي والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية وهي حالات تمّ جمعها من قبل شبكة نقاط مكافحة وتتكون هذه الشبكة من ثمان جمعيات مدنية: جمعية الحق في الاختلاف، الجمعية التونسية للوقاية باي لحوم، جمعية شوف، جمعية دمج، راقصون، مواطنو الجنوب، جمعية موجودين، جمعية منامتي.

الجماعاتي Communautaire لأقلية دينية أو على أساس لون البشرة أو قومية أو لغوية أو جندرية مدخلا مخصوصا لطرح قضايا المساواة والعدالة بعيدا عن النظريات الكونية.

إضافة إلى ذلك، لعب تحرير الفضاء العمومي، وخاصّة الافتراضي دورا محفّزا نحو طرح قضية العنصرية وقد سبق الإنشاء الرسمي للجمعيات إنشاء منصات نقاش افتراضية على شبكات التواصل الاجتماعي وعلى وجه الخصوص منتديات المناقشة، وكان أهمّها صفحة "ضمان المواطنة دون تمييز على أساس اللون" التي نهضت بين 2011 و2014 بدور محوري في خلق رأي عام متحسس لقضايا التمييز العنصري. ولم تعد قضية التمييز ضد السود في تونس تُطرح ضمن الأجندة العامّة لمنظّمات حقوق الإنسان بل تعّهد بها السود التونسيّون أنفسهم التي تسمّيهم سعدية مصباح "أحفاد العتقاء".

- **أحفاد العتقاء السود وتملكّ الهوية في الفضاء العام**

لم تتمكّن المبادرات السابقة لـ2011 من أجل تنظّم السود التونسيّين للدفاع عن حقوقهم من رؤية النور حسب ما أكّدت سعدية مصباحي، بل تحقّق ذلك بعد سقوط رأس النظام في 11 ديسمبر 2011. وكان مقال مها عبد الحميد "رسالة من مواطن إلى الناخب وإلى المجتمع المدني" بمثابة خطوة جديدة في اتجاه تسييس نضال أقليّة السّود في تونس[1]. ويمكن أن نلخّص المسيرة الثريّة لنضال هذه الأقلية ضد أشكال التمييز العنصري في ثلاث محطّات، الأولى هي ظهور جمعيّات على غرار "منامتي"[2] و"آدم للمساواة والتنمية" ومبادرة "نقاط ضّد التمييز"، ثم المسيرة الوطنية ضد التمييز العنصري في مارس 2014 وأخيرا القانون عدد 50 لسنة 2018 والدور الذي لعب المجتمع المدني.

[1] انظر حوار الباحثة التونسية مها عبد الحميد "الأسود مازال يسمى عبدا في أول بلد ألغى الرق" موقع فرانس 24، 19 مارس 2014.

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر

Les mobilisations des « Noirs tunisiens » au lendemain de la révolte de 2011 : entre affirmation d'une identité historique et défense d'une « cause noire » Mrad Dali Inès, Dans Politique africaine, n° 140, 2015/4, p. p. 61 – 81.

وتعتبر جمعية آدم للمساواة والتنمية أول جمعيّة للدفاع عن ذوي البشرة السوداء في تونس، وتمثّل الهدف من تأسيسها في الدفاع عن حقوق ذوي البشرة السوداء الموجودين أساسا في مدن الجنوب التونسي للتخلص من مشاعر الميز العنصري. وكانت قد كشفت عن شتّى الممارسات العنصريّة التي يخضع لها السود في الجنوب التونسي وطالبت بضرورة التنصيص على تجريم التمييز العنصري في الدستور.

أمّا المحطّة الثانية فتتعلّق بمسيرة "المساواة ومناهضة العنصرية ضد السود في تونس"، التي انطلقت يوم 18 مارس في جربة وتلتها أخرى يوم 19 مارس في قابس وتواصلت يوم 20 مارس الموافق لعيد الاستقلال في صفاقس ويوم 21 مارس الموافق لليوم العالمي لمناهضة العنصرية في العاصمة تونس، وهي أوّل تحرّك مدني ومجتمعي ضخم حمل المطالب الخصوصية للسود التونسيين والتونسيات في التاريخ المعاصر. وكانت مها عبد الحميد واحدة من النساء الفاعلات في تنظيم التحرّك وقد أكّدت قيمة الثورة في نظر السود تقول: "للأسف فإنّ بعض الناس عندما يتحدثون عن المسار الثوري ينظرون من زاوية واحدة. لكنّنا مؤمنون بأنّ الثورة يجب أن تغيّر كلّ شيء وتضع حدا لما من شأنه أن يمسّ من كرامة الإنسان ويحطّ من وجوده في وطنه (...) والمسار الثوري الذي يُراد به إصلاح المنظومات والعقليّات ومناهضة كلّ أشكال التمييز يجب أن يشمل أيضا مناهضة التمييز العنصري ضد المواطنين السود الذين طالما تعرضوا للتمييز والتفرقة على مرأى ومسمع المجتمع المدني والسلطات التي تعاقبت على البلاد"[1]. ثم تضيف: ما يحدث من ممارسات عنصريّة لفظيّة كانت أو من نوع آخر، لم يمثّل فضيحة في بلادنا حسب رأي الأغلبيّة، وقد تكون التجاوزات العنصريّة اليوميّة غير ظاهرة. لكن ما تعرّضت له نجيبة الحمروني، رئيسة نقابة الصحافيين التونسيين، من اعتداءات بسبب لونها لم يحرّك ساكنا. وقبل الثورة، لم تكن هناك تحرّكات باستثناء الحركة التي قادها سليم مرزوق في الستينيات والتي سرعان ما أجهضت وزجّ به في السجن ثم في مستشفى الرازي للأمراض النفسية حيث قضّى أكثر من 30 سنة قبل أن يطلق سراحه قبل

[1] حوار فرانس 24، 19 مارس 2014.

شهر من وفاته سنة 2001. وفي سنوات حكم بن علي قدّم البعض شكاوى فرديّة كانت تعالج في الكتمان. وبعد الثورة أخذت القضيّة نهجا جديّا من أجل كرامة المواطن الأسود في بلاده متجذرا في الثورة وأهدافها. فتكوّنت الجمعيّات لمناهضة التمييز اللوني. وتتقدّم هذه الجمعيات بصعوبة أمام نكران العديد لوجود التمييز العنصري في تونس. العنصرية في تونس شبيهة بالشبح الذي لا يراه كلّ الناس لكنّه موجود ومخيف ومقلق ويهدّد راحة المواطن الأسود في وطنه"[1].

في تصريح الناشطة مها عبد الحميد تأكيد على أنّ انتظارات السود من الثورة لم تكن كونية وعامّة تتعلق بالحريّة والديمقراطيّة والتنمية وحسب، بل أيضا خصوصيّة تتمثّل في شحن مقولة الكرامة العامّة بمعنى مخصوص هو استرجاع المواطن الأسود شعوره بكرامته كاملة بعد إجحاف التاريخ والدولة والمجتمع. والربط بين محنة الدكتور سليم زروق التي يستحضرها النشطاء ضد العنصرية وبين ما تعرّضت له نقيبة الصحفيّين نجيبة الحمروني يؤكّد تواصل هذه الذاكرة الجماعية الصلبة التي تتشكّل سوسيولوجيّا داخل الأطر المشتركة الخاصّة بالسود في تونس، وليست هي نفسها الفاعلة لدى غيرهم، فقد نجد أطرا أخرى لدى الأمازيغ ولدى اليهود[2].

وينطلق مشروع طمس الاختلاف بدوافع سياسية من وحدة "الأمة التونسية" أو عقائدية تدعو إلى التمسّك بالعروة الوثقي. ويصطدم اعتبار الاختلاف بدعة بذاكرة صلبة تعطي الانطباع أنّها ماتت والحال أنّها حيّة تتناقلها الأجيال. لذلك يعدّ قبول التنوّع الثقافي واللغوي داخل المجتمع الواحد معيارا من معايير الديمقراطية السياسية وعلامة على تجاوز فكرة التجانس كشرط لقيام الروابط الاجتماعية. ضمن هذا المشهد العام تبرز قضية التمييز ضدّ السود كترجمة لمفارقة تاريخية عنوانها إنّ تونس أولى البلدان التي ألغت العبوديّة في مستوى القانون دون أن يكون الإلغاء على مستوى الممارسة.

---

[1] مها عبد الحميد حوار مع قناة فرنسا 24 19 مارس 2014.

[2] Maurice Halbwachs, Les cadres sociaux de la mémoire, Félix Alcan, Paris, 1925.

- **التمييز ضد التونسيات السوداوات**

قطعت حركة التمييز ضد السود في تونس خطوة جريئة بعد 2011 بطرحها حجم ما تتعرّض له التونسيات السوداوات من عنف. لقد قدّمت الناشطة المحامية خولة كسيكسي شهادتها قائلة: "إنّ التصوّر القائل بأنّ النساء السوداوات هدفٌ سهل المنالِ واسعُ الانتشار. فنحن يُنظر إلينا دومًا على أنّنا أناسٌ ذوو نشاطٍ جنسيٍّ مفرط. وعلى الرغم من أنّ النسوة من غير السوداوات يشتكين بدورهنّ باستمرارٍ من التحرّش الجنسي في الفضاء العام"[1]، وتضيف "ولكن من المرجّح أنّنا نتعرّض نحن للتحرّش بمعدّل ثلاثة أضعاف ما يتعرّضن هنّ له أيضًا"[2].

تندرج حركة "النساء السوداوات التونسيات" بوصفها مبادرة، ضمن محاولة لتجاوز حدود الحركة النسويّة التونسية التقليدية، وذلك بكشف ما تتعرّض له النساء السوداوات من تحرّش جنسي ومن استغلال في مجالات عديدة. وما يحسب لفائدة هذه الحركة كسرها للصورة النمطيّة للنضال النسوي في تونس والذي ظلّ سجين ثنائية نسويّة الدولة وهي نسوية أبوية فوقية جسّدت نواة صلبة في المشروع التحديثي للدولة الوطنية. والنسوية المستقلة والديمقراطية التي تصدّت للأبوية كنظام حكم ودافعت عن المساواة والمشاركة السياسية هي نسوية "بيضاء" حسب خولة كسيكسي لا تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المختلفة للنساء. وينزاح الفكر النسوي الذي تنطلق منه خولة وغيرها من الجيل الجديد من الناشطات عن مركزيّة نقد النظام الأبوي بوصفه مشكلة "النسويّة البيضاء" بحسب التوصيف التقاطعي والديكولونيالي لنقد أشكال الهيمنة العرقية والاستعماريّة والطبقيّة التي تخترق حياة النساء كفئة اجتماعيّة غير متجانسة. إنّ هذا الانفتاح على النسويّة السوداء أو النسويّة التقاطعيّة يحاول الأخذ بعين الاعتبار الوضعيّات المتعدّدة والمتميّزة.

لقد خلخلت الثورة مسلّمات ثابتة لتفسح المجال لتفاعل نظري وميداني مع التيّارات النسوية الجديدة فتبني قيم النسوية المناضلة، فلم يعد الأمر يقتصر على مقاومة الهيمنة الذكوريّة والموروث

[1] التقرير المنشور في مجلة أفريكا ريبورتر الإلكترونيّة السويسريّة، عن اللغة الألمانية ترجمة عربية على موقع المنصة 7 يونيو 2020.

[2] م. ن.

الديني والتقليدي بل أصبح يطرح قضايا النساء العاملات والسوداوات واللامرئيّات. فلسنا أمام تحوّل سطحي في النضال ضد العنصريّة ولا في النضال النسوي بل إزاء حركة فكريّة ونضاليّة تتجاوز الفصل بين أشكال الهيمنة لتقيم تقاطعا بين مستويات الهيمنة التراتبيّة التي يقوم عليها المجتمع وتقترح أشكال تعبئة أخرى أفقية تقحم أكبر عدد من المتضرّرين ومن الفاعلين.

- **القانون عدد 50 لسنة 2018 لمناهضة التمييز العنصري**

يربط كثير من المحلّلين والمؤرخين بين هذا القانون وقانون 1846 لإلغاء الرّق فهو بوجه ما تقدم تشريعي في خطّ مناهضة العنصرية. ومثل هذا الربط مشروع وضروري غير أنّ الأدق هو العودة إلى الدور البارز للمجتمع المدني في النقاش العمومي حول المشروع وفي دفع المشرّع لإقراره.

يعرّف الفصل الثاني من القانون التمييز العنصري بأنّه "كلّ تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو غيره من أشكال التمييز العنصري على معنى المعاهدات الدولية المصادق عليها والذي من شأنه أن ينتج عنه تعطيل أو عرقلة أو حرمان من التمتع بالحقوق والحريّات أو ممارستها على قدم المساواة أو أن ينتج عنه تحميل واجبات وأعباء إضافية"[1]. ويحدّد الفصل الثامن العقوبات الجزائيّة المنجرّة عن سلوكات ومواقف عنصريّة[2]. إنّ هذا القانون يعكس توافقا مدنيّا بجهد تشاركي حول معنى التمييز العنصري ونصّ على آليات ردع وعقاب، ولكنّه لم يضع حدّا نهائيّا للتمييز العنصري كسلوك اجتماعي فردي وجماعي بل إنّ عدة جهات وأحزاب وأفراد وصفحات تواصل اجتماعي حرّضت ضد المهاجرين

[1] قانون أساسي عدد 50 لسنة 2018 مؤرخ في 23 أكتوبر 2018 يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

[2] الفصل 9 – يعاقب بالسجن من عام إلى ثالثة أعوام وبخطية مالية من ألف إلى ثالثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يرتكب أحد الأفعال التالية: التحريض على الكراهيّة والعنف والتفرقة والفصل والعزل أو التهديد بذلك ضد كل شخص أو مجموعة أشخاص أساسه التمييز العنصري// نشر الأفكار القائمة على التمييز العنصري أو التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية بأي وسيلة من الوسائل// الإشادة بممارسات التمييز العنصري عبر أي وسيلة من الوسائل// تكوين مجموعة أو تنظيم يؤيّد بصفة واضحة ومتكررة التمييز العنصري أو الانتماء إليه أو المشاركة فيه// دعم الأنشطة أو الجمعيّات أو التنظيمات ذات الطابع العنصري أو تمويلها.

بلغة عنصريّة في إفلات كامل من العقاب مما يعيدنا إلى محاولة فهم هذه الموجة العنصريّة الصاعدة بأدوات العلوم الاجتماعية دون الاكتفاء بالقانوني.

العنصرية اتجاه المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء بعد 2011

- **تجدد دلالات الهجرة**

حملت ثورة 2011 مقوّمات نقلة نوعيّة في دلالات الهجرة بالنسبة إلى التونسيين، ففي السياق التونسي ظلّت الهجرة تعني تحوّل العمالة التونسية للعمل في الخارج (فرنسا وليبيا...) غير أنّ العودة إلى تطوّر السياقات التاريخيّة التي رافقت وصول أعداد متنامية من المهاجرين والمهاجرات من جنوب الصحراء تكشف لنا العلاقة بين الأوضاع السياسية وتدفّق المهاجرين. فقد عرفت تونس منذ أواسط التسعينات وصول أعداد من الطلبة سواء في إطار اتّفاقات مشتركة أو بشكل فردي، وقد شهدت هذه الأعداد ارتفاعا مع أواسط التسعينات مع فتح الجامعات الخاصة أبوابها للطلبة الأجانب، وقد سهّلت السلطات التونسية حينها وصول الطلبة من الدول جنوب الصحراء ومكّنتهم من حقّ التنظم الجمعياتي، ومن بين أهم هذه التنظيمات الطلابية "جمعيّة الطلبة والمتربصين الإيفواريّين" وهو ما يعكس وزن الجالية الإيفواريّة في تونس منذ الموجات الأولى لقدوم المهاجرين، وجمعيّة ثانية تشمل كلّ الجنسيات وهي جمعية الطلبة والمتربصين الأفارقة بتونس "A.E.S.A.T. يعكس هذا التنظم الطلابي الذي لم تمنعه السلطات التونسية تقاطعا للمصالح حينها بين طلبة يرغبون في الدراسة والتربّص والعمل ولو بصفة مؤقّتة والسلطات التونسية التي كانت تسوّق لتونس كقبلة للطلبة الأفارقة.

المنعطف الثاني كان مع بداية الألفية مع حلول مئات من موظفي البنك الإفريقي للتنمية وعائلاتهم، استقروا بأحياء راقية بتونس العاصمة وكانوا ميسورين ممّا مكنهم من فرص اندماج أفضل بل رّحب بهم رسميا بالنظر إلى حاجة تونس لبقاء مقر البنك الإفريقي على أرضها. لقد رجّت

هذه "الهجـرة الذهبية"، صورة نمطيّة عن الإفريقي، فالمجتمع لم يتعوّد على أفارقة سود "أثرياء"، والعنصريّة التي تعرّض لها أحيانا هؤلاء الأجانب ظلّت في حدود النظرة الدونية والازدراء السلبي[1].

لقد كانت جمعية "عائلة البنك الإفريقي" إطارا للحفاظ على الروابط الاجتماعية وتنظيم الاحتفالات الدينية والأعمال الخيرية دون الدخول في تصادم مع المجتمع المحلّي، وما ميّز تلك الحقبة هو استقدام موظفي البنك الأفريقي لمساعدات منزليات من بلدان جنوب الصحراء بموافقة السلطات التونسية التي كانت ترغب في توفير ظروف بقاء مقر البنك في تونس، وقد فتحت العلاقات الاجتماعية لهذه الجالية الإفريقية مع محيطها السكني وصداقاتها في الأوساط البرجوازية والميسورة التونسية الباب تدرجيا لطلب اليد العاملة من جنوب الصحراء، فبعد الطلبة وموظفي البنك الإفريقي بدأنا نشهد وصول يد عاملة بخسة بأعداد متزايدة بتواطؤ جهات رسمية.

لا يفهم منعرج 2011 وما حمله من وصول أعداد هامّة من اللاجئين إلا في علاقة بتحوّلات الوضع الليبي إذ كانت ليبيا منذ التسعينات موطن مئات الآلاف من المهاجرين من جنوب الصحراء وهي في نظر الباحثين البلد المغاربي الأول الذي استقبل وشغل يد عاملة إفريقية بأعداد هامّة في المنشئات النفطية وحظائر الأشغال العامة أي بعيدا عن المدن. ويعكس مخيم شوشة المدّ التضامني والإنساني مع الهاربين من الحرب في ليبيا، ولكنّه ينبّه أيضا إلى أنّ المنطقة قد دخلت منعرجا جديدا ستكون فيه الحدود تحت ضغط تدفّقات اللاجئين بسبب الحروب أو الحاجة الاقتصادية وهو ما تأكّد مع حركات الهجرة من مالي ومن الكوت ديفوار والسودان.

لم يحسم غلق المخيم بصفة رسميّة ملفّ اللاجئين المطالبين بالرحيل عن تونس، فقد تتالت محاولات اللاجئين وطالِبي اللجوء وتحرّكاتهم الاحتجاجيّة للمطالبة بالتسريع في البتّ في مطالبهم من قبل المفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين، ومنح من يتقدّمون بطلبات للحصول على هذه الصفة الموافقة أو الردّ على طلباتهم في مدّة لا تتجاوز الـ6 أشهر وفق ما تنصّ عليه القوانين الدولية

[1] كوزموبوليتية مجهضة؟ طرق الهجرة جنوب الصحراء والدخول في سياسة العنصرية في تونس، ورقة بحثية مبادرة الإصلاح العربي 2023.

المنظّمة للهجرة. وتعرّض اعتصامهم أمام مفوضيّة اللاجئين إلى الرفع بالقوة الأمنيّة في أفريل 2023 ممّا خلّف حالة من الذعر في صفوفهم وحثّ من جديد حركة التضامن المدني معهم.

- **مجتمع المهاجرين وتطوّر أشكال التنظّم**

لمسنا في السنوات الأخيرة طفرة نوعيّة وكميّة في تركيبة الجماعات المهاجرة من دول جنوب الصحراء[1] إذ يُمثّلون معدّل السنّ الأصغر ضمن مجموع الأجانب المقيمين في تونس (26.6)، ويضمّون النسبة الأضعف من حيث التحصيل على شهادة جامعية. وهم في غالبيتهم الساحقة عمّال (أكثر من 98%) يشتغلون في القطاعات الأقلّ تخصّصا، وبالتالي الأكثر عرضة للاستغلال: 60% منهم في الخدمات، 20,5% في البناء 21,5% عَمَالة منزليّة. وتؤكّد هذه الأرقام المتوفّرة بالمرصد الوطني للهجرة والمعهد الوطني للإحصاء التحوّل السوسيولوجي في مجتمع المهاجرين المتّسم بالتنوّع وتغلب عليه الهشاشة و"فضلا عن أهميّة بعدها الكمّي، فإنّ ظاهرة الهجرة الجديدة عدّلت بشكل كبير وجهات النظر المجتمعيّة وهي وضعيّة جديدة تتفاعل بقوّة مع الفضاء والمجتمعات المغاربيّة ومن خلال مساءلتها عن أسسها وتسليط الضوء على نقاطها العمياء"[2].

تنوّعت الجنسيّات والوضعيّات وتنوّعت معها أشكال التنظّم القانونيّة والعفويّة، فقد شهدت مدينة صفاقس ظهور جمعيّتين ذات توجّه استثماري للدفاع عن حقوق المهاجرين وقدراتهم على بعث مشاريع وهما Afrique Intelligence 2012 وجمعيّة leadership Afrique 2014. ويعكس هذا التنظم رغبة في الاندماج والمساهمة الاقتصاديّة ورفع الحواجز في وجه باعثي المشاريع ومحاربة الأحكام المسبقة إزاء المهاجرين. ونجد شكلا آخر من التنظّم في شكل تجمّعات تشدّها رابطة الجنسية سواء للحفاظ على حدّ أدني من التضامن الآلي أو لتبادل المعطيات والدفاع عن

[1] ألفة لملوم، "الحملة العنصرية في تونس: استراتيجيات التشويش وإشاعة الذعر"، المفكرة القانونية، 1 مارس 2023.

[2] Ali Bensaâd, « Introduction. Immigration sur émigration Le Maghreb entre « rétrécissement » du monde et mutations socio-spatiales » Dans : Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes, p. p. 113-153.

كلّ من يتعرض للتعسّف في العمل أو يكون ضحيّة تمييز عنصري، ويُلحظ ذلك في الجاليات الحاضرة بكثافة عدديّة متميّزة مثل الجالية الإيفواريّة (3420 مقيما) والسودانيّة (718 مقيما) والغانيّة (485 مقيما)[1].

من جهة أخرى، كان "اتّحاد الإيفواريين في تونس" و"جمعيّة الإيفورايين في تونس" التي تأسّست سنة 2018 عنوانا بارزا في رصّ صفوف المهاجرين دفاعا عن مطالبهم وحقوقهم سواء إزاء السلطات في كل ما يتعلّق بوثائق الإقامة أو إزاء المعاملات العنصريّة في العمل أو في البحث عن سكن أو في الشارع. لقد لعبت كلّ أشكال التنظيمات دورا اجتماعيا مزدوجا، فهي ملاذ للجالية في بلد الإقامة ومجتمع العيش اليومي، وهي أيضا ضامنة لمعالجة التوترات للحفاظ على رابطة التضامن الآلية القائمة.

إضافة إلى ذلك، لعب العامل الديني دورا في بناء روابط بين المهاجرين إذ تسوّغ العديد منهم عقارات خاصة وحوّلوها إلى كنائس صغيرة لإقامة قدّاس الأحد كالتي نجدها في منطقة دار فضال بتونس العاصمة. وبالتوازي مع ذلك ظهرت في 2016 جمعيّة "الشبيبة المسيحيّة الأفريقية في تونس" و"المجموعة الإنجيلية" Groupe Biblique. وشكّل السودانيون من جهتهم مجموعات صوفيّة خاصّة بهم على الطريقة التيجانية. وعلاوة على ما سبق كانت عدة نوادي خاصة بمثابة مطاعم وحانات وفضاءات للقاء والتسلية والترفيه حتّى أنّ العديد منها كان يمنع التونسيّين من دخولها دون مرافق من دول جنوب الصحراء.

نحن إزاء حركيّة تفاعليّة وتنظيميّة لدى المهاجرين تعكس القاسم المشترك الذي يجمعهم وهو التمييز العنصري وتوضّح أيضا تنوع تركيبة هذه الجاليات سواء من جهة الجنسيّة أو من جهة الدين أو من جهة الوضعيّة الإدارية أو الموقع في منظومة العمل والإنتاج أو من جهة الجندر. ونحن أمام

[1] Cartographie des réponses apportées aux violations des droits de l'homme le cas des mouvements migratoires mixtes en tunisie omct juin 2023.

واقع مجتمعي جديد آخذ في الظهور في المنطقة المغاربية[1]، وهو واقع الهجرة. ومن خلاله، يبرز تموضع جيوسياسي جديد لبلدان المغرب الكبير.

ما يترجم هذا التحدي الديمقراطي هو ما جاء في تقرير لجنة الحقوق والحريّات لسنة 2018[2]. فقد انطلق التقرير مما كرّس دستور 2014 حول الحريّات الفرديّة إذ يحجّر مشروع مجلّة الحقوق والحريّات الذي اقترحت اللجنة، التمييز بين التونسي والأجنبي، مهما كانت حالته، أو عديم الجنسيّة في الاعتراف بالحقوق والحريّات الفرديّة والتمتّع بها وممارستها إلا ما وقع استثناؤه بالدستور. فللأجنبي حريّة الضمير والمعتقد وممارسة شعائره الدينيّة وعلى الدولة حماية حياته الخاصّة وحرمة مسكنه وسريّة مراسلاته واتّصالاته ومعطياته الشخصيّة، وله ممارسة حريّات الرأي والفكر والتعبير دون أي رقابة مسبقة عليها وكذلك ممارسة حريّة الإبداع في حدود ما يضبطه الدستور[3].

- **مقتل كولیبالي وأزمة كوفيد: المنعرج**

مثّل مقتل فاليكو كوليبالي، رئيس جمعية الجالية الإيفوارية في تونس في وقت متأخّر من ليلة الأحد 23 ديسمبر 2018، إثر تعرّضه للطعن من قبل مجموعة شبّان بمنطقة دار فضال بمدينة سكرة، صدمة ومنعرجا في علاقة المجتمع والدولة بالمهاجرين. وكانت ردود الفعل إزاء الجريمة سريعة سواء من جهة الجاليات الإفريقيّة أو من جهة المجتمع المدني والسياسي التونسي إذ عرفت عدّة مدن كسكرة وتونس وصفاقس مظاهرات عفويّة ضمّت مئات المهاجرين، ونفّذ العشرات من الطلبة الأفارقة يوم الثلاثاء 25 ديسمبر 2018 وقفة احتجاجيّة أمام المسرح البلدي بالعاصمة، تنديدا

---

[1] علي بن سعد مرجع مذكور سابقا. انظر أيضا محاضرته

Maghreb des pays d'emigration face à leurs immigrés subsahariens, IREMMO
http://iremmo.org/rencontres/universite-populaire/du-sud-au-sud-les-migrants-du-xxie-siecle/

[2] تقرير لجنة "الحريّات الفردية والمساواة" رئاسة الجمهورية التونسية، 1 جوان 2018.

[3] محمد أنور الزياني، حقوق الأجانب في تقرير اللجنة التونسيّة للحريّات الفرديّة والمساواة، المفكرة القانونية، 3 أكتوبر 2018.

بجريمة القتل. وكان الشعار الجامع لكّل هذه التحركات هو التنديد بالعنصرية والتعبير عن الهلع من العيش في تونس "إنّهم يقتلوننا" تلك كانت الصرخة الأبلغ تعبيرا لدي المتظاهرين. لقد أكّد آرتور كاساي ممثّل طلبة جمهوريّة إفريقيا الوسطى بتونس ردّا على الجريمة أنّ الطلبة الأفارقة يعانون من تزايد وتيرة العنف الموجّه ضدهم خاصة في السنوات الأخيرة، وذكّر بأنّ "الطلبة الأفارقة يجمعهم حبّ تونس لكن في مقابل ذلك لا نريدها أن تصبح مثل دول أوروبية لا تقبل الأفارقة"[1].

أدانت عدّة جمعيّات من المجتمع المدني[2] وبعض الأحزاب السياسيّة والاتحاد العامّ التونسي للشغل ونواب بالبرلمان الجريمة العنصريّة. ومثّلت هذه الجريمة منعرجا لتجليّات العنصريّة الكامنة في المجتمع، فالعنف العنصري يتمظهر أو لا يتمظهر بحسب ميشال فيوفوركا، في علاقة بالظروف العامّة المواتية أو غير المواتية لظهوره، والتي لا تعمل بالضرورة بنفس الطريقة بالنسبة للأشكال الأوليّة الأخرى من العنصريّة والتمييز، على سبيل المثال[3]. يتعلّق الأمر إذن بتشكّل بيئة اجتماعيّة معادية للأجانب وللأفارقة من جنوب صحراء في تونس في السنوات الأخيرة ومحرّضة على العنف والتي تستمدّ جذورها من موروث عنصري إزاء السود عموما والقادمين من جنوب الصحراء.

لقد وضع هذا اللقاء بالآخر الإفريقي وجها لوجه ومشاركته الحيّ والمقهى وأماكن العمل ووسائل النقل المجتمعَ التونسي بعد الثورة أمام اختبار قبوله بالغيريّة. فالآخر الذي كان يحدّد من خلاله المخيال الجماعي التونسي صورته عن نفسه هو الآخر الغربي المستعمر والمسيحي وهو ولّد دوما انكفاء على الهويّة واستبطان لصورة الضحيّة. ينقلب الوضع الآن ليتحوّل التونسي إلى معتدٍ وعنصري والآخر هو آخر غير غربي، آخر إفريقي أسود البشرة. تلك هي أهمّ الصدمات الكبرى التي أحدثها وما يزال حضور المهاجرين الأفارقة في تونس ومرئيّتهم في الفضاء العام.

---

[1] ليدرز 25 ديسمبر 2018.

[2] نذكر بعضها: المنتدي التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة والجمعيّة التونسيّة لمساندة الأقليّات والرابطة التونسيّة لحقوق الإنسان.

[3] Michel Wieviorka, Le racisme, une introduction, La Découverte, 1998.

في مستوى آخر كشفت أزمة كوفيد الصحيّة حالة الهشاشة التي عليها المهاجرون من جنوب الصحراء، وهي هشاشة تأتي من وضعيّات التشغيل غير القارة وغياب الحقّ في التغطية الصحيّة ووضعيّات السكن الجماعي الذي يلجأ إليه المهاجرون خاصّة في الأحياء الشعبيّة. فموجات الحجر الصحّي التي بدأت يوم 22 مارس 2020 أفقدت المهاجرين العاملين خاصّة في قطاع البناء والخدمات والمهاجرات العاملات في المنازل عملهم، إذ قدّرت أحد الجمعيّات عدد الذين وُجودوا بلا مأوى بعد طردهم من منازلهم لعجزهم عن تسديد معاليم الكراء بحوالي 2000[1] في تونس العاصمة وحدها. لقد شهدت هذه الأزمة الصحيّة تبلور ثلاثة مسارات للتضامن الإنساني؛ تمثل الأوّل في الجمعيّات والمبادرات العفويّة للمهاجرين أنفسهم فقد وضعت "الجمعيّة الإفريقيّة للقيادة" ALDA حملات تضامن لحماية المهاجرين من الوباء ومما تعرضوا له كفئة هشة من تمييز بعد طردهم من منازلهم وحرمانهم من المساعدات التي منحت حينها للتونسيين وقد تعهّدت جمعية الطلبة والمتربصين الأفارقة من جهتها ببعث "خليّة التضامن الإفريقي كوفيد 19 تونس" للتوعية وتوفير كلّ وسائل الحماية.

المسار الثاني كان مسار التشبيك والتضامن مع المجتمع التونسي والمنظّمات الدوليّة بتونس حيث وفرت مجهودات المنتدي التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة ومنظّمة تونس أرض لجوء شبكة جمعياتيّة مدنيّة للحماية. ونجح المجتمع المدني في مدّ الجسور بين جمعيّات وممثّلي المهاجرين ووزارة حقوق الإنسان. ووعدت الحكومة بسحب المساعدة المقرّرة حينها بـ200د لفائدة الفئات الهشّة على المهاجرين إلاّ أنّ الأغلبيّة الساحقة من المهاجرين غير النظاميين عبّروا عن توجّسهم من

[1] Sébastien Lupeto, coordinateur adjoint de l'association pour le leadership africain (Alda), partenaire du CCFD-Terre solidaire, s'alarme. « Des amis de la communauté les recueillent pour éviter qu'ils ne se retrouvent à la rue. Mais eux-mêmes partagent déjà de très petits logements où ils cohabitent à quatre ou ne cinq. En période d'épidémie, c'est très dangereux » https://ccfd-terresolidaire.org/covid-19-en-tunisie-des-associations-de-migrants-impulsent-la-solidarite/

« La nuit dernière, poursuit-il, j'ai été appelé par une femme qui avait accouché depuis deux semaines et que son propriétaire menaçait d'expulsion. Comme il lui restait un peu d'argent, je lui ai dit "paie ton loyer, nous allons trouver de quoi vous nourrir toi et ton bébé" ».

أن تستغلّ وزارة الداخلية الوضع الصحي لتجميع معطيات حولهم قد تستخدم في عمليات ترحيل قسري.

وحسب تقارير المنظمات الحقوقيّة لجأ، 13.000[1] شخصا من جميع الأصول إلى المنظّمة الدوليّة للهجرة لطلب المساعدة، وساهمت جمعيّات مثل "أطباء العالم" و"تونس أرض اللجوء" واللجنة الدولية للصليب الأحمر في حملات تحسيسيّة موجّهة لمهني الصحّة لمراعاة الوضعيّة الدقيقة للمهاجرين خاصّة وأنّ الأزمة بيّنت انقساما اجتماعيّا بين المقيمين الأجانب الأوفر حظّا والمندمجين ومن لهم رواتب عليا من الجاليات العربيّة والأوروبيّة، من ناحية، والمهاجرين من جنوب الصحراء الذين يشغلون مهنا هشة ويقطنون مساكن مكتظة، من ناحية ثانية. وأكّدت أزمة كوفيد جدوى التعاون الممكن بين جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الإفريقية مثل AfroPlanete من أجل تجميع المعطيات وتشكيل قوّة ضغط على الجهات الرسميّة في زمن الأزمات[2] وعكست الجهود التضامنيّة التي حثّ عليها المجتمع المدني حسّا إنسانيّا وكشفت تخلّف الترسانة القانونيّة المتعلّقة بحقوق المهاجرين وعدم ملاءمتها لأهمّ المواثيق الدوليّة.

في المقابل، أقدم الاتّحاد العام التونسي للشغل في بداية ديسمبر 2020 في خطوة عدّت بالتاريخيّة، على تمكين عمّال مهاجرين عاملين في قطاعات مختلفة من الانخراط وجاء في بيان الاتّحاد الصادر "حرص المنظّمة على توفير إطار نقابي وقانوني يحمي العمال الأفارقة وغيرهم من الاستغلال والعنصريّة وضرب حقوقهم الاجتماعيّة والاقتصادية" وأكّدت قيادة الاتّحاد فتح باب الانخراط لفائدة العمّال الأفارقة وكلّ الجنسيّات العاملة بتونس[3]. وكشف الاتّحاد عند استقباله يوم 2 ديسمبر 2020 ممثّلين عن الجاليات الإفريقيّة العاملة بتونس عن وجود أربع جهات معنيّة اليوم داخل الاتّحاد بمتابعة حقوق المهاجرين الأفارقة وهي تونس الكبرى وسوسة وصفاقس ومدنين وقد تمّ اختيار هذه الجهات

---

[1] ياسمين العكريمي، «حقّ المهاجرين في الوصول الي الرعاية الصحيّة أثناء جائحة كوفيد» ضمن مؤلف جماعي الحق في الصحة زمن جائحة كوفيد، المنتدي التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2020.

[2] م. ن.

[3] انظر حوار نعيمة الهمامي للجريدة المدنية "ملحق جريدة الشعب"، فيفري 2018 وحوار ماي 2020.

بصفة أوليّة لوجود كثافة للمهاجرين الأفارقة وسيتمّ فتح مراكز متابعة أخرى كلّما تطلّبت الحاجة لذلك.

ويبقى دعم الجهد الذاتي لهذه الجاليات من قبل المجتمع المدني التونسي والمنظّمات الدوليّة بهدف تنظيم هؤلاء المهاجرين في مجتمع العمل أمرا ضروريّا، فالتحدّي هو انتقال الأشخاص المعنيّين من مجموعات وحلقات لا شكلية informels إلى مجموعة منظّمة وقويّة تمتلك القدرات القانونيّة والتعبويّة للدفاع عن حقوقها.

سنة 2023، المهاجرون من جنوب الصحراء بين عنصريّة المجتمع وعنصريّة الدولة

أدّى رجع الصدى للموقف الرسمي تجاه المهاجرين بحسب الباحث فنسان جيسار إلى طرح سؤال محوري: كيف تحوّلت الحاضنة الأولى للثورات العربيّة والتجربة الديمقراطيّة الناشئة الوحيدة إلى دولة عنصريّة؟[1] ومعالجة هذا السؤال تعني العودة إلى السياق السياسي والمجتمعي العامّ وتفشّي الخطاب العنصري ونزعة كراهيّة الأجانب الذي ولّد هذا التحوّل وهذا الانزياح السلبي السريع لصورة تونس في الأشهر الأخيرة، وتعني أيضا قراءة تداعياته المباشرة على الوضع الداخلي وعلى صورة تونس في الخارج.

- **الحزب القومي والتحريض العنصري ضدّ الأقليّات الإفريقيّة المهاجرة**

برز الحزب القومي التونسي مع نهاية 2022 بمواقف معادية للمهاجرين، وقاد حملة من أجل طرد المهاجرين غير النظاميين أصيلي دول إفريقيا جنوب الصحراء. وتتأسّس هذه الحلمة على

[1] Vincent Giesser, « Tunisie, «la chasse aux migrants subsahariens est ouverte » Comment la pionnière de la démocratie dans le monde arabe est devenue le théâtre d'un racisme d'État », Dans Migrations Société, n°191, 2023/1, p. p. 7 - 20, Éditions Centre d'Information et d'Études sur les Migrations Internationales.

أربعة مطالب تتمثّل في ترحيل المهاجرين غير النظاميين وكلّ مهاجر من أفريقيا جنوب الصحراء يرتكب جريمة في تونس أو "يخلّ بالأمن العام" وفرض تأشيرة على دول جنوب الصحراء وإلغاء القانون عدد 50 لسنة 2018 المتعلّق بمناهضة الميز العنصري.

وترافقت هذه الحملة السياسية النشطة ميدانيّا وإعلاميّا مع نشاط افتراضي على صفحات التواصل الاجتماعي لصفحات منسوبة إلى النقابات الأمنيّة تعمل على تقديم صورة سلبيّة عن المهاجرين السود تحديدا. إنّ تقاطع حملة الحزب القومي وحملة النقابات الأمنيّة مع خطاب الرئيس أذكى مشاعر عنصريّة سلبيّة كامنة لدى قطاعات من المجتمع التونسي تبنّت أطروحة "الاستيطان".

إنّ الهيمنة الثقافيّة للأفكار اليمينيّة والعنصريّة ومعاداة الأجانب في أوروبا رغم إرثها الديمقراطي في تونس حوّل قضيّة الهجرة إلى قضيّة سياسيّة مركزيّة ومطيّة للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه. فخلق خطوط توتّر وتصادم حادّة بين الثقافات هو في الوقت نفسه إنكار لعمق الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع الرأسمالي بخلق خصم جديد هو المهاجر وكذلك الوقوف عند مأزق فكرة كونيّة حقوق الإنسان فعولمة حركة البضائع والمال والمعلومات والصور لم يرافقها انتصار فكرة كونية حقوق الإنسان القائمة على مبدأ أول' يولد الأفراد أحرار ومتساوين في الحقوق، ويظّلون كذلك'[1].

من المفارقة أن ينزاح بنا الخطاب الرسمي للدولة التونسية نحو التخلي عن الطموح الإنساني الذي حملته ثورتنا كثورة في ديار الإسلام كان طموحنا أن نكون جزء من الجنوب الكبير الذي ينشد عالما أكثر عدلا فإذا بنا نتحوّل إلى بلد موسوم بالعنصريّة بتعبير ألبار ممي. لقد كشفت هذه الموجة العنصريّة التي حررّها خطاب الدولة أنّنا صرنا المستعمَر الذي تحوّل من ضحيّة للعنصرية ومنتفض ضدّها إلى كاره للغرباء[2] وفي ذلك عدوانيّة موضوعها الآخر، أي بتعبير دقيق عنصريّة.

---

[1] إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789.

[2] ألبر ممّي "كلّ شكل من أشكال العنصريّة وكلّ شكل من أشكال كره الغرباء هو تزييف ذاتي وعدوانية غاشمة وغير عادلة موجهة ضد الآخرين هذا الأمر هو كذلك بالنسبة إلى العنصريّة وكره الغرباء التي اتّسم بهما المستعمر" ألبير ممي، صورة المستعمر والمستعمر، تعريب جيروم شاهين، دار الحقيقة، بيروت، لبنان.

تأكيدا لهذه التحوّلات المتسارعة لظاهرة الهجرة وللتمثّلات الاجتماعية للمهاجر في بلدان الشمال كما في بلدان الجنوب، تستنتج الباحثة ستيفاني بوسال ما تسمّيه كوسموبوليتيّة مجهضة سيكون لها تداعيات على المدى المتوسط والطويل على العلاقات الدوليّة والعلاقات بين الشعوب. فتصاعد العنصرية والطعنة الرئاسية في جسد الكوسوموبوليتيّة ما هي إلاّ جزء ضئيل من أزمة سيادة القانون في تونس بعد 12 سنة من الثورة[1].

إنّ باراديغم نظريّة المؤامرة الذي وظّفه رئيس الدولة قيس سعيد كوسيلة حكم ضدّ خصومه في الدّاخل وخلق نظام حكم يقوم على الخوف والتوجّس وطلب الأمن أصبح باستخدامه في ملف الهجرة صكّ انتماء الشعبويّة التسلطيّة في تونس إلى نادي الشعبويّات القوميّة العنصريّة المتطرّفة التي يكاد خطابها يتطابق حرفيا رغم اختلاف السياقات.

إنّ صيحة الفزع التي أطلقتها الدولة واستنفارها الأمني لا يفسّر بعدد المهاجرين بل بلونهم؛ فالسود مرئيّون في الفضاء العام "الأبيض" المسكون بالعنصريّة وبالانتماء الطبقي. فالليبيّون المقيمون بعد 2011 ينتمون إلى فئات عليا ومتوسّطة ويملكون الموارد الماليّة والروابط الأسريّة والاجتماعيّة والصداقات التي تجعلهم جالية غير مزعجة بل مرحب بها هذا فضلا على أنّها بمعياريّة خطاب الرئيس لا تهدّد عروبة تونس وإسلامها. وهذا يعني أن متغيّرات اللون والدين واللغة والطبقة تتقاطع لترفع من منسوب كراهيّة الأفارقة السود أكثر من غيرهم وتجعل منهم الضحيّة الأولي للعنصريّتين اليوميّة والنظاميّة.

- **ردة فعل المجتمع المدني الأولى**

بالرغم من تقاطع الخطاب الرسمي مع مشاعر فئات واسعة من المجتمع وتمثّلاتها، فإنّ ردود فعل المجتمع المدني كانت مبدئيّة. ففي بيان مشترك عبّرت 18 منظّمة غير حكوميّة بشكل

[1] ستيافني بوسيل، كوسموبوليتية مجهضة طرق الهجرة جنوب الصحراء ودخول سياسات العنصرية في تونس، مبادرة الإصلاح العربي، ماي 2023.

سريع عن سخطها ورفضها للخطاب الرئاسي ونبّهت لموجة العنف التي أفرزها إزاء المهاجرين. وندّدت جمعيّة "منامتي"، الناشطة في مجال الدفاع عن الحقوق والحريّات والقطع مع جميع أشكال التمييز العنصري، الأربعاء 22 فيفري، بـ"خطاب مؤسّسة رئاسة الجمهوريّة المُحرّض على العنصريّة"[1].

وأكدت الجمعيّة، في بيان لها، أنّ "التزامها بالمبادئ الكونيّة لحقوق الإنسان واعتزازها بانتمائها التونسي والإفريقي يدفعها إلى التنديد بالخطاب العنصري المحفّز على الحقد والعدوانيّة ضدّ ذوي البشرة السوداء وخاصّة منهم المنتمين إلى جنسيّات إفريقيا جنوب الصحراء وما تضمّنه هذا الخطاب من تضارب في المواقف"، وفق تعبيرها إذ تعرّض المئات منهم إلى العنف والطرد من المسكن والنهب. فقد أحصت منظّمات الدفاع عن حقوق الإنسان إيقافات أمنيّة بالجملة لما لا يقلّ عن 300 من المهاجرين السود، كما دفع المئات منهم إلى العودة القسرية إلى بلدانهم بمساعدة بعثاتهم الديبلوماسية أو المغامرة بركوب البحر والالتحاق بإيطاليا إذ تشير الأرقام مباشرة بعد خطاب الرئيس إلى منع 7494 مهاجرا في شهر مارس و4081 في شهر أفريل من الوصول إلى إيطاليا بعد إحباط رحلاتهم البحريّة[2]. فبين الموت في تونس أو المغامرة بالحياة للهروب نحو إيطاليا اختار الآلاف من المهاجرين الملاذ الثاني.

إضافة إلى ذلك، تجلّت ردّة فعل المجتمع المدني في تنظيم مسيرة مساء السبت 25 فيفري 2023 انطلقت من مقرّ النقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين، حوالي الساعة الثانية ظهرًا واتّجهت نحو شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة التونسية ونقرأ في نص الدعوة[3] قلق المجتمع المدني من تنامي الخطابات العنصريّة المحرّضة على الكراهية الهادفة إلى خلق تفرقة ونزاعات بين مختلف أفراد المجتمع التونسي. بهذا نكون أمام خطّ تناقض وتصادم بين حركة اجتماعيّة مناهضة

[1] إدانة خطاب قيس سعيّد ضدّ المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء ومخاوف من ترجمته للعنف، ألترا صوت فريق التحرير، 22 فيفري 2023.

[2] المنتدي التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية " إحصائيات الهجرة غير النظامية، 2023.

[3] ألترا تونس، 25 فيفري 2023.

للعنصريّة، وحركة اجتماعيّة عنصريّة تنهل من الموروث العنصري للمجتمع وتستقوي بخطاب رسمي تبنّى مواقف عنصريّة.

لقد ارتدّت بنا عديد الممارسات العنصريّة إلى الوراء وعمّا كنّا ننشده وفاقمت الإرهاب تجاه الأجنبي ونزعت عن المهاجرين كرامتهم الإنسانيّة، وهو ما يعدّ تخليّا عن مُثُل الحداثة السياسيّة ومبادئ حقوق الإنسان الكونيّة التي تقوم على أخلاقيّات الاعتراف بكرامة الأفراد والتي ترى في الإنسان بالمعنى الكوني غاية وليس وسيلة كما يعلّمنا كانط. فالجذر الأساسي لكلّ فكر لا عنصري هو القول بأنّ للإنسانية أصلا مشتركا، وأنّ الفوارق الثقافيّة لا تنفي كونيّة الحقوق وكونيّة الكرامة. ومن المهمّ أن ندرك اليوم أنّ صراعات التحّول الديمقراطي لم تعد رحاها تدور فقط بين الحداثيّين والإسلاميّين المحافظين أو بين الاشتراكيّين والليبراليّين، بل بين العنصريّين والمناهضين للعنصريّة؛ وهو صراع ينقل مطلب حقوق المهاجرين إلى مجال القانون المحلّي والإنساني ولا يبقيه في المجال الأخلاقي فحسب، أي مجال الرحمة والشفقة وحسن المعاملة.

- **منعرج صفاقس جويلية 2023: الانفلات العنصري وردة فعل المجتمع المدني الثانية:**

تُصنّف صفاقس منذ سنوات باعتبارها نقطة العبور الأولى للمهاجرين غير النظاميين من التونسيين أو من بلدان جنوب الصحراء نحو أوروبا، وهي أبرز منصّات الهجرة غير النظامية في جنوب المتوسط. فمن جملة 38372 مهاجرا - من حاملي الجنسيّة التونسيّة وأجانب - اعترضتهم السلطات التونسيّة في البحر أو أحبطت محاولات خروجهم من السواحل التونسيّة خلال سنة 2022، كان من ضمنهم 17 ألف في موانئ جهة صفاقس خلال أشهر الصيف وحدها[1]، وهي الفترة التي ترتفع فيها معدّلات الرحلات بسبب الأحوال الجويّة المساعدة على الحرقة. غير أنّنا نقدّر أن تحوّل صفاقس إلى قبلة للمهاجرين يعود أيضا إلى الأنشطة الاقتصاديّة التي تعجّ بها الجهة والتي تجلب يد

[1] إحصائيات المنتدي مصدر سابق.

عاملة خاصّة في قطاع البناء والفلاحة والأنشطة التجاريّة والحرف. كما أنّ حركة الاتّجار بالبشر التي كانت توفّر المساعدات المنزليّات وجدت في صفاقس طلبا قويّا بالنظر إلى الحجم السكاني وحاجة العائلات الميسورة إلى هذا الصنف الجديد من اليد العاملة المنزلية.

وحين نجد أن أغلب المهاجرات والمهاجرين في صفاقس من الكوت ديفوار نضع فرضية القول ببداية تشكل حقل هجري[1] Un champs migratoire وهو بمثابة الفضاء الذي يجتازه المهاجرون بطريقة منظّمة بواسطة تدفّقات هامّة تسهّلها شبكات العلاقات الاجتماعيّة وعلاقات القرابة والوساطات. إنّ المهاجرين اليوم في العالم ليسوا المعدمين والأشدّ فقرا بل من لهم حّد أدنى من التكوين والرأسمال الرمزي والاجتماعي والمادي لتمويل المشروع الهجري والجاهزية للتأقلم مع وضعهم الجديد.

فسواء اعتبرناها قبلة للعمل والإقامة أو محطّة للعبور السهل نحو إيطاليا فإنّ صفاقس صارت مدينة جاذبة للمهاجرين، وهو ما أفرز مجتمعا مصغّرا للمهاجرين وفرض على مجتمع القبول وضعا جديدا للتكيّف وللإجابة على الأسئلة المثارة المتعلّقة بحقّ الإقامة وحقّ العمل وحقّ السكن وحتى حقّ دفن الموتى من المفقودين في البحر، وهي أسئلة ظلّت مطروحة لفترة طويلة دون استباق الإجابات وعالجها المجتمع والدولة بترميق.

شهدت بداية صائفة 2023 تسارعا للأحداث في صفاقس إذ عبّر العديد من المتساكنين عن مخاوفهم من تواصل قدوم المهاجرين إلى الجهة بأعداد هامة، تنضاف إلى ذلك جملة المخاوف العائدة لما يحملونه من أمراض وما يمثلونه من فئة منحرفة تعيش على اللصوصيّة والتواكل واستخدمت وسائل التواصل الاجتماعي كوسيط لإعلان هذه المخاوف ولخلق حالة من التعبئة في الجهة. ثمّ إنّ بقاء صفاقس بلا وال لمدة 6 أشهر، وتأكد وجود دفع ليبي وجزائري للمهاجرين نحو

[1] Le champ migratoire, est défini par Gildas Simon comme « l'ensemble de l'espace structuré par les flux migratoires et relationnels, espaces parcourus, pratiqués, vécus par les populations migrantes. Ce champ migratoire englobe à la fois les pays de départ et d'accueil, à différentes échelles.''

تونس وضغط أوروبي لتوطين المهاجرين في تونس جعل أهالي صفاقس يستبطنون شعور المظلوميّة المضاعفة بأنّهم تُركوا لوحدهم دون تدخل من الدولة[1] وأنّ صفاقس ربّما تكون قربانا ماليّا وسياسيّا في معالجة هذا الملفّ.

كانت ردة فعل المجتمع المدني بعد منعرج جويلية بارزة وتوزّعت على حقول تدخّل مختلفة ومتقاطعة منها الإغاثة والمساعدة الإنسانيّة لتوفير الغذاء والمأوى والدواء والإحاطة النفسية (جمعية بيتي، جمعية أخصائيون نفسانيّون العالم، والمناصرة القانونية والإسناد الإدراي (محامون بلا حدود، رابطة حقوق الإنسان جمعيّة النساء الديمقراطيّات، دمج ..) والدراسات والتعبئة والتشبيك (المنتدي التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب...) وهو ما جعل مثلّث الفاعلين في ملف الهجرة والمتكوّن من المنظّمات الوطنيّة والدوليّة والمنظّمة العالميّة للهجرة ومفوضيّة اللاجئين يتقارب رغم تباعد وجهات النظر والمقاربات لبناء خط دفاع إنساني أخير لوقف موت المهاجرين والتنكيل بهم.

توسعت موجة ردود الفعل المدنيّة لتشمل منظّمات ومثقّفين وفاعلين من كلّ أنحاء العالم سواء بالتصريحات والتدخّلات الإعلاميّة بإمضاء العرائض أو بمقاطعة فنّانين لحفلات كانت مبرمجة لهم في تونس. فسواء قسنا أثر المجتمع المدني في الواقع التونسي بموازين القوى الداخليّة الحاليّة أو قسنا ذلك من زاوية التضامن العالمي فإنّ محور النضال ضدّ العنصريّة صار مركزيّا في توجيه خططنا في المستقبل.

[1] انظر: معز الهنتاتي، زحف الأفارقة بلغ مرحلة الخطر، الشارع المغاربي، 5 جويلية 2023؛ صالح مصباح، هل من وعي بما يحدث في صفاقس ولماذا تلازم السلطة الصمت؟، الشارع المغاربي، 7 جويلية 2023.

خاتمة

أهم ما نخلص إليه:

- تداخل ظاهرة العنصريّة في تونس الحديثة بالطبقيّة والتراتبيّة المجتمعيّة مما جعل التمييز العنصري لا ينفصل عن الازدراء الطبقي والاستغلال المادي والجنسي للنساء. فالسود سواء كانوا تونسيّين وتونسيّات أو مهاجرين ومهاجرات هم ضحايا تمييز مزدوج عنصري وطبقي وجندري.

- يظهر التحوّل الإيجابي بعد الثورة في دور المجتمع المدني وفي قدرات الفاعلين أنفسهم ممّن هم عرضة للتمييز على التنظّم والفعل الجماعي بعد تعهّد مناهضي العنصريّة بمقاومتها بأشكال فعل جماعي متنوّعة وبمستويات تأثير متفاوتة وهو مبحث لا يزال يحتاج إلى تعميق وتوسّع بالنظر إلى ما وقفنا عليه من تعقيدات تهمّ العمل المدني في تونس والعلاقات المركّبة داخل مجتمع المهاجرين والتي لا تخلو بدورها من صراعات وانقسامات.

- التحوّل الكامل لقضية الهجرة إلى قضيّة سياسيّة بامتياز؛ فالسياسات الأوروبيّة اليوم الداخليّة والخارجيّة تجعلها موضوعا سياسيّا له شديد الارتباط بالمؤسّسات وبالصراع الديمقراطي بين اليمين واليسار وشديد التأثير على تحوّلات القيم في المجتمعات الأوروبيّة والتقابل بين النزعات العنصريّة المحافظة والقوميّة واللاديمقراطية والنزعات الإنسانيّة والديمقراطيّة، وهي أيضا قضيّة سياسيّة في تونس وبلدان المغرب الكبير لأنّها وضعت مجتمعنا أمام اختبار اللقاء بالآخر والقبول به والعيش معه وهي تجربة فينومينولوجية عويصة على مجتمعات تعوّدت على رفض الاختلاف والتنوع وتحديدا على إنكاره والتصدي لتجلياته المرئية صونا للصورة النمطية للوحدة والانسجام.

البيبليوغرافيا

أحمد الطويل، "الجنرال حسين رسالة في تحرير الرقّ" ضمن الجنرال حسين حياته وآثاره" ، المطبعة العصرية، 1994.

إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789.

ألبير ممي، صورة المستعمر والمستعمر، تعريب جيروم شاهين، دار الحقيقة، بيروت، لبنان.

ألترا تونس، 25 فيفري 2023.

ألفة لملوم، "الحملة العنصرية في تونس: استراتيجيات التشويش وإشاعة الذعر"، المفكرة القانونية، 1 مارس 2023، "الأسود مازال يسمى عبدا في أول بلد ألغى الرق" موقع فرانس 24، 19 مارس 2014.

تقرير لجنة "الحريّات الفردية والمساواة" رئاسة الجمهورية التونسية، 1 جوان 2018.

تقرير منشور في مجلة أفريكا ريبورتر الإلكترونيّة السويسريّة، عن اللغة الألمانية ترجمة عربية على موقع المنصة 7 يونيو 2020.

ستيافني بوسيل، كوسموبوليتية مجهضة طرق الهجرة جنوب الصحراء ودخول سياسات العنصرية في تونس، مبادرة الإصلاح العربي، ماي 2023.

كوزموبوليتية مجهضة؟ طرق الهجرة جنوب الصحراء والدخول في سياسة العنصرية في تونس، ورقة بحثية مبادرة الإصلاح العربي 2023.

ليدرز 25 ديسمبر 2018.

محمد الهادي الجويلي، مجتمعات للذاكرة مجتمعات للنسيان، سيراس، 1994.

محمد أنور الزياني، حقوق الأجانب في تقرير اللجنة التونسيّة للحريّات الفرديّة والمساواة، المفكرة القانونية، 3 أكتوبر 2018.

محمد نجيب بوطالب، الأوضاع الاجتماعية للعبيد السود بالبلاد التونسية في النصف الثاني من القرن 19، ضمن "المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي" تنسيق الهادي التيمومي، بيت الحكمة، 1999، ص. ص. 375- 407.

Abdelhamid Largeuch, L’abolition de l’esclavage en Tunisie à travers les archives 1841 -1846, éd. Alif, 1990.

Ali Bensaâd, « Introduction. Immigration sur émigration Le Maghreb entre « rétrécissement » du monde et mutations socio-spatiales » Dans : Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes, p. p. 113- 153.

Inès Mrad Dali, Les mobilisations des « Noirs tunisiens » au lendemain de la révolte de 2011 : entre affirmation d’une identité historique et défense d’une « cause noire », Dans Politique africaine, n° 140, 2015/4, p. p. 61 – 81.

Maurice Halbwachs, Les cadres sociaux de la mémoire, Félix Alcan, Paris, 1925.

Michel Wieviorka, Le racisme, une introduction, La Découverte, 1998

Norman Ajari, La dignité ou la mort Éthique et politique de la race, la découverte, 2019 et, Noirceur: Race, genre, classe et pessimisme dans la pensée africaine-américaine au XXIe siècle, Divergence 2022.

Vincent Giesser, « Tunisie, «la chasse aux migrants subsahariens est ouverte » Comment la pionnière de la démocratie dans le monde arabe est devenue le théâtre d’un racisme d’État », Dans Migrations Société, n°191, 2023/1, p. p. 7 - 20, Éditions Centre d'Information et d'Études sur les Migrations Internationales.

معز الهنتاتي، زحف الأفارقة بلغ مرحلة الخطر، الشارع المغاربي، 5 جويلية 2023؛ صالح مصباح، هل من وعي بما يحدث في صفاقس ولماذا تلازم السلطة الصمت؟، الشارع المغاربي، 7 جويلية 2023.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية " إحصائيات الهجرة غير النظامية، 2023.

مها عبد الحميد، العنصرية بين المأتي والمجتمع واللون، تقديم عماد المليتي، منشورات نشاز، نيرفانا، 2017.

نعيمة الهمامي حوار للجريدة المدنية "ملحق جريدة الشعب"، فيفري 2018 وحوار ماي 2020.

نور الدين الدقي، العبودية في تونس بين المنع والإباحة (1846- 1890) مقال منشور

ياسمين العكريمي، «حقّ المهاجرين في الوصول الي الرعاية الصحيّة أثناء جائحة كوفيد» ضمن مؤلف جماعي الحق في الصحة زمن جائحة كوفيد، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2020.

04

تجليّات العنف من خلال شهادات المهاجرات العابرات للحدود التونسيّة

أميرة اليعقوبي

مقدّمة

إنّ الممعن في أشكال التعبير عن السخط من صمت الدولة التونسيّة وتخاذلها في إنصاف المهاجرين/ات التونسيّين، الذين أعادوا تسليط الأضواء على ملفّ الهجرة وأشكال التعاطي معه، يدرك أنّ المسألة تزداد تعقيدا بالعودة إلى هويّة المهاجر/ة وعرقه/ها ودينه/ها ولونه/ها. فلا يتعلّق الأمر بالهجرة وما تنتجه من ممارسات عنصريّة وحسب، بل يشمل أيضا أشكال التعاطي مع العنف الذي يؤدّي في كلّ مرّة إلى تكييف الرؤى والخطابات حسب خلفيّات الضحايا العرقيّة والدينيّة والهوويّة، وغيرها من التصنيفات التي من شأنها أن تمنح الأشخاص صكوكا تثبت أحقيّتهم في الإنصاف من عدمها.

وفي محاولتنا للاشتغال على ظواهر العنف والممارسات التمييزيّة التي تطال فئات وشرائح تختلف باختلاف مشاربها، يجدر بنا أن ننتبه إلى البعد التراتبي الذي يأخذه العنف على مستوى الممارسة، فيدفعنا إلى التفطّن إلى خلفيّات ممارسته وأبعاده المخفيّة. وهو ما قد يحملنا إلى مزيد

البحث في ثنايا الممارسات العنيفة التي تجعل من الهيمنة "هيمنات" والذكوريّة "ذكوريّات" والعنصريّة "عنصريّات".

وفي متابعة للأنساق والديناميكيّات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة في تونس، وتحديدا فيما يتعلّق بالحملة العنصريّة ضدّ مهاجرات ومهاجري دول إفريقيا جنوب الصحراء، منذ جانفي 2023، سنحاول التركيز في الخصوصيّات الثقافيّة والاجتماعيّة والعرقيّة الداعمة للعنف، والنظر في أشكال العنف المتعدّدة والمتقاطعة المسلّطة على المهاجرات الوافدات من إفريقيا جنوب الصحراء من داخل المجموعات المهاجرة وخارجها. ومن هذا المنطلق، يمكن أن نتساءل أوّلا عن أبرز الأسباب التي دفعت بالمهاجرات إلى مغادرة بلدانهنّ، وعن كيفيّة عيشهنّ لتجربة عبور الحدود والوصول إلى تونس، وثانيا عن الخصوصيّات التي تميّز مختلف الانتهاكات التي يتعرّضن لها. ويمكن أيضا أن نتساءل عن أهمّ المواجهات مع السلطات التونسيّة (شرطة/ حرس الحدود...) ومع المواطنات والمواطنين التونسيّين في جهة صفاقس على وجه التحديد.

الكلمات المفاتيح

الجندر، المهاجرات، العنف، العنصر، الجسد، التمييز، علاقات الهيمنة، التمثّلات، الأدوار، الثقافة، الاستغلال.

في المنهج

اخترنا الاعتماد على المقاربة النسويّة التي تساعدنا على تحليل التشابكات بين الجندر والعنصر ودراسة تقاطع مختلف طبقات العنف من جهة، ورصد تأثير مختلف التمثّلات الثقافيّة والاجتماعيّة في سلوكيّات الأشخاص المنخرطين في العمليّة التفاعليّة وأدوارهم من جهة أخرى، فضلا عن دراسة أشكال تموقعهم بين المركز والهامش. ثمّ إنّ هذه المقاربة تمكّننا من تحليل التجارب المختلفة للمهاجرات، وهو فعل مقاومة لطمس سرديّات النساء ودرءا لإدراجها على رفوف النسيان.

وقد رأينا أنّ المقاربة الجندريّة يمكن أن تسعفنا بأداة للتحليل، لتفكيك بنى الهيمنة وعلاقات القوّة التي يتسبّب في إنتاجها الموروث الثقافي والمعايير الاجتماعيّة الداعمة للعنف وللامساواة الجندريّة. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تمكّننا من محاولة تفكيك أسس المنظومة القيميّة والثقافيّة القائمة على الهيمنة والاستغلال التي تجعل من المهاجرات ضحايا عنف مضاعف تزداد وتيرته في كلّ مرّة مع تطوّر السياقات.

وسنستند في إعداد هذه الورقة، إلى المنهج الكيفي الذي سيمكّننا من جمع المعطيات الكيفيّة حول تجارب المهاجرات العابرات للحدود التونسية، وذلك من خلال توظيف تقنية المقابلة نصف الموجّهة. إذ تتّسم هذه التقنية بنوع من المرونة لفتح المجال أمام "المهاجرات" للحديث والإجابة بحريّة وأريحيّة، لكن مع حرص الباحث/ة على حسن تسيير المقابلة لضمان الحصول على المعطيات الناجعة والمفيدة للتحليل.

وفي محاولة لتعزيز آليّات البحث الميداني، نظرا إلى صعوبة التواصل مع المهاجرات في مدينة صفاقس والنفاذ إليهنّ بشكل سلس في سياق شهد ارتفاعا لوتيرة العنف ضدهنّ[1]، رأينا أنّه من الضروري توظيف تقنية تحليل المضمون وذلك من خلال الاطّلاع على بعض ملفّات العنف ضدّ المهاجرات اللاتي تعهّدت بها الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات (فرع صفاقس). الأمر الذي قد يساعدنا على تكوين صورة أوضح حول مختلف وضعيّات المهاجرات العابرات لتونس وعن بعض الشهادات التي احتفظن بها ورفضن الإدلاء بها أمامنا خصوصا في الظرف الحالي الذي قد يعسّر مسار بناء الثقة بين التونسيين/ات والمهاجرات/ين.

ثمّ إنّ خصوصيّة السياق الحالي وتنامي الحملات العنصريّة وسياسات "التطهير" التي تنتهجها السلطات التونسيّة، أعاقت مسار بناء الثقة والانسجام بين الباحثين والمهاجرة. فقد تعذّر علينا إجراء المقابلات خارج منطقة باب الجبلي التي تمثّل الفضاء الآمن الوحيد بالنسبة إليهنّ، الأمر الذي

[1] إيمان الحامدي، مهاجرو صفاقس... عقاب جماعي وسياسات تطهير وتجاهل، العربي الجديد، نشر في 8 جويلية 2023. https://www.alaraby.co.uk/society اطّلع عليه في 17-07-2023.

أدّى إلى تعطيل التواصل نظرا إلى مقاطعة سير المقابلات مرّات عدّة من قبل أزواجهنّ وصديقاتهنّ، ومن قبل أعوان الشرطة الذين كانوا يستفسرون عن أسباب حضورنا بينهنّ وعن فحوى الأسئلة المطروحة عليهنّ. كما أنّ الإحساس المستمرّ بالاستهداف وبالخطر أدّى إلى تعزيز آليّات الصدّ لدى المهاجرات. ومن الضروريّ استيعاب ردود أفعالهنّ ورفضهن أن يكنّ مجرّد "مواضيع للبحث" وأدوات تُستعمل للحصول على المعلومات وإنجاز الأشغال والمقالات والتحقيقات.

والجدير بالذكر أنّه في تناولنا لموضوع الهجرة وفي محاولتنا للتواصل مع المهاجرات، تعرّضنا للمساءلة من قبل "التونسيين/ات"، الذين كانوا يعتبرون أنّ النفّاذ لمناطق المهاجرين/ات هو محاولات لإلغاء الحدود الرمزيّة "بيننا وبينهم" واعتراف لهم/نّ بأحقيّة وجودهنّ/هم على "أرضنا". ولذا فإنّ مثل هذه الممارسات خلقت نوعا من العدائيّة لدى بعض المهاجرات، اللاّتي حاولن طردنا من المكان ومنعنا من استكمال بقيّة المقابلات.

ونظرا إلى هذه الصعوبات، كان لابدّ من الاستعداد المعنوي والتجهّز بالعدّة البحثيّة الأكثر نجاعة حتى نتمكنّ من مواجهة صعوبات البحث وضمان نجاح العمل الميداني.

قرار الهجرة: بداية المسار نحو "النجاة" المنشودة

"لم أتعرّض للعنف في بلدي، غادرته لأبحث عن نفسي، ولأتعافى من سقمي ولكي أحظى بخدمات صحيّة أفضل..."

هكذا استهلّت إحدى المهاجرات إجابتها متحدّثة عن قرار هجرتها إلى تونس ومحاولاتها للوصول إلى أوروبا. وهنا تشير المتحدّثة إلى حقّ أساسي لا غنى عنه وهو الحقّ في الصحّة السليمة. ولا شكّ أنّ النظم الاجتماعيّة والثقافيّة تلعب دورا في نحت تمثّلات الأفراد حول طبيعة عيشهم ومعيشهم اليومي وحول حقوقهم الكونيّة. قد يبدو الحقّ في الصحّة حقّا بديهيّا يسهل النفاذ إليه وفق ما ورد في دستور منظّمة الصحّة العالميّة[1]، باعتباره أحد الحقوق الأساسيّة لكلّ إنسان. ولكنّ النفاذ إلى هذا الحقّ يبقى نسبيّا بالنظر إلى انتماء ملايين الأشخاص حول العالم إلى دوائر الفقر[2]. وقد تتغافل الثقافات أو المعايير الاجتماعيّة عن تهيئتنا لاستشعار مختلف أشكال العنف التي قد تسلّط علينا. وقد يكون ذلك نتاجا لتحديد الأولويّات المشتغل عليها لنحت معالم المجتمع، الأمر الذي يجعلنا نستوعب بشكل أسهل مسألة حرماننا من حقّنا في الصحّة المرتبط بشكل وثيق بحقّنا في الحياة، فنطبّع مع المسألة باعتبارها واقعا حتميّا لا مناص منه، والحال أنّ ندرة الخدمات الصحيّة أو غيابها وصعوبة النفاذ إليها تدخل تحت طائلة الممارسات العنيفة الناتجة عن الحروب والصراعات والاقتتال من أجل تكديس الثروات[3]. وينتج عن تخاذل الدول في إحداث سياسات عموميّة تتوافق مع احتياجات شعوبها، ومع السياقات المحليّة التي تفترض ضمان الحدّ الأدنى من الكرامة الإنسانيّة، تأثير سلبي

---

[1] تقرّ الدول الأطراف في هذا العهد بحقّ كلّ إنسان في التمتّع بأعلى مستوى من الصحّة الجسميّة والعقليّة يُمكن بلوغه: المادة 12 من العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

[2] الأمم المتحّدة، السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصّحة، السلام والكرامة،/ الأمم المتحدة.

[3] الأمم المتحّدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مجموعة من الآثار السلبيّة تقوّض جهود الحفاظ على السلام وتقليص الفقر وعدم المساواة في القارّة الأفريقيّة، https://news.un.org/ar/story/2022/05/1101122

على جودة حياة الأفراد وعلى ضمان الاستقرار الذي من شأنه أن يساهم في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ولعلّ تعبير **"... لأبحث عن نفسي"** يكشف عن ضيق الأفق وعن محاولات الهروب من بيئة مهدّدة للصحّة النفسيّة ومقيّدة للفرد، ورغبة في التخلّص من حالة الاغتراب التي تعيشها المهاجرة داخل فضاء قد لا يعترف بها أو يراقب سلوكها ويكبحه في آن. وقد يكون تعبيرا عفويّا يلخّص توقا للولوج إلى فضاءات أرحب لا تخضع لدكتاتوريّة الجغرافيا ومنطق الحدود أيّا كانت طبيعتها، ولا تختزل الإنسان في دينه أو عرقه أولون بشرته أو هويّته الجندريّة.

وإذا افترضنا أنّ المظاهر الدالّة على الفقر لا تنبني على منطق تمييزي، فإنّه من الضروري أن نشير إلى أنّ نسبة النساء في إفريقيا جنوب الصحراء اللاّتي يقبعن تحت خطّ الفقر المدقع خاصّة في المرحلة التي تلت انتشار فيروس الكورونا، قُدّرت بـ 44.5% بين 2021 و2030 مقابل 43.8% من الرجال. وحسب ما جاء في التقرير الصادر عن هيئة الأمم المتحّدة للمرأة وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، فإنّ 71% من النساء والفتيات اللاّتي سيقبعن تحت خطّ الفقر المدقع إلى غاية سنة 2030 هنّ من إفريقيا جنوب الصحراء[1].

وانطلاقا من هذه المؤشّرات، نستشفّ وضعيّات الهشاشة الاقتصاديّة والاجتماعيّة المضاعفة التي تعيشها النساء والتي تجعلهنّ في كلّ مرّة، ضحايا لتقاطع مختلف أشكال العنف المبني على الجندر وعلى العنصر وعلى الطبقة الاجتماعيّة. ولمزيد توضيح هذه الفكرة، من الضروري أن نشير إلى أنّ ما تتعرّض له امرأة سوداء قادمة من إفريقيا جنوب الصحراء تعيش بأقلّ من 1.9 دولار في اليوم، ليس شبيها بما تتعرّض له امرأة أخرى بيضاء تعيش في إحدى بلدان شمال إفريقيا، وتتقاضى أجرا شهريّا وتتمتّع بالتغطية الاجتماعيّة. ويختلف الأمر بالنسبة إلى امرأة أوروبيّة لها فرصة النفاذ

[1] Frank-Borge Wietzke, Poverty, Inequality, and Fertility: The Contribution of Demographic Change to Global Poverty Reduction, published in 24 February 2020.

https://doi.org/10.1111/padr.12317.

إلى مرافق الصحّة والتعليم وغيرها من المرافق التي تضمن أساسيّات العيش الكريم. وفق هذا الطرح فإنّ مفهوم النجاة يبقى نسبيّا إذا ما عمدنا إلى ملاءمته مع سياقات اجتماعيّة واقتصاديّة مختلفة وإذا ما حاولنا ربطه بسرديّات النساء. فمن تعتبر أنّ النجاة تتلخّص في رحلة البحث عن الذات وإيجادها، ليست كنظيرتها التي رأت في الهجرة خلاصا من زواج قسريّ تمّ في إطار مقايضة انتفت فيها إنسانيّتها واستبيح فيه جسدها وهي تتعرّض لعمليّات اغتصاب زوجي متعدّدة. تقول إحداهن:

"هربت من الكوت ديفوار بعد أن زوّجني والديّ غصبا من رجل ثريّ يبلغ من العمر 65 سنة في حين كان سنيّ لا يتجاوز 17 سنة حتّى لا يطردوننا من المنزل..."

إنّ الفتيات اللاّتي يُفرّط فيهنّ ليصبحن جسرا لخلاص عائلاتهنّ من الفقر أو من الديون أو حفاظا على "شرف" العائلة وواجهتها الاجتماعيّة، لا يتردّدن البتّة في المجازفة والإلقاء بأنفسهنّ في مواطن الخطر مقارعات أمواج البحر، ووعورة الجبال، وطول المسافات، وصعوبة المناخ. فقد يكون ذلك أقلّ وقعا عليهنّ من الشعور بالغربة والاستلاب. حتّى أنّ أجسادهنّ لا تعدو أن تكون، في نظر عائلتهنّ ومغتصبهنّ، إلاّ إناء جنسيّا تفرغ فيه الشهوات ويستجاب به للفانتازمات وتدفع النساء من خلاله وفي كلّ مرّة، ثمن انتمائهن لمجتمع يعتبرهن موضوعا للتبادل وضامنا لانتقال الثروة وأداة لتعزيز العرق واستمرار النسل[1].

وهكذا نتبيّن أنّ بنى الهيمنة وعلاقات السلطة ليست ثابتة بقدر ما تستجيب لضوابط التغاير على مستوى الطبقات الاجتماعيّة، الأمر الذي يجعل مسألة إدراك النساء وأصحاب الهويّات الجندريّة اللا معيارية لأهميّة أمانهنّ/هم الشخصي رهين الامتيازات التي تمنحها الطبقات الضامنة لرفاهيّة الوعي بالسلام الشخصي ولرفاهيّة الاختيار. ولكن هل يمكن التسليم بالشكل الثابت والمؤطَّر للوعي؟

[1] Martine Gestin, Nicole-Claude Mathieu, Claude Lévi-Strauss et (toujours) l'échange des femmes : analyses formelles, discours, réalités empiriques, Dans Sous les sciences sociales, le genre (2010), pages 64 à 76, https://www.cairn.info/sous-les-sciences-sociales-le-genre--9782707154507-page-64.htm consulté le 12/07-2023.

إنّ الوعي لا يمكن أن يأخذ شكلا ثابتا، إذ تساهم الطبقة في نحت معالم وعي الأفراد المنتمين إليها. ويخلق العنف والاضطهاد المسلّط على المهاجرات وضدّ كل الفئات التي تُوضع على "الهامش" وعيا مخالفا للنموذج المتعارف عليه، يتّخذ شكل المقاومة المستمرّة لكلّ أشكال العنف والتمييز، ويتلوّن بأبعاد "ثوريّة" تواجه أوجه القمع والاستغلال[1].

ولئن عجزت الجغرافيا عن تجميعنا في الفضاء نفسه، فإنّ هويّاتنا الأنثويّة مثّلت ركيزة داعمة لالتقاء النساء حول تجارب الإقصاء والتهميش والوصم. تلك العوامل التي ساهمت في إقحام المهاجرات في المركب نفسه على اختلاف مشاربهنّ وخلفيّاتهنّ وثقافاتهنّ وجذورهنّ. فقد يكفي واقع الهيمنة وحده ليؤسّس لمعيش مشترك يجمع بين مختلف النساء، تونسيّات كنّ أو إفريقيّات جنوب الصحراء أو غيرهنّ من المنتميات إلى المناطق "المنكوبة" في كلّ بقاع العالم.

ويمكن أن نعتبر أنّ تطابق التجارب أو تشابهها هو نتاج لظواهر تأنيث الفقر وارتباط "وضعيّات الهشاشة" بالنساء باعتبارهنّ الحلقات الأضعف داخل مختلف النظم الاجتماعيّة التي تسحق النساء وتعطّل التحاقهنّ بركب المصعد الاجتماعي، الذي تعطّل بدوره بفعل تأزّم الواقع الاقتصادي والاجتماعي. فأصبحت قوارب الهجرة حاضنة لكلّ الفارّات من السياسات التمييزيّة التي لا تكفّ عن مراقبة النساء وتسيير سلوكاتهنّ وتهديد حيواتهنّ. ولا عجب أنّ خيار الهجرة المشترك هو بمثابة الرغبة في الانعتاق من كمّ المسؤوليّات التي توضع على عاتق النساء[2]، فلا هنّ رمز للشرف ولا سجينات لأنموذج واحد للأمومة القائمة على التضحيات ونكران الذات، ولا هنّ زوجات مطيعات، ولا بنات محصّنات ولا لقواعد الذكورة مستجيبات. ولسن لوضعيّات الهشاشة والاستضعاف مسخّرات. وفي هذا السياق يصبح قرار الهجرة تمرّدا على ترسانة المعايير الاجتماعيّة التي تجرّم الخروج عن النمطيّة في سلوكات النساء.

---

[1] Manuel Boucher, La gauche et la race : Réflexions sur les marches de la dignité et les antimouvements décoloniaux, Éditions L'Harmattan, 2 novembre 2018, p. 22.

[2] أسماء سلايمية، "حرقة" التونسيّات: تقسيم عادل للأمل والموت، نشر في المفكّرة القانونيّة بتاريخ 2022-09-03.
https://legal-agenda.com/

هكذا تصدر قرارات الرحيل عن بلدان النشأة باعتبارها وليدة تجارب مضنية استحالت إمكانيّات التصالح معها، فهي لا تحمل أصحابها لاستباق التجارب القادمة التي قد يتكبّدون فيها أعباء الرحيل المحمّل بثقل الواقع وما قد يليه من اضطرابات، وبمحاولات استرجاع الطاقات لمواجهة سياقات جديدة ليست بمعزل عن أشكال العنف السائدة والمتعارف عليها، بل تخضع لقواعد أخرى محكومة بمنطق تراتبي جديد وعلاقات هيمنة أخرى يتغيّر فيها الفاعلون الاجتماعيون[1] مع كلّ مرحلة. وحتّى إن اختلّت موازين القوى فإنّها نادرا ما تذهب لصالح النساء، إذ ينتقلن من سلطة العائلة أو القبيلة إلى سلطة "ربّان" القارب أو قائد المجموعة المهاجرة التي تفرض نظاما معيّنا ينتصر لصالح الرجال أو لا يفترض وجودا أو أحقيّة أخرى لغيرهم.

فهل تستجيب تجارب العبور فعلا لقواعد الذكوريّة أم أنّها تستبدل بمنطق التضامن والوحدة إلى غاية لقاء يابسة جديدة قد تتجدّد معها معاني الحياة؟ وهل تساهم تجربة العبور في إعادة التفكير في بنية العلاقات غير المتكافئة؟ أم إنّ هذا المشترك سيزيد من تعميق الهوّة بين الجنادر أين تستساغ عمليّة تهميش الحلقات الأضعف من أجل خلاص فردي أو من أجل الإبقاء على منطق أفضليّة الرجال على النساء حتّى على مستوى نيل استحقاق البقاء؟

تجارب العبور بوصفها مسلكا للهروب من الواقع المحلّي نحو تجربة الوجود وإثبات الذات

"... نفضّل أن نبقى صامتات، لأنّ بعضنا هاربات من عائلاتهنّ، ويرافقنا أطفال، يجب أن نبقى هادئات حتّى نتمكّن من الوصول بسلام"

[1] Beate Krais, Autour du livre de Pierre Bourdieu La domination masculine, Dans Travail, genre et sociétés 1999/1 (N° 1), pages 214 à 221, https://www.cairn.info/revue-travail-genre-et-societes-1999-1-page-214.htm consulté le 14/07/2023.

يعدّ الصمت إحدى أبرز الوسائل التي تستعملها النساء المقبلات على الهجرة لتفادي الوقوع في شراك المحاسبة والإقصاء و"الجلد" والتنكيل. فقد يكون المركب فضاء مشتركا يضمّ مختلف المهاجرين والمهاجرات، وتحيط ركّابه المكّونات نفسها. ولكنّ هذا الفضاء يظلّ مجندرا ومقسّما بشكل تراتبي، تكون فيه الشرعيّة للرجال. فهم من يملكون إمكانيّة التحرّك بحريّة داخل الفضاء العام واستغلاله واكتساحه، فتوضع داخل مراكب الهجرة قواعد تسيطر عليها مركزيّة القضيب[1] حتّى تتقلّص هوامش التصرّف لدى النساء. ودرءا لأيّ تهديد قد يطرأ على هذه القوانين لإرباكها أو الإخلال بها، يمنع على النساء المناقشة والمساءلة والاحتجاج، إذ تبقى سلطة القرار والزعامة بحوزة الرجال الذين يرابطون من أجل الاستمرار في الاستحواذ عليها، حفاظا على مكتسبات الرجولة من الزوال والاحتفاظ بامتياز الوصاية على حيوات النساء. والجدير بالذكر أنّ المهاجرات لسن مطالبات بالتزام الصمت والهدوء، بقدر ما هنّ مدخلنات لذلك بفعل ما ورثنه ممّن سبقنهنّ من خضوع يضمن إمكانيّة البقاء.

"أحاول أن أشغل نفسي بالنظر إلى مكان آخر قبل انطلاق المركب، فهناك خطر أن يتمّ إنزالي من المركب إذا تفطّن المسؤول عنه إلى وزن زائد،...الأمهات والرّضع هنّ الأكثر تهديدا"

تكشف هذه الشهادة عن الرموز التي تمرّر داخل المركب حتّى لا تتخلّص النساء من الشعور بالدونيّة والاستضعاف. تلك العلامات التي قد تنبعث في شكل نظرات تذكرّ بغياب شرعيّة وجودهنّ على ظهر المركب أو التهديد الضمني بالإجلاء إذا "تجرّأت" المهاجرة وتخلّت عن طقوس الخضوع. فهنّ الحاملات لأوزار الأطفال بالرفقة والمسؤولات عن سلامتهم، والمكبّلات بالمعيش

[1] Carlos Lobo, Les logiques de Derrida, https://www.cairn.info/revue-rue-descartes-2016-2-page-48.htm , consulté le 14/07-2023.

الثقيل الذي يحمل في جعبته آلام النساء وسرديّاتهنّ حول الانتهاك وحول غياب العدالة والإنصاف، وحول أوطان تلفظ أبناءها وبناتها جوعا وعطشا وحرمانا من الحقوق الأساسيّة والكونيّة.

إنّ الصمت والهدوء خياران تفضلهما المهاجرات باعتبارهما الأكثر مناسبة لهنّ أو بالأحرى الممكنين الوحيدين، لأنّ ضريبة الكلام[1] أو الاستنكار قد تكلّفهنّ وشاية يمكن أن تتسبّب في إرجاعهنّ إلى نقطة البداية، أي إلى أمكنة أقلّ أمانا مما قد يعترضهنّ على متن قارب يعبر البحر دون ضمانات، هناك أين تسود دكتاتوريّة مؤسّسة العائلة والزواج والدين ودكتاتوريّة الأعراف التي تنسف إنسانيّة النساء وترديهنّ بيادق ودروعا يفرّط فيها في كلّ مرّة حتّى تبقى معابد الأبويّات شامخة دون شروخ.

أمّا ما يقابل صمت النساء، فهو السلوك الترهيبي الذي يحرص الرجال على إتقانه للإبقاء على أفضليّتهم في التصرّف في الفضاءات واكتساحها. فالتواريخ التي شهدت على محطّات وفترات عدّة من تصميت النساء تفسّر لنا المكانة التي يعتليها الرجال في كلّ مرّة تُمنح لهم شرعيّة الهيمنة. وحتّى في السياقات التي تفرض على الرجل احترام منطق النديّة في العلاقات فإنّه لا يتخلّى بسهولة عن الممارسات السلطويّة في محاولة لإخضاع الفضاء والعلاقات لبنية تراتبيّة لا تتحمّل أعباء البعد الأفقي على مستوى أشكال التواصل. هكذا يكون الأمر بالنسبة إلى القوانين السائدة على متن قارب يضمّ أشخاصا بتجارب مختلفة وأحيانا مشتركة، تجمعهنّ/هم السياقات لكن قد يصعب اجتماعهم على قيم التضامن والمشاركة ومحاولات تهوين الشعور بالألم أو الفرح.

ولا يمكن إنكار أنّ خيار الهجرة لدى إفريقيّات جنوب الصحراء وأفارقتها لا يحتمل الحديث عن الرفاهيّة والامتياز بقدر ما يعكس وضعيّات من الهشاشة التي يُبحث عن الحدّ منها للتخلّص من وضعيّة التبعيّة والانصياع لقواعد الآخر المهيمن الأبيض المقتحم "لحدود" الآخرين والحريص على حماية حدوده وإغلاقها. لكنّ مفهوم التبعيّة ليس ثابتا بل هو مرتبط بجغرافيّة الأمكنة ومواقع المنتمين

[1] غاياتريتشا كرافورتي سبيفاك، هل يستطيع التابع أن يتكلّم؟، ترجمة خالد حافظي، ط. 1، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2020، ص. 20.

إليها. فليس حال التابع المنتمي إلى شمال إفريقيا كحال المنتمي إلى جنوبها، وليست وضعيّات النساء في هذه البلدان مماثلة لوضعيّات الرجال. وهنا يتسنّى لنا الحديث عن وضعيّات هشاشة مضاعفة تعانيها النساء لأنّهنّ "نساء" بالدرجة الأولى ثمّ لأنّهنّ إفريقيّات وبعد ذلك سوداوات وفقيرات... الأمر الذي يجعلهنّ تحت هيمنة متعدّدة الأبعاد والمتمثّلة في سطوة الأبيض الاستعماري، وفي التبعيّة الناتجة عن الانتماء للطبقات الأكثر هشاشة، ثمّ تأتي السلطة الأبويّة "المحليّة" والتي تتكثّف بتضاعف آليّات الضغط الممارسة من المركز على الهامش[1].

تحملنا شهادة هذه المهاجرة للتفكير في "فاعليّة" الصّمت في مثل هذه السياقات. هل يمكن اعتباره معطى نفعيّا أم هو تخلٍّ عن الكرامة الإنسانيّة؟ وهل تصبح كرامة الإنسان ثانويّة أو خاضعة للتكييف وفقا لوضعيّة صاحبتها ومدى تموقعها في خانة امتلاك رفاهيّة اختيار الصمت عن الكلام؟

ولئن مثّل الصمت للقارئ أو المتفرّج ضعفا وهوانا وعجزا عن حماية الذات من أي اعتداء، فإنّه قد يمثّل ملاذا بالنسبة للمهاجرة التي شهدت تجارب عاتية في حياتها، قد تمتطيه حتّى تعبر نحو السلام. ولعلّ مفهوم السلام مختلف من شخص إلى آخر ويتضمّن رؤى وتصوّرات عدّة، لكنّه مفهوم يحيل على وعي الباحثات والباحثين عنه بقيمة الذّات ومراهنتهم على نجاتها.

إنّ خيار البحث عن الذات وقرار التحرّر من القيود الاجتماعيّة والثقافيّة يقتضيان مجهودا أكبر من النساء خاصّة داخل المجتمعات البطريكيّة التي تحرص على احتساب خطوات النساء ورصد سلوكهنّ وأدائهنّ الاجتماعي. فالانخراط في لعبة اختراق الفضاءات مسألة مكلفة تدفع ضريبتها النساء لدخولهنّ في نسق تنافسي من أجل البقاء. وليس هذا الاختراق ممكنا للنساء كما للرجال مثلما جاء في شهادة المبحوثة :

[1] Rym Abdelhak, « *Fonction et signification des marges, le malentendu Beauvoir-Butler* », Être à la marge, Lentilles de genre, n° 2, Tunis, 2022, p. 11.

"دفعت معلوما أكبر لاجتياز الحدود، حتّى لا ينكشف أمري ويتعرّف المهاجرون على جنسي، تنكّرت وأخفيت ثدييّ حتّى لا يجبروننني على مغادرة المركب..."

تقرّ أغلب المهاجرات اللاّتي أجرينا معهنّ المقابلات في مدينة صفاقس، بأنّ علاقاتهنّ جيّدة مع بقيّة المهاجرين وأنّهم متضامنون وملتحمون دائما حتّى يتمكّنوا من مغادرة تونس نحو أوروبا. ولكن ما ورد على لسان المهاجرة ينمّ عن وضعيّات الهشاشة المضاعفة التي قد تعيشها النساء داخل المجموعة المهاجرة، فضمان مكان على متن القارب قد يكلّف ضعف ثمنه وذلك يتوقّف على جنس صاحبه. فإذا قرّرت امرأة أن تستقّل مركبا تحكمه قواعد الذكورة فما عليها إلاّ أن تتكبّد شقاء العمل أضعاف الوقت والجهد لتأمين المبلغ المطلوب لتستوي مع كفّة الرجال. وإن كانت تكاليف الهجرة الملقاة على عاتق النساء مضنية، فإنّ طمس معالم الأنوثة على ظهر المركب أشدّ ضنكا عليهنّ من دفع المال، لأنّ حمل جسد أنثوي قد يتجاوز مسألة تمثّله في بعده المُجنسن (sexué) والمثير للشهوات، بل يصبح وسيلة يُبرّر بها استثناء النساء من المضيّ في سبيل "النجاة". واستشهادا بهذا المثال فإنّ عبارة البقاء للأقوى تفترض امتلاك "الخصيتين" وانتفاء "النهدين" وإتقان الأدائية والتلاعب برموز الأنوثة/الذكورة.

وإذا ما افترضنا أنّ صعوبة تجربة اجتياز الحدود هي مسألة حتميّة لا مناص منها، إذ يتسلّح ركّابها بميكانيزمات الدفاع الضروريّة لمقارعتها. فهل ستنجح أدوات المواجهة في تمكين المهاجرات من الصمود أمام عوامل الصدّ الخارجيّة المتمثّلة في بلدان مسلوبة الإرادة تفتقر لامتلاك مقوّمات "الحكم الذاتي" الذي يخوّل لها ضبط سياساتها دون أن تضطرّ لتلعق أحذية بلدان الشمال؟

صفاقس محطّة عبور شاقّة أمام "مهاجرات جنوب الصحراء "

إذا ما اتّسمت الشخصّية التونسيّة بالمزج بين التشبّث بالهويّة دون انغلاق حسب ما ورد عن البشير بن سلامة في حديثه عن مقوّمات الشخصيّة التونسيّة وخصائصها[1]، وإذا ما سلّمنا بقدرة

[1] البشير بن سلامة، الشخصيّة التونسيّة: خصائصها ومكوّناتها، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، 1974.

الشخصيّة التونسيّة على صهر التراكمات التاريخية وعلى استيعاب الثقافات الوافدة بما في ذلك التناقضات الفكريّة والثقافيّة، مثلما بيّنه المنصف ونّاس في مؤلّفه الشخصيّة التونسيّة[1]، فكيف لنا أن نفسّر السلوك العنصري وممارسات الكراهيّة والإقصاء والوصم الاجتماعي الصادرة عن مجموعات من التونسيّات والتونسيّين[2] وعن مختلف مؤسّسات السيادة التونسيّة التي تتبنّى مضامين عنصريّة في خطاباتها الرسميّة[3] وتسعى إلى تبريرها[4]؟

ليست الممارسات العنصريّة حديثة النشأة في تونس، وليست وليدة مسارات التغيّر الاجتماعي التي تشهدها البلاد، بقدر ما هي ممارسات حجبها غياب تحليل معمّق لوقائع فعليّة وواضحة تكشف عن المواقف الحقيقيّة من الهجرة أو "التهجير". وهي أيضا آثار الأسلاف المؤسّسين لثقافة العبوديّة التي لم ينقطع إرثها. فقد يبدو للعيان أنّنا نتحلّى بروح التضامن والتآخي مع من يعانون من الأزمات والحروب والصراعات والاستعمار ويتضرّرون من آثارها، ولكن إلى أيّ مدى يمكن الجزم بذلك؟ هل توقّفنا فعليّا عند الخطابات واللغة المتداولة بين التونسيّات والتونسيّين فيما يتعلّق بتفاعلهم مع ظاهرة الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء؟ هل نحن مدركات/ين بأنّنا في تونس نستعمل عبارة «Les africains» عند الإشارة إلى السود المنتمين إلى إفريقيا جنوب الصحراء؟ هل نحن على وعي بنكراننا "لإفريقيّتنا"؟ وهل إنّ تمثّلنا لهويّتنا "العربيّة الإسلاميّة" قد تسبّب في التخلّي عن الاعتراف بانتمائنا الإفريقي؟ أم إنّ انعكاس صورنا في المرآة ببشرة أقلّ دكانة من "نظرائنا" في إفريقيا جنوب الصحراء، جعلنا نتقمّص دور الأبيض المهيمن على السود متأثّرين

---

[1] المنصف ونّاس، الشخصية التونسيّة، محاولة في فهم الشخصيّة العربيّة، ط. 4، الدار المتوسطيّة للنشر، 2017.

[2] نواة في دقيقة: فيديو: كيف لقنت تونس العالم درسا في التعامل مع المهاجرين، 12 جويلية 2023.
https://nawaat.org/

[3] البيان الرسمي الصادر عن رئاسة الجمهوريّة بتاريخ 21 فيفري 2023.
https://www.facebook.com/Presidence.tn/posts/pfbid02gYVKJeYdfTsnBrcAvrUVmQLrj4wn7epf3X9PRcfbgdkCsDYBLqq2GsqXChHUEThl .

[4] إجابة وزير الخارجيّة التونسي نبيل عمّار حول الموقف العنصري الصادر عن رئاسة الجمهوريّة.
https://www.facebook.com/felah.aroua/videos/1222455588401436.

بما خلّفه الاستعمار فينا؟ أم إنّه مفعول الفتوحات الإسلاميّة على الأراضي الإفريقيّة؟. وهل نحن على وعي بأشكال إعادة إنتاج بنى الهيمنة داخل مختلف الطبقات المستغلَّة والفقيرة والمستباحة؟

- **مهاجرات جنوب الصحراء ضحايا جرائم الاتجار بالبشر**

لم تتخلّص السياسات التونسيّة من "عقدة" الاستثناء التونسي في العالم العربي على وجه الخصوص سواء في اعتبار تونس "عاصمة المرأة العربيّة" أو في اعتبارها سبّاقة وجريئة وماضية نحو القيم التقدميّة والحداثيّة. وبتسليط الضوء على المثال التونسي، نذكّر بأنّ هذا الاستثناء لم يقتصر على الإشادة بحقوق النساء في صورة فولكلوريّة تحتفي بنسويّة الدولة، بل سُحب على مواضيع أخرى تساهم في إيلاء تونس قيمة مرموقة مقارنة بباقي الدول. كذا الأمر بالنسبة إلى إلغاء العبوديّة الذي لم يتجاوز التعاطي معه المستوى الفرجوي لنيل انبهار بقيّة الدول واستحسانها. وهو ما كرره بعد ما يقارب من قرنين، رئيس الجمهوريّة الراحل الباجي قائد السبسي الذي قام سنة 2019 بإعلان 23 جانفي يوما وطنيّا لإلغاء العبوديّة والرّق في تونس[1]. فهل من الضروري أن نحتفي بمثل هذا التاريخ أمام الإحصائيّات التي تخبر عن 653 حالة اتّجار بالبشر تلقّتها الهيئة الوطنيّة لمكافحة الاتّجار بالأشخاص أكثر من ثلاث أرباعها نساء (504 حالة/ 76.9%)[2]؟ أو ليس من البديهي أن ندرك أنّ رمزيّة هذا التاريخ لم تحفر بعد في أذهان أغلبنا ولا محلّ لها في الذاكرة الجماعيّة التونسيّة، بدليل استمرار ممارسات الاستعباد في تونس إلى اليوم؟

فخلال الاطّلاع على بعض ملفّات العنف المسلّط على "مهاجرات إفريقيا جنوب الصحراء" اللاّتي تعهّدت بهنّ الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات (فرع مدينة صفاقس)، رصدت حالة اتّجار بالأشخاص لمهاجرة قادمة للبحث عن مواطن شغل في تونس. ولعلّ هذه الجريمة تمتّ بمساعدة وسيط يحمل جنسيّة الضحيّة نفسها، وقد سُحب جواز سفرها واحتجزت لتعمل لمدّة أشهر بمقابل

[1] نسرين الزريبي جوليا تيرادو، 23 جانفي 1846: نهاية العبودية؟، انكفاضة العربيّة، 23 جانفي 2023، 23 جانفي 1846: نهاية العبوديّة في تونس؟

[2] التقرير الوطني حول الاتّجار بالأشخاص، عن الهيئة الوطنيّة لمكافحة الاتّجار بالأشخاص،2021، ص. 19.

يتقاضاه الوسيط بدلا عنها. هذا إلى جانب إجبارها على العمل يوميّا لمدّة 17 ساعة تقريبا دون توقّف مع رفض معالجتها عند المرض من قبل مشغّلتها. وبالاستناد إلى المعلومات المتحصّل عليها حول المهاجرة ضحيّة الاتّجار، يمكن أن نتبيّن أنّ مؤسّسات التنشئة الاجتماعيّة فشلت في جعل بعض الأفراد أكثر انفتاحا وقبولا للآخر، كما أنّها لم تنجح في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان الداعية لمناهضة كافّة أشكال العنف والتمييز، وما تزال بنى الهيمنة عصيّة على التفكيك بالنظر لخلفيّة المستفيدين منها.

وهكذا تعدّ أجساد النساء مطيّة لمن يقتنصون فرصا ربحيّة، وتصبح الهويّات والجنسيّات والألوان المشتركة بلا أهميّة ولا معنى إذا ما وضعت مع كفّة المال. كذا الأمر بالنسبة إلى الوسيط الذي يقوى على فكّ أشفار العقل التونسي المؤمن بأنّ فيزيولوجيا الأسود تمكّنه من تحمّل التعب والصدمات والاعتداءات دون تعب أو تذمّر، فيسعى إلى انتهاج استراتيجيّات العزل للإيقاع بالمهاجرات واستغلال طاقتهنّ وقوتهنّ لخدمة غاياته ومصالحه.

وبالإضافة إلى ما سبق تؤكّد هذه الوضعيّة أنّ السلوك العنيف لا يقتصر على الرجال، بل هو امتداد لثقافة ذكوريّة تتسلّح بها النساء أيضا، فيكنّ أشدّ استبسالا في تطبيق قواعدها والحفاظ على أسسها. وهذا ما يظهر لنا في سلوك "المشغّلة" التي تؤمن بأحقيّتها في استعباد امرأة سوداء، باعتبارها كائنا معدوم الإنسانيّة ومسلوب الحقوق، والتي تستجيب لحتميّة أن تكون على الهامش دون أيّ ضمانات تقيها بطش السيّد/ة الذي يستمد قوّته من ثقافة الإفلات من العقاب، ومن تاريخ العبوديّة الذي أبى معايشوه الامتثال لقرار إلغاء الرّق في تونس ومضوا في خلق ميكانيزمات دفاع تحميهم من المحاسبة والعقاب[1].

ولا تستثني دوائر العنف دفع ضحاياها إلى الانخراط في نسق إعادة إنتاجه، إذ تبقى إمكانيّة قلب الأدوار قائمة إذا ما بحثنا في سرديّة المرأة التي تضطلع بدور السيّدة بالنسبة إلى "خادمتها" فقد

[1] رسالة مؤرخة في نوفمبر 1889 من طرف المحامي غاستون جوبارد، الأرشيف الوطني التونسي، عن موقع إنكفاضة العربيّة، 23 جانفي 1846: نهاية العبودية؟. 23 جانفي 1846: نهاية العبودية؟ مقال انكفاضة، (الاستمرار في الاتّجار بالرقيق في ثمانينات القرن 19 مع تهريبهم على ظهر الجمال وتغطيتهم بالبطانيّات أو إلباسهم لباسا مزخرفا حتّى يبدوا من أصحاب الجاه.)

تكون هي نفسها، "أمة" لأحكام الذكورة المهيمنة التي تستمدّ شرعيّتها من سلطة رأس المال، فتطالب النساء بالانصياع لقوانينها. فلا عجب إذن أنّ استبطان بعض النساء التونسيّات لدونيتهنّ قد يؤدّي إلى تحفيزهنّ على استباحة النساء اللاّتي يحظين بامتيازات أقلّ منهنّ، أو معدومات الحقوق كالمهاجرات الوافدات من إفريقيا جنوب الصحراء[1]. ومن هنا ندرك أنّ ممارسات العنف تأخذ طابعا متسلسلا وتراتبيّا، إذ تنتقل الانتهاكات من المعتدي إلى ضحيّته ثمّ يتفرّع السلوك العنيف بأشكال مختلفة نحو الحلقات الأكثر هشاشة وضعفا كالأطفال الذين أصبحوا ورقة رابحة تُستعمل لتحقيق الربح ومراكمة الثروة.

تقول إحدى المهاجرات في هذا الصدد:

"في المصحّة رفضوا تسجيل ابنتي وقاموا باحتجازها، وطلبوا منّي الذهاب لتأمين تكاليف الولادة"

وهذا ليس إلاّ امتدادا للمعايير التي تفرضها الأبويّة في رسم الحدود للنساء وفق ما تقتضيه الأنظمة الرأسماليّة التي تفرض سلطتها على "سجنائها" لضمان إخضاعهم وإبقائهم في وضعيّة تبعيّة دائمة. ولعلّ الهدف من ذلك هو الاستمرار في ترهيب المهاجرات وبثّ الرعب في نفوسهنّ[2] لأنّهن أقدمن على خيار الأمومة والإنجاب في أرض يسعى "أصحابها" إلى تحديد مواصفات أبنائها: عرب/مسلمون/ذوو بشرة فاتحة... ذلك أنّ التسليم بأفضلية البيض على السود يسمح للمستعبِد أن يشرعن سلوكه وأن يجد تبريرا لمزيد ترسيخه والعمل به.

---

[1] Alf Lüdtke, La domination comme pratique sociale, Traduction d'Alexandra Oeser avec la collaboration de Fabien Jobard, Dans Sociétés contemporaines 2015/3-4 (N° 99-100), pages 17 à 63.

https://www.cairn.info/revue-societes-contemporaines-2015-3-page-17.htm Consulté le 14-07-2023 à 19 :06.

[2] سعاد سويلم، الهجرة كقضيّة نسويّة، Friedrich-Ebert-Stiftung، المكتب الإقليمي للجندر والنسوية، نشر في 07.10.2022.
https://feminism-mena.fes.de/ar/e/migration-as-a-feminist-issue

اطّلع عليه في 16-07-2023.

وبما أنّ التطبيع مع ثقافة العنف ضدّ النساء والفتيات بات سلوكا بديهيّا ومتعارفا عليه لدى شرائح مختلفة من المجتمع التونسي، فإنّه يزداد عمقا مع الفئات الأكثر هشاشة وهنّ "مهاجرات إفريقيا جنوب الصحراء". وإذا كان عامل تحرّر النساء التونسيّات من القيود الذكوريّة وآليّات المراقبة الاجتماعيّة ركيزة لتبرير العنف ضدهنّ، فإنّ "اكتساح" الأراضي التونسيّة من قبل المهاجرات هو حجّة واقعيّة لاستباحة أجسادهنّ والنيل من كرامتهنّ لإقدامهن على كسر الحدود الجندرية. فهل يصبح العبور إلى الأراضي التونسيّة موجبا لنزع وصاية المهاجرات على أجسادهنّ؟

- **عمالة الجنس: خيار قسري أمام مهاجرات جنوب الصحراء**

"اضطررت لممارسة جنس فموي مع رجل تونسي من سكّان العمارة التي أسكنها حتّى أحظى بقارورة ماء".

لم يتوان موروثنا الثقافي عن جعلنا شديدي الالتصاق بممارسات السلطة والتجبّر، ولم تنجح الخطابات السياسيّة ولا الحقوقيّة ولا حتّى "الدينيّة" في جعلنا نتخلّى عن فكرة فوقيّتنا وأفضليّتنا على السود. وقد ساهمت ظواهر الهجرة في تعرية الخطاب والسلوك العنصريّين في تونس، بالإضافة إلى تغذية هوامات التونسيّين المتعلّقة بشرعيّة انتهاك الجسد الأسود الذي لا يعدو أن يكون إلا مستعبَدا[1] ووريثا أبديّا للانصياع والخنوع جيلا بعد جيل.

تكشف لنا شهادة المهاجرة عن اجتماع مختلف المعطيات والأفكار الراسخة لدى سليلي الثقافة البطريكيّة التي تسعى إلى التشديد على دونيّة أجساد السوداوات وما يحملنه بداخلهنّ من شرور لاقتران السواد باللعنة والخراب والكفر والفجور. فإذا أقرّ النبيّ محمّد أنّ لا فرق بين عربي

[1] ياسين يسني، وضع المرأة السوداء في المغرب بين وصمَي اللون والنوع الاجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نشر في 30 أكتوبر 2018.
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/The-Status-of-Black-Moroccan-Women-Color-and-Gender-Stigmas.aspx.
اطّلع عليه في 12-07-2023.

ولا أعجمي ولا أبيض ولا أسود إلاّ بالتقوى[1]، فإنّ الأمر ظلّ نسبيّا. ومعنى هذا أنّ العنصريّة ليست بمنأى عن الموروث الديني وإن بدت بمعزل عنه، إذ تتضاعف دونيّة النساء بناء على عرقهنّ ولونهنّ ومكانتهن. ولئن ظهر الخطاب الديني "متسامحا" و"مسالما" فإنّه قد ساهم في خلق ذوات بقيت سجينة أفكار تقرن الأفارقة والسود بالعبوديّة والشعوذة والسحر والمجاعات والأوبئة[2]. فكان "المعتدي" الذي تحدّثت عنه المهاجرة في شهادتها كائنا متجبّرا يستمدّ قوّته من امتلاكه قارورة ماء توليه حقّ إشباع شهواته بانتهاك جسد، ما كان ليُستباح إلاّ بعد تهجير وعطش. تصبح قنيّنة الماء في هذه الحالة، أعتى سلطة وقوّة من صاحبها الذي يستعملها أداة لإخضاع امرأة نال منها العطش وفقدت آليّات المقاومة قسرا نتيجة غياب العدالة والمساواة.

وقد يمثّل الاكتفاء بطلب ممارسة الجنس الفموي أحيانا، تعبيرا عن الشعور بالتقزّز من الجسد الأسود الموصوم[3] بالروائح الكريهة والعجرفة وانتفاء الإحساس والإنسانيّة. فقيمة المرأة السوداء قد لا تتعدّى وضعيّة الإيلاج، في استحضار لصورة إيروتيكيّة يُتّغنى فيها بفعل قذف منيّ رجل أبيض في فم امرأة سوداء. هكذا يقع وسمُ أجساد النساء السوداوات وبناء هويّاتهنّ. إنّها أجساد لا يرجى منها أن تكون إلاّ في الخدمة ملبيّة لشهوات السيّد، الذي يعتبر نفسه مخوَّلا بفعل ثقافته و"بياض" بشرته وامتلاء جيبه بأن يستعبد[4] نساء لم تسكَن سواعدهنّ بحثا عن الحريّة التي تسبّب البيض في فقدانها.

تحملنا أطر مواجهة الهيمنة الذكوريّة والممارسات السلطويّة والميزوجينيّة في تونس وفي كلّ بقاع العالم إلى الانتباه لشتّى الفروقات في التعامل مع النساء على حسب مرجعياتهنّ الهوويّة

---

[1] أخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (100/3)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (5137).

[2] ياسين يسني، وضع المرأة السوداء في المغرب بين وصمَي اللون والنوع الاجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[3] Erving Goffman, Stigmate : Les usages sociaux des handicaps, Alain Kihm (trad.), Collection Le Sens commun, éd. De Minuit, Paris, 1975.

[4] عبد الصمد الديالمي، العنصرية ضد السود (9): العنصرية ضد السود في المغرب – سلسلة الجدران اللامرئية، نشر فى مجلة الأوان، العنصرية ضد السود في المغرب – سلسلة الجدران اللامرئية اطلّع عليه في 07-07-2023.

والعرقيّة والجندريّة والطبقيّة. فالنساء لا يواجهن نموذجا واحدا من الأبويّة ولا يواجهن الآثار نفسها. فامتياز إنصاف امرأة تونسيّة قادرة على تحمّل تكاليف النفاذ إلى القضاء بمقتضى القانون 58-2017 المتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة، ليس ممنوحا لامرأة أخرى تعيش في منطقة داخليّة أقرب إلى الحدود الجزائريّة أو الليبيّة من تونس العاصمة، ولا تمتلك الفرص نفسها الممنوحة لنظيرتها في المركز في النفاذ إلى المعلومة. أمّا عن المهاجرة العابرة للأراضي التونسيّة، فلها أن تتكبّد نتائج الولوج إلى أرض لا يعترف حكّامها بإنسانيّتها وقد استشرت فيها ثقافة الإفلات من العقاب.

ولعلّ الاعتراف بمحدوديّة التشريعات والقوانين وعجزها عن حماية حيوات النساء التونسيّات وضمان حقوقهنّ بات علنيّا في تونس، يظهر جليّا في الخطاب النسوي الذي لا ينفكّ عن الإشارة إلى تهديد رصيد هامّ من المكتسبات ساهم النضال النسوي في مراكمته منذ عقود. فإذا تخلّفت مؤسّسة الدولة ومؤسسّة الأمن عن حماية التونسيّات، فكيف لها أن تعترف بحقوق المهاجرات العابرات للحدود التونسيّة؟

- **المهاجرات في مواجهة الخطابات العنصريّة والتحريضيّة**

لئن كانت طغراء الجمهوريّة التونسيّة ترمز إلى الحريّة والعدالة، فإنّ الحرص على تطبيق "قواعد" حفظ النظام قد سيطر على قيمها. فكيف للسلطة أن تستوعب فشل سياساتها في تسييج الحدود في ظلّ عجزها عن الاعتراف فعليّا بالمساواة والحريّة والكرامة والعدالة؟ وكيف "للحاكم" في صورته الكلاسيكيّة الخاضعة لمبدأ الفكر الواحد والرأي الواحد أن يستوعب أنّ المهاجر/ة والعابر/ة للحدود شريك/ة لنا في الإنسانيّة. وليس أدلّ على هذه الفكرة من البيان الذي ورد عن رئاسة الجمهوريّة بتاريخ 21 فيفري 2023[1]. فبالرجوع إلى المكانة الرمزيّة التي يحظى بها رئيس الجمهوريّة لدى مناصريه والمتأثرين به، يمكن أن نفهم تنامي أنساق الحملات العنصريّة ضدّ

[1] بيان ذو طابع عنصريّ أشار فيه الرئيس التونسي إلى "مخطّط إجرامي" يستهدف تونس بغرض تغيير تركيبتها الديمغرافيّة، ومفاده تجريد تونس من هويّتها العربيّة الإسلاميّة.

مهاجرات إفريقيا جنوب الصحراء ومهاجريها. ولئن مثّلت القوانين والتشريعات أطرا تساعد على كبح السلوك العنصري، فإنّ خطاب الرئيس التونسي ساهم في ظهور الممارسات العنصريّة بشكل مكشوف ومعلن، فصارت تتغذّى بدورها من ثقافة تبرير العنف والإفلات من العقاب.

والملاحظ في مثل هذه السياقات أنّ أكثر الفئات المتضرّرة هنّ النساء والأطفال، اللاّتي تعرّضن للطرد من عملهنّ ومن منازلهنّ، وللضرب والسحل والتضييق من"السّكان الأصليين" للبلاد التونسيّة الحريصين على "تنقية عرقهم من الشوائب" والحفاظ على قدسيّته من الدنس الذي سيخلّده السود على أرضهم "المحروسة" من كلّ شرور.

وبما أنّ الذود عن الأرض لا يتمّ إلاّ من خلال النّساء فقد كان من الضروري استغلال عامل استضعافهنّ واستحالة ولوجهنّ للعدالة من أجل الإنصاف، فاغتصبت مهاجرة من قبل أربعة تونسيين[1] في ضرب من التشّفي ضدّ من تجرّأن على أن تطأ أقدامهنّ أرض تونس. وهكذا باتت أجساد المهاجرات متنفّسا للكبت الجنسي الذي يعيشه فئة من المغتصبين الذين أعفتهم السلطة من وزر التهمة مادامت الضحيّة امرأة سوداء ارتبطت صورتها بالفحش والشرّ والرّجس.

ولئن استساغ المجتمع الممارسات العنصريّة والعنف الجنسيّ حسب رواية الضحايا اللاّتي أتيحت لهنّ فرصة إيصال أصواتهنّ، فإنّ شهادات أخرى تبقى مخفيّة لتفضيل صاحباتها كتمانها[2]، وهي شهادات تدين سلوك بعض الأعوان التابعين للقوات الأمنيّة الذين انتهكوا بدورهم أجساد المهاجرات يقينا منهم بانعدام إمكانيّات التشكّي.

[1] الترا تونس - فريق التحرير، جمعيّة النساء الديمقراطيّات: مهاجرة تعرضت للاغتصاب من أربعة أشخاص ولم تتمكّن من التشكّي، 14-يوليو-2023، مهاجرة تعرضت للاغتصاب من أربعة أشخاص ولم تتمكن من التشكّي، اطّلع عليه في 14-07-2023.

[2] شهادة مهاجرات مررن بمدينة صفاقس (نزولا عند طلبهنّ واحتراما لقواعد السريّة لم يقع الإشارة لأيّ تفاصيل قد تعرّض حياتهنّ إلى الخطر).

- **مهاجرات جنوب الصحراء ضحايا عنف البوليس**

"قام شرطيّ بإدخال إصبعه في فرجي ليتأكّد أنّي لا أخفي بداخله المال، أخبرتني صديقتي بهذه الممارسات، فعمدت إلى إخفاء النقود تحت شعري المستعار"[1]

هكذا أشارت إحدى المهاجرات إلى ممارسات استغلال النفوذ الصادرة عن بعض أعوان الأمن التابعين لمدينة صفاقس والذين كانوا يسعون إلى تطبيق إملاءات الدول الأوروبيّة المانحة لكبح تدفّق الهجرة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء عبر تونس، وذلك بجعل أجساد المهاجرات مخبرا للتجريب والانتهاك. هنا نستحضر أشكال استغلال الشرطيّ الأبيض الأوروبي/الأمريكي لمصفوفة امتيازاته ولموقعه داخل السلطة من أجل إهانة المهاجرات. وتحملنا هذه الممارسات إلى التفكير في عجز الدولة التونسيّة عن امتلاك سيادتها واستقلاليّتها عن دول الشمال فيما يتعلّق بالتعاطي مع ظاهرة الهجرة، الأمر الذي يقلّل من نسبة سيطرتها على ممثّلي سلطتها، وذلك لفرض مبدأ التقيّد بـ"الصوابيّة السياسيّة" التي تفرض احترام إنسانيّة الأفراد على اختلاف مشاربهم.

وتحملنا أيضا شهادة المهاجرة إلى استحضار تاريخ الدولة البوليسّية الزاخر بالممارسات التعذيبيّة التي لم يشملها القضاء بعد، ولم تنجح الثورة التونسيّة في رفع الغشاوة عنها[2]. فالزيّ النظامي الذي تجنّد مرتدوه من أجل خدمة الإنسان وتطبيق القانون، صار تذكرة عبور نحو اكتشاف أجساد المهاجرات والفتك بها. وهو زيّ ذكوريّ يستحسن فعل الإيلاج في بعده الرمزي الذي يعزّز لدى الرجل الشعور بفحولته في مقابل إذلال النساء. ويظلّ الموروث الثقافي موجّها لهوامات الرّجال

[1] شهادة مهاجرة مقيمة في مدينة صفاقس، أجريت المقابلة معها بتاريخ 24 جوان 2023.

[2] ياسين نابلي، التعذيب في تونس: جريمة تتغذّى من ثقافة الإفلات من العقاب، موقع انكفاضة العربيّة، 22 أفريل 2015، https://inkyfada.com/ أطّلع عليه في 13-07-2023.

الذين يحظون في هذه الحالة بامتياز مضاعف، وهو امتياز الرجولة المهيمنة وامتياز السلطة الردعيّة التي تمنحها الدولة لقواتها الحاملة للسلاح.

فإذا تعذّر على بعض مالكي السلطة[1] انتهاك جسد "تونسيّة" خوفا من فرضيّة مواجهة التتبعّات العدليّة فإنّ جسد المهاجرة السوداء يصبح بديلا يحفظ رجولتهم من أيّ عطب قد يلحق بها[2]. وليس جسد السوداء في مثل هذه الحالة، إلاّ موضوعا يستجيب لفكرة استحقاق اختراقه لنيل شرف الانتصار على هويّة مهدّدة "للتركيبة الديمغرافيّة" التونسيّة.

وما الحرص على إدراج هذه الشهادة إلاّ انتصارا لمبادئ التضامن النسوي والنسائي، ومحاولة لإخراج التجارب "النادرة" والفرديّة من دوائر "الظّل" نحو المرئيّة، لأنّه من الضروري أن نلفت الانتباه إلى ما يبدو "شاذّا" و"معزولا" ولكنّه لا يمكن أن يكون مسكوتا عنه. غير أنّ قواعد البحث العلمي تحتّم علينا الدقّة والموضوعيّة فلا يمكن أن يتأسّس التحليل بناء على شهادة واحدة. ولكن نظرا إلى ندرة الشهادات المتعلّقة بالعنف البوليسي ضدّ مهاجرات إفريقيا جنوب الصحراء بسبب تجنّبهنّ الخوض في المواضيع المتعلّقة بالعنف الجنسي مع أشخاص "غير موثوقين/ات" باعتبارها مواضيع "حسّاسة" و"محظورة" قد تتسبّب في تهديد أمنهنّ فنحن مطالبون بالتنسيب إلى حين التركيز على هذه المسألة في بحوث مقبلة.

خاتمة

يأخذ المعيش المشترك حيّزا أكبر في السرد، في حين يقع التغافل عن منح الأهميّة للتجارب الفرديّة ومدى مساهمتها في إثراء السرديّات وإضفاء التنوّع على المعطيات المراكمة للتحليل

---

[1] لأنّ ثقافة الإفلات من العقاب قد تبرّئ المعتدين من التهم الموجّهة إليهم أو تقوم بتخفيفها: ومثال ذلك قضيّة زهيّر مخلوف (هيفاء ذويب، من الشخصي إلى السياسي: النسوية وقضايا التحرّش في تونس، 2020/10/25، https://jeem.me/society/466.) وقضيّة عمر العبيدي..(مهدي الجلاصي، ملف: قضية عمر العبيدي، سنوات من الإفلات من العقاب، 17 جانفي 2022، قضيّة عمر العبيدي: سنوات من الإفلات من العقاب/نواة).

[2] خولة الفرشيشي، الجميع يشتهي جسدي ويزدريه في آن، أن تكوني سوداء في تونس، موقع خطيرة، نشر بتاريخ 8 يوليو 2020، الجميع يشتهي جسدي ويزدريه في آن../ أطّلع عليه في 06-06-2023.

والعرض. لكنّ الرهان النسوي الذي سعينا للاشتغال عليه من خلال هذه الورقة، قد يعيد الاعتبار للأفراد الذين أُقحموا داخل "خلاّط الجماعة" فأفرزوا صورا لا تشبههم ولا تعبّر عنهم. كذا الأمر بالنسبة إلى النساء وخاصّة منهنّ اللاّتي يحظين بنصيب أقلّ (أو منعدم) من الامتيازات، فهنّ ما زلن في ظلّ هذه الأزمة في حاجة إلى وسيط لإخراجهنّ من سياسات لجم الأفواه والتهميش.

ولئن عرّف فوكو اللّغة بأنّها أداة للسلطة[1] فإنّ الخطاب المناهض لقوى الهيمنة ولأشكال العنف والتمييز، يعدّ أكثر بلاغة وحريّة من البنى السلطويّة. فإذا كانت العولمة سببا في تجذّر القيم العنصريّة ودعامة من دعائم تبرير العنف ضدّ النساء والمستضعفات، فإنّها اضطلعت أيضا دون قصد، بمهمّة نشر الخطاب الثائر على كافّة أشكال التمييز وثقافة تسييج الحدود. ويبلّغنا هذا الخطاب الذي يأتينا بلغات ومعان متعدّدة أنّ الثورة مفهوم عابر للحدود، تماما مثل اللّغة التي تنتقل إلى لغات أخرى، من ثقافة إلى ثقافة ومن جسد إلى جسد[2].

نخلص إلى إنّ هذه الورقة البحثيّة، محاولة للانخراط في مسار "المقاومة"، وإن أشارت، ولو نسبيّا، إلى واقع بعض المهاجرات العابرات للأراضي التونسيّة، ولكن هل يمنحنا امتياز الكتابة إمكانيّة التغيير أو التفاوض؟ وهل تعتبر الكتابة في هذه السياقات ضربا من ضروب المقاومة لإنصاف الفئات التي تعاني من وضعيّات الهشاشة القسريّة والممنهجة؟ أم إنّنا نتجّه نحو مرئيّة جديدة يحظى بها "الباحث/ة المثقّف/ة" فتساهم في تجذير أكبر لذات قوى الهيمنة التي تخدم مصالح البيض وتبقي على ثنائيّة المركز لدول الشمال والهامش لدول الجنوب؟ وهل مازال للنسويّات في بلداننا "المنكوبة" أنفاس للاستمرار في مواجهة الإرهاق والإحباط؟ وهل ستعزّز هذه الموجة العنصريّة منطق الخلاص الجماعي لدينا، أم إنّنا أمام اختبار الوقوع في فخّ الفردانيّة في ظلّ انسداد السّبل؟

إنّ المشهد الذي يعكس السياق الحالي من بروز الممارسات العنصريّة في مقابل ظهور خطابات الإدانة والتجريم، قد يقودنا نحو التفكّر في المسارات النسويّة التي ننتهجها. فمن الضروري

---

[1] ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، ط. 1، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص. 43.

[2] Cecilia Vicuña, Language Is Migrant, FEATURED BLOGGER. https://www.poetryfoundation.org/

أن نتساءل عمّا إذا كانت مسألة تصنيفنا باعتبارنا نسويّات سوداوات أو كونيّات أو نسويّات ما بعد الاستعمار... منصفة لنا بوصفنا نساء، أم إننّا في وضعيّة تستدعي إعادة النظر في "التفكّك" الذي تعيشه النسويّات في العالم؟

لقد وضعتنا ظاهرة الهجرة أمام اختبار وأجبرتنا على التفكير في أفق النسويّة اليوم وفي مدى فاعليّتنا نحن النسويّات في مسارات دعم بعضنا البعض وتعزيز مبدأ التضامن النسوي العابر للحدود وللقارّات. فليست محاولات "إعمار" النسويّة ممكنة إذا لم نجتمع مجدّدا لمضافرة الجهود ولتجديد النفس النسوي ووضعه أمام مسؤوليّاته.

البيبليوغرافيا

إجابة وزير الخارجيّة التونسي نبيل عمّار حول الموقف العنصري الصادر عن رئاسة الجمهوريّة

الأمم المتحّدة، السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصّحة، السلام والكرامة،/ الأمم المتحدة.

الأمم المتحّدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مجموعة من الآثار السلبية تقوض جهود الحفاظ على السلام وتقليص الفقر وعدم المساواة في القارة الأفريقية،

بن سلامة البشير، الشخصيّة التونسيّة: خصائصها ومكوّناتها، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، 1974.

البيان الرسمي الصادر عن رئاسة الجمهوريّة بتاريخ 21 فيفري 2023

الترا تونس - فريق التحرير، جمعية النساء الديمقراطيات: مهاجرة تعرضت للاغتصاب من 4 أشخاص ولم تتمكن من التشكّي، 14-يوليو-2023، مهاجرة تعرضت للاغتصاب من 4 أشخاص ولم تتمكن من التشكّي

التقرير الوطني حول الإتجار بالأشخاص، عن الهيئة الوطنيّة لمكافحة الإتجار بالأشخاص،2021.

الحامدي إيمان، مهاجرو صفاقس... عقاب جماعي وسياسات تطهير وتجاهل، العربي الجديد، نشر في 8 جويلية 2023.

الديالمي عبد الصمد ، العنصرية ضد السود (9): العنصرية ضد السود في المغرب – سلسلة الجدران اللامرئية، نشر فى مجلة الأوان، العنصرية ضد السود في المغرب – سلسلة الجدران اللامرئية

ذويب هيفاء، من الشخصي إلى السياسي: النسوية وقضايا التحرّش في تونس،

الزريبي نسرين، تيرادو جوليا، 23 جانفي 1846: نهاية العبودية؟، انكفاضة العربيّة، 23 جانفي 2023، 23 جانفي 1846: نهاية العبوديّة في تونس؟

سبيفاك غاياتري تشا كرافورتي، هل يستطيع التابع أن يتكلم؟، ترجمة خالد حافظي، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط.1، 2020.

BorgeWietzke Frank, Poverty, Inequality, and Fertility: The Contribution of Demographic Change to Global Poverty Reduction, published in 24 February 2020

Boucher Manuel, La gauche et la race : Réflexions sur les marches de la dignité et les antis mouvements décoloniaux, Éditions L'Harmattan, 2 novembre 2018.

Colette Guillaumin, Pratique du pouvoir et idée de Nature (1)_L'appropriation des femmes, Féministes, No. 2, les corps appropriés février 1978

Elsa Dorlin, Black feminism, Anthologie du féminisme, la révolution du féminisme noire, l'Harmattan, PARIS 2008

Gestin Martine, Claude Mathieu-Nicole, Claude Lévi-Strauss et (toujours) l'échange des femmes: analyses formelles, discours, réalités empiriques, Dans Sous les sciences sociales, le genre (2010), pages 64 à 76,

Goffman Erving, Stigmate : Les usages sociaux des handicaps, Alain Kihm (trad.), Collection Le Sens commun (Paris : Ed. De Minuit, 1975).

Krais Beate, Autour du livre de Pierre Bourdieu La domination masculine, Dans Travail, genre et sociétés 1999/1 (N° 1), pages 214 à 221, Lobo Carlos, Les logiques de Derrida

Lüdtke Alf, La domination comme pratique sociale, Traduction d'Alexandra Oeser avec la collaboration de Fabien Jobard, Dans Sociétés contemporaines 2015/3-4 (N° 99-100), pages 17 à 63

سلايمية، أسماء، "حرقة" التونسيّات: تقسيم عادل للأمل والموت، نشر في المفكّرة القانونيّة بتاريخ 2022-09-03،

سويلم سعاد، الهجرة كقضيّة نسويّة، Friedrich-Ebert-Stiftung، المكتب الإقليمي للجندر والنسوية، نشر في 07.10.2022،

الفرشيشي خولة، الجميع يشتهي جسدي ويزدريه في آن، أن تكوني سوداء في تونس، موقع خطيرة، نشر بتاريخ 8 يوليو 2020، الجميع يشتهي جسدي ويزدريه في آن../

فوكو ميشال، المعرفة والسلطة، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1994.

مهاجرو-صفاقس-عقاب-جماعي-وسياسات-تطهير-وتجاهل

مهدي الجلاصي، ملف: قضية عمر العبيدي، سنوات من الإفلات من العقاب، 17 جانفي 2022، قضيّة عمر العبيدي: سنوات من الإفلات من العقاب/نواة.

نابلي ياسين، التعذيب في تونس: جريمة تتغذّى من ثقافة الإفلات من العقاب، موقع انكفاضة العربيّة، 22أفريل 2015،

نواة في دقيقة: فيديو: كيف لقنت تونس العالم درسا في التعامل مع المهاجرين، 12 جويلية 2023،

ونّاس المنصف، الشخصية التونسية، محاولة في فهم الشخصيّة العربيّة، الدار المتوسّطيّة للنشر، الطبعة الرابعة-2017.

يسني ياسين، وضع المرأة السوداء في المغرب بين وصمَي اللون والنوع الاجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نشر في 30 أكتوبر 2018

يسني ياسين، وضع المرأة السوداء في المغرب بين وصمَي اللون والنوع الاجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Lüdtke Alf, La domination comme pratique sociale, Traduction d'Alexandra Oeser avec la collaboration de Fabien Jobard, Dans Sociétés contemporaines 2015/3-4 (N° 99-100), pages 17 à 63

Patricia Hill Collins, Black Feminist Thought Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment, New York and London: Routledge, 2002.

Saul Mcleod, The black feminist movement: What is Black Feminism? Simply sociology, April 2023

Vicuña Cecilia, Language Is Migrant, FEATURED BLOGGER

05

مهاجرات إفريقيا جنوب الصّحراء" وسياسات الشّارع في مدينة صفاقس

خولة الفرشيشي

مقدّمة

في سياق عالمي تتزايد فيه حركة البشر وتتنامى فيه التدفّقات الهجريّة من بلدان الجنوب نحو بلدان الشمال الغنيّ، تحوّلت تونس منذ عقد إلى "بلد عبور" نحو أوروبا خاصة لمواطني دول إفريقيا جنوب الصحراء ضحايا حروب أهليّة مدمّرة وتحوّلات مناخيّة قاسية وفشل السياسات الاقتصاديّة في بلدانهم التي تعاني بدورها من استمرار شتّى ضروب الهيمنة الإمبريالية. وقد تضاعف مؤخّرا عدد المهاجرين الأفارقة في تونس بشكل لافت، إذْ تشير الإحصائيّات الرسمية إلى وجود 21 ألف مهاجر غير نظامي[1].

[1] تقرير المسح الوطني للهجرة 2021.

وتشكل النساء جزءا مهمّا من مشهد الهجرة، فقد ارتفعت نسبة مشاركتهنّ فيها تقريبا إلى النصف في حدود سنة 2000، وأكّدت بعض الإحصائيّات الدوليّة أنّ نسبة الإناث وصلت إلى حدود 49% من إجمالي الهجرات في جميع أنحاء العالم[1]، فيما لم نجد معطيات رسميّة حول عددهنّ في الهجرة غير النظاميّة. وبناء على ما سبق فإنّ الحلم بتحقيق مستقبل أفضل حتّى وإن اقتضى الأمر المغامرة لم يعد خيارا ذكوريّا بل شاركت النساءُ الرجالَ هذه المغامرة .

ولمجابهة تدفّقات الهجرة غير النظامية، توخى الاتّحاد الأوروبي سياسة تصدير الحدود التي تعتمد على مبدأ حراسة الحدود وتشديد إجراءات منع الهجرة غير النظاميّة واستقبال المرحّلين. وقد عمل على فرضها على بلدان شمال إفريقيا، ومن بينها تونس. فصارت فترة إقامة المهاجرين مطوّلة وظروف إقامتهم صعبة وباتوا يتعرّضون إلى تضييقات قانونيّة من السلطات المحليّة. وهذا ما فجّر نقاشا عموميّا تصاعدت فيه الخطابات العنصريّة والشعبويّة التي أصبحت تعزو المشكلات التي تعيشها البلاد إلى تدفّق المهاجرين الأفارقة.

وفي المقابل ينازع الخطاب الحقوقي سلطوية المؤسّسات الرسميّة من أجل فرض احترام حقوق المهاجرين وضمان حقّهم في وجود آمن لا سيّما وأنّهم باتوا جزءا من المشهد المديني في صفاقس التي تستقطب الكثير منهم وخاصّة الذين يشتغلون في أعمال هشّة بأجور بخسة وهو ما شكل "مجتمعا موازيا" على هامش المجتمع. وتمثّل النساء المهاجرات فاعلات رئيسيّات في مدينة صفاقس من خلال تطوير فعل اقتصادي موازٍ والعمل على احتلال المجال العامّ عبر استراتيجيّة "الانتهاك الهادئ للمعتاد". وتعتبر ساحة باب الجبلي المحاذية للمدينة العتيقة مجالهم الحيوي، وهي ساحة يستثمرها التجّار المهمّشون الذين يستغلون الرصيف لعرض سلعهم.

وفي هذا الصدد ينتصب بعض الأفارقة ومن بينهم النساء المهاجرات في رقعة أرض بلديّة مهجورة قرب ساحة باب الجبلي التي صارت سوقا غير نظاميّة. وهذا ما يجعلنا نفكّر في وضع

[1] Christine Catarino et Mirjana Morokvasic, Femmes, Genre, Migration et Mobilités, revue européenne des migrations internationales ; vol 21, n° 1, 2005, p. 7.

المهاجرات، ليس من منطلق كونهنّ ضحايا وإنّما من جهة رصد قدرتهنّ على "الفعل السياسي التحتي" أو ما تسمّيه جوديث بتلر judith butler، agentivité politique ، أي قدرة الفئات التابعة على المقاومة التحتيّة.

نتناول في هذه الورقة الهجرة النسائيّة في مدينة صفاقس ضمن سياق الأزمة التي طالت المهاجرين في أوّل شهر جويلية 2023 وما ترتّب عنها من عمليّات ترحيل جماعيّة وأعمال عنف. وسيرتكز عملنا على المهاجرات من منظور النوع الاجتماعي، ومن زاوية القدرة على الفعل، وذلك من خلال البحث في مساراتهن الفرديّة وتجاربهنّ الشخصيّة، والكيفيّة التي يتمثّلن بها مجتمع الاستقبال وتجربة الهجرة وآليّات التفاوض التي يعتمدنها ضمن نسق اجتماعي يقوم على الهيمنة والعنف الرمزي ضدّ الأقليّات المهاجرة.

الكلمات المفاتيح

مهاجرات جنوب الصحراء- الجندر- التمييز- العنصريّة -علاقات القوّة- علاقات الهيمنة، الاقتصاد الموازي.

منهجية البحث

تعتمد هذه الورقة المنهج الكيفي الذي يأخذ في الاعتبار تعاطف الباحثة مع المبحوثين و"التحلّي باليقظة "استجابة لنداء المفكرة الهندية Gayatri Chakravorty Spivak غاياتري شاكرافورتي سبيفاك التي نبّهت في نصّها "التمثيل الأدبي التابع في السياسات الثقافيّة" إلى ضرورة وعي الجماعات ذات السلطة الثقافيّة بوضعهم المهيمن أثناء التنظير بشأن الهويّات الثقافيّة[1]. بمعنى أن تتفهم الباحثة وجهة نظر المهاجرين وتأخذ في الاعتبار المعنى الذي يضفيه الفاعلون على فعلهم.

[1] غاياتري تشاكرافورتي سبيفاك، هل يستطيع التابع أن يتكلم؟، ترجمة خالد حافظي، ط. 1، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2020.

وسنعتمد في بحثنا على الجندر "باعتباره مقولة تحليليّة تمكّننا من تفكيك بنية العلاقات بين الجنسين، وفهم توزيع الأدوار الاجتماعيّة وتصنيف الصفات والقيم التي يحدّدها المجتمع لكلّ من الرجال والنساء"[1]، وكذلك على "النسويّة السوداء[2]" التي تتيح لنا فهم قضيّة اضطهاد النساء السود انطلاقا من تقاطع العرق والجنس والطبقة بعد رفض المنظّرات النسويّات السود منطلقات النسويّة البيضاء في تناول قضيّة النساء لأنّها منطلقات ليبرالية لا تخدم سوى فئة عرقيّة وثقافيّة من النساء.

وبالإضافة إلى ما سبق، نستأنس بدراسات "نسويّة ما بعد الاستعمار"[3]، التي تنتقد هيمنة الخطاب الكولونيالي على النشاط النسوي، وتسعى إلى تمثيل تجارب النساء والمجموعات المهمّشة في الجنوب انطلاقا من الخلفيّات العرقيّة والثقافيّة والدينيّة. وبناء على ذلك سنتيح للمهاجرات فرصة الكلام عن تجاربتهنّ كما يتمثّلنها وكما يروينها، لفهم الرهانات الفرديّة والذاتيّة المرتبطة بتجربتهنّ بصفتهنّ مهاجرات.

[1] آمال قرامي، النساء والإرهاب، دراسة جندرية، بمشاركة منية العرفاوي، ط. 1، دار مسكيلياني، تونس، 2017 ص. 7 (تقديم أمال قرامي).

[2] Saul Mcleod; PhD, Article The black feminist mouvement: what is black feminism, simply sociology, April 2023.
https://simplysociology.com/black-feminism.html

[3] Melek Kaymaz Mert, Postcolonial Feminist Theory: The case of India, Uluslarasi Insan Calismari Dergisi International journal of human Studies, 2022
https://www.researchgate.net/publication/361711022_Postcolonial_Feminist_Theory_The_Case_of_India

سياسات الشارع والاقتصاد الموازي

دحض المفكّر الإيراني أصف بيات المقولة الغربيّة حول اعتبار الشارع في المدن العربيّة شارعا غير عقلاني وذهب إلى القول إنّه شارع سياسي[1] إذ أصبح رهانا للصراع الذي تخوضه الفئات المقصية والمتضررة من السياسات الاقتصاديّة من أجل تحويله إلى فضاء للحصول على مورد رزق. فقبل سنوات قليلة، لم تعرف ساحة باب جامع سيدي اللخمي والمتكوّنة من موقف سيّارات وباحة الجامع تجمّعا اقتصاديا موازيا لفئة المهاجرين لاسيّما المهاجرات اللاّئي تطوّر عددهن في السنوات الأخيرة رغم أنّ تونس قد عرفت منذ ما يقارب ثلاثين عاما هجرة المهاجرات الإفريقيّات نتيجة تردّي الأوضاع السياسيّة والأمنية في أوطانهنّ[2]. وقد اعتمدت هؤلاء المهاجرات على الاقتصاد الموازي كنشاط غير رسمي عبر عملية "الزحف الهادئ". فالأسر والأفراد يسعون للحصول على الضرورات الأساسية (...) بطريقة النفس الطويل حتى وإن كانت غير قانونية"[3]. ونقصد هنا أنّ المهاجرات استطعن امتلاك مساحة من المجال العامّ من أجل البقاء وتحسين حياتهنّ من خلال فعل جمعي مرحلي وتلقائي لا يخضع لقيادة أو أيديولوجيا.

وقد تقاسمت المهاجرات ساحة البلدية المهجورة والمحاذية لجامع سيدي اللخمي مع بقيّة المهاجرين لممارسة نشاطهن الاقتصادي وهو مكان يتميّز بحركية كبيرة. فتعرض المهاجرات بضائعهنّ المستوردة من أوطانهنّ الأصليّة سواء التي جلبنها معهن أو التي قمن بشرائها من حديثات الهجرة. وتتنوّع السلع بين كسكسي إفريقي، وبقوليّات متنوعة، وأكياس شاي، ومساحيق تجميل، إلى جانب الإكسسوارات، وأكلات حاضرة ومجهزة في بيوتهن لبيعها لعموم المهاجرين. وتقوم بعضهنّ بتقديم بعض خدمات التجميل كتركيب الأظافر والضفائر الإفريقيّة وعمليّة نزع الشعر للنساء المهاجرات بشكل علني وذلك ضمن حيّز جغرافي لا يمكن تجاوزه.

---

[1] أصف بيات، الحياة سياسة: كيف يغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014.

[2] هاجر عرايسية، العنف المسلط على المهاجرات أصيلات جنوب الصحراء في تونس، مؤلف البحث عن الكرامة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ديسمبر 2019. ص. 108.

[3] أصف بيات، مرجع مذكور، ص. 430.

وقبلت المهاجرات بسلطة المجتمع المحلي وعمليّة الهيمنة التي مارسها عليهنّ من خلال فرض الانفصال الطوعي عن بقيّة التجمعات التجاريّة المحليّة الموازية في المدينة العتيقة والتزامهنّ بحدود ساحة باب الجبلي والبقاء في مجال محدّد سلفا صحبة أزواجهنّ وأطفالهن. ويعدّ قبول المهاجرات خضوعا لهيمنة أصحاب السلطة. فالاعتراف بالحدود بين المهيمنين والمهيمن عليهم يتمّ عبر قبولهم [أي المهيمن عليهم] الضمني بالحدود المفروضة[1]. ولكن، في المقابل، نجد محاولة للخرق، إذ خلق المهاجرون هويّة سوقهم الموازي فهو سوق إفريقي يعرض السلع والخدمات، وهو أيضا مكان يمثّل فرصة لقاء بين المهاجرين. وبذلك فإنّ بناء العلاقات داخل فضاءات المهاجرين يشكّل ضربا من ضروب تخفيف الغربة وإنشاء تضامنات داخل مجتمع الهجرة.

وقد كشف التوزيع المكاني للسوق الموازية عن بنية العلاقات بين المجتمع المحلّي ومجتمع الدراسة. لقد لاحظنا من خلال المعطيات والمقابلات التي قمنا بها مع عيّنة من المهاجرات، أنّ المعيش اليومي لهذه الفئة جعلها تعيش بعض أشكال التمييز والعنصريّة رغم محاولة المهاجرات الالتزام بتنظيف المكان وتجنّب المشاكل مع المواطنين التونسيّين.

عنصرية المعيش اليومي: علاقات القوّة والهيمنة

رغم انعزال المهاجرات في ساحة باب الجبلي "عزلة محمولة"، وفق عبارة الباحثة المابعد كولونياليّة ليلى أبو لغد وممارستهنّ نشاطا اقتصاديّا بعيدا عن التجّار المحليّين، فإنّهن يتعرضن إلى جملة من الممارسات العنصريّة، بسبب لون بشرتهنّ السوداء من جهة، ووضعهنّ كنساء ومهاجرات غير نظاميّات وفقيرات من جهة أخرى. وفي هذا السياق تذهب الكاتبة الأمريكيّة بيل هوكس Bell Hooks إلى أنّ تقاطع الطبقة والجنس والعرق كان سببا رئيسيّا في تهميش النساء السوداوات ودافعا لاضطهادهنّ واستغلالهنّ[2].

[1] بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة سلمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، لبنان، 2009، ص. 67.

[2] Bell Hook.TALKING BLACK, Thinking black, Edition Between the lines, 1988, p. 55 lines p. 55.

إنّ هذه الممارسات التمييزيّة تنبع في نظرنا، من قيم مجتمعية وهي ليست حكرا على الذكور من المجتمع المحليّ. وحسب أقوال المشاركات فإن بعض التونسيّات يمارسن العنصريّة على المهاجرين سواء أكانوا نساء أو رجالا أو أطفالا بسبب الاختلاف العرقي والثقافي، إذ تعبّر بعض التونسيّات عن عنصريتهنّ ضدّ هذه الفئة بإطلاق الشتائم أو بتوجيه نظرات الازدراء كما تتجنّب البعض منهنّ المشي إلى جانب المهاجرين/ات في الطريق نفسه وكأنّهم مصدر خطر. في هذا السياق تقول بيل هوكس في مقدّمة كتابها "النسوية للجميع: سياسة شغوفة": "نشأنا اجتماعيا ومنذ الولادة على تقبّل التحيّز الجنسي فكرة وممارسة ونتيجة لتلك الفطرة الاجتماعيّة أصبحت المرأة متحيّزة جنسيّا كالرجل"[1].

وبناء على ذلك لا يمكن فصل العنصريّة في هذا السّياق عن ثلاثيّة العرق والطبقة والجندر، إذ تعيش السوداء واقع العنصريّة من منطلق لونها في مجتمع يؤمن أنّ الأبيض يمثّل "لون المهيمنين فيما يشكلّ اللون الأسود لون المهيمن عليهم"[2]، وهو ما يخلق التراتبيّة العنصريّة بين التونسيّين والمهاجرات. إضافة إلى تراتبيّة طبقيّة يشهد عليها وضع الهشاشة الاقتصاديّة للمهاجرات، ممّا يحوّلهنّ إلى أشياء يمتلكها الرجال والنساء في منازلهم. فضلا عن ظهور تراتبيّة جندريّة تضع المهاجرات موضعا دونيّا وتخضعهنّ للرجال التونسيّين من جهة، وللمهاجرين من جهة أخرى[3].

والملاحظ أنّ هذه العلاقات قائمة على الصراع والقوّة وينجم عنها ظهور مشاعر الشكّ وفقدان الثقة في النفس لدى المهاجرات. وقد لاحظنا بالفعل، خوف عيّنة البحث[4] من الحديث معنا عند

---

[1] بيل هوكس، نسويّة للجميع، ترجمة منير عليمي، ط.1، منشورات جدل، الكويت، 2022، ص. 6.

[2] Elsa Dorlin, dir. Black feminism, anthologie du féminisme, la révolution du féminisme africain-américain, Éd., L'Harmattan, Paris, 2008, p. 25.

[3] تتشابه وضعيّة بعض النساء التونسيّات مع المهاجرات فهنّ يخضعن لسلطة المجتمع البطريركي المحكوم بعلاقات القوّة والهيمنة الذكورية. في هذا السياق تُستغلّ عاملات الفلاحة من طرف الوسيط الذي يقتسم معهنّ نسبة من أجرتهنّ مقابل التنقّل في ظروف مهينة وتعمل العاملات ساعات عمل طويلة ودون حماية أو ضمان اجتماعي مقابل 15 دينار كأجر يومي في أقصى الحالات.

[4] تراوح سنّ المهاجرات بين 18 و40 سنة، بعضهنّ دخلن بطريقة قانونية بجواز سفر، بينما دخل البعض الآخر تهريبا عبر الحدود التونسيّة مع دول الجوار: ليبيا والجزائر.

طرح موضوع العنصريّة في ظلّ تنامي الخطابات الرافضة لوجود المهاجرين. فوعيهنّ بأنّهنّ غريبات ومرفوضات عزّز مشاعر الخوف والشكّ لديهنّ، فصرن يواجهن ذلك بالصمت. وهنا نستحضر سؤال الهنديّة سبيفاك "هل يستطيع التابع أن يتكلّم؟ ما الذي يجب على النخبة فعله لمراقبة استمرار التابع؟ تبدو مسألة المرأة أكثر إشكالية في هذا السياق"[1].

إنّنا إزاء صورة نمطية للمهاجرات الإفريقيات في المخيال الجمعي، فهنّ نساء لا قيمة لهنّ بسبب لونهنّ الأسود وفقرهنّ وهو ما يساعد على استعبادهنّ بسهولة. ولذا فنحن في أشدّ الحاجة إلى إسماع صوت التابع الذي تحوّل هنا إلى مهاجرة تقدّم شهاداتها. فقبل يومين من عمليّة الترحيل الجماعيّة (5 جويلية 2023) التي قام بها السكّان للمهاجرين الأفارقة من مدينة صفاقس، كانت فئة المستجوبات قد استشعرت الخطر قبل حدوثه، وبينما كنّا بصدد استجوابهنّ تعرضنا إلى بعض المواقف العنصريّة، إذ حاول بعض المواطنين إثناءنا عن جمع الشهادات والحديث مع المهاجرات، بقولهم "اش تعمل مع الوصفان" أو "ما تقعدش معاهم راهم مرضى بالسيدا والسلّ"[2]. وهنا نشير إلى أنّ البحث قد تزامن مع الأحداث الأخيرة التي طالت المهاجرين، وهو ما جعلنا نعيش الأحداث من الداخل ونتأثّر بمواقف العنصرية تأثّرا مباشرا، فنحن لا نكتفي بنقل الشهادات بل كنّا جزءا من الأحداث التي انتهت بطرد السكّان للمهاجرين والمهاجرات.

لقد عزّزت الوضعية الهشّة لفئة المهاجرات رواج الأفكار العنصريّة ضدّهن وساهمت في تشكيل حياتهنّ اليوميّة. فقد تعرّضن للعنف من قبل الرجال والنساء كرمي الحجارة عليهنّ والتحرّش بهنّ في الشارع. وفي هذا الإطار أفادتنا مهاجرة من غينيا متزوّجة أنّها تتحمّل كلّ الصعوبات ومن بينها العنصرية لأنّها لا ترغب في افتعال المشاكل رغم أنّها السّمة الرّئيسية لحياتها في مدينة صفاقس. تقول: "وجودي مؤقّت في تونس لا أرغب في البقاء طويلا، كلّ ما يهمّني الآن الالتحاق

[1] غاياتري تشاكرافورتي سبيفاك، هل يستطيع التابع أن يتكلّم؟، ترجمة خالد حافظي، ط. 1، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2020، ص. 77.

[2] مقابلة بتاريخ 3 جويلية 2023 استغرقت المقابلة 20 دقيقة.

بزوجي في إيطاليا، أتحمّل يوميّا صعوبات العيش ورفض التونسيّين لوجودنا. يرفض بعضهم تقاسم سيّارة الأجرة معنا وكأنّنا خطر يهدّد سلامتهم الجسديّة"[1].

والجدير بالذكر أنّ هذا الرفض المجتمعي للمهاجرين الذي كان بتواطؤ سياسي، قد ساهم في خلق ممارسات عنصريّة جديدة لم نشهدها سابقا مثل التشهير بالمهاجرين ونشر صورهم بطريقة ساخرة في وسائل التواصل الاجتماعي مرفقة بتعليقات من قبيل "غزوانا الوصفان، تونس ولات كحلة" ووصل الأمر إلى رفض التنقّل المشترك معهم وغيرها من الممارسات العنصريّة.

ولا يختلف رأي مهاجرة أخرى من سيراليون (مطلّقة) عن رأي المستجوبة الأولى، فالمجتمع التونسي عنصريّ حسب تعبيرها، وقد سبق أن تعرّضتْ للعنف المادّي واللفظي أكثر من مرّة قبل أن تلتحق بالعمل في السّوق كبائعة أطعمة جاهزة للمهاجرين. وقد كانت المبحوثة تعمل في مطعم بمدينة صفاقس وتتلقّى مرتّبا في حدود 500 د مقابل عشر ساعات عمل يوميا، وبالإضافة إلى الاستغلال عانت حسب قولها من العنصريّة سواء من طرف زملائها أو من الزبائن، رغم أنّ عملها يقتصر على التنظيف.

وتروي مهاجرة إيفواريّة[2] (أمّ عزباء) تجربتها فهي تعيش العنصريّة من خلال نظرات الازدراء والخطابات العنصريّة مثل توجيه شتائم عنصريّة بسبب لونها. ولكنّ لم يصل الأمر إلى العنف المادي. وأكّدت بعض المهاجرات الإيفواريّات أنّ مرافقة أزواجهنّ لهنّ في الفضاء العامّ قد حماهنّ من العنف المادّي أثناء تنقلهنّ. ولكنّهن في المقابل يعشن العنصريّة صحبة أزواجهنّ من خلال نظرات الاستعلاء والرفض التي يطلقها التونسيّون ضدّهم.

تقاوم المهاجرات عمليّات إخضاعهنّ في سوق باب الجبلي مستقويات بحضور المهاجرين، كما ترفض بعضهنّ بيع منتوجاتها احتجاجا على التراتبيّة اللونيّة والعنصريّة[3]. فتعمد بعض

---

[1] مقابلة بتاريخ 3 جويلية 2023 استغرقت المقابلة 20 دقيقة.

[2] مقابلة يوم 4 جويلية 2023 استغرقت المقابلة 15 دقيقة.

[3] انظر مقال أميرة اليعقوبي.

المهاجرات إلى مبادلة التراتبيّات بضرب من العنف اللفظي، وبعضهنّ حفظن الكلام البذيء التونسي الذي وجّه إليهنّ سابقا فأصبحن يستعملنه كردّ فعل على العنف الموجّه ضدهنّ.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ تمثّلات التونسيّين والتونسيّات للسوداوات، تقوم على الإقصاء والازدراء واعتبار المهاجرات أجسادا قملة تحمل مرض نقص المناعة، وهو ما يؤسّس لعدائيّة تجاههنّ. غير أنّ بعض المهاجرات اللّاتي يتحدّثن العربيّة ويلبسن الحجاب ويرتدن المساجد يوم الجمعة وفي شهر رمضان قد وجدن في بنيتي اللّغة والدّين ما خفّف أحيانا من حدّة العنصرية تجاههنّ. وفي هذا السياق، تقول مهاجرة تشاديّة أنّ الحديث بالعربية ولبسها للحجاب خفّف من الممارسات العنصريّة خاصّة في المناسبات الدينيّة مثل شهر رمضان. وهو ما تؤكّده مهاجرة سودانية مضيفة أنّ التونسيّين والتونسيّات يعاملونها بصفتها إفريقيّة لا عربيّة، بسبب لون بشرتها، ولكن حديثها بالعربيّة منحها بعض الأفضليّة على بقيّة المهاجرات الإفريقيّات في مواقف محدّدة.

وقد بيّنت أغلب الشهادات أنّ أجساد المهاجرات وذواتهنّ لها خلفيّات ثقافيّة تكرّس دونيّتها. ويظهر وجه الدونيّة في سوق العمل إذ أنّهن يعملن طيلة ساعات طويلة مقابل أجور زهيدة ودون تغطية اجتماعية، وتُمارَس عليهنّ العنصريّة بسبب لونهنّ وجندرهنّ في إشارة إلى تقاطع الجندر والعنصر والطبقة، وهيكلة العلاقات مع التونسيّين وفق نظام هيمنة عنصري.

غير أنّ المهاجرات لا تخضعن دون إيجاد نظم حماية لأنفسهنّ، سواء كانت بحثا عن حماية الزوج لزوجته، أو حماية الرجال الذين يتقاسمون مع المهاجرات تجمّعا هجريّا واحدا، أو التحرّك ضمن مجموعات. وفي هذا السياق، تتحاشى النساء التحرّك وحيدات خارج السوق الإفريقي، وقد لاحظنا أنّهن يتحرّكن ضمن مجموعات صغيرة ربّما يعود هذا إلى شعورهن المتزايد بالرفض، لذلك يحاولن خلق نوع من أنواع الحماية الذاتيّة. ولا يقتصر هذا السلوك الحمائي على النساء المهاجرات فقط، بل يمارسه المهاجرون الرجال أيضا.

ولم نلاحظ طيلة وجودنا بالسوق الموازية إقبال التونسيين على البضائع الإفريقيّة، بل كانت عملية البيع والشراء تتمّ ضمن مجتمع المهاجرين من مختلف الجنسيّات الإفريقية، فيما يقبل

المهاجرون على المطاعم والمقاهي والمحلاّت التجاريّة القريبة من السوق لشراء ما يلزمهم ثمّ العودة إلى (ساحة الأفارقة). ويمكن أن نفسّر رفض السكان شراء المنتوجات الإفريقيّة ولو كان ذلك على سبيل اكتشاف ثقافة مغايرة، بدخلنتهم لفكرة العنصريّة التي تقوم على جملة من المواقف السلبيّة من الآخر، وهو ما يخلق التمييز والتراتبيّة. وقد لاحظنا أنّ عيّنة البحث تدخلن بدورها الرفض المجتمعي لوجودها بسبب شيوع ممارسات التمييز. وفي هذا المعنى فتقول مهاجرة ماليّة: "كثيرا ما أحسّ بأنّي مرفوضة، أرى هذا في نظرات البعض، وأحيانا في كلماتهم، وكثيرون يتجنّبون الوقوف بجانبي عند شراء بعض الحاجيات". وفي الشهادة تأكيد على وعي المهاجرة بمكانتها الهامشية عند التونسيّين.

وتعكس لغة الجسد تجربة المهاجرة السوداء مع العنصريّة التي تبدأ برفض الآخر من خلال النظرة وصولا إلى الأفعال الماديّة، إذ يتحاشى بعض الباعة لمس يدها لتسلمّ المال أو يتحاشاها المسافرون في وسائل النقل والأماكن العامة. وفي هذا السياق يقول الفيلسوف الفرنسي إتيان باليبار Etienne Balibar إنّ العنصريّة ظاهرة اجتماعية تهدف أساسا إلى "تنقية الجسد الاجتماعي من أجل المحافظة على الهويّة"[1]، وذلك من خلال جملة من الممارسات العنصريّة مثل "العنف، التعصّب، والإذلال والاستغلال"[2].

يرفض المجتمع المحلّي فئة المهاجرين بشكل عامّ، والمهاجرات بصفة خاصّة لأنّهنّ يشكلن خطرا داهما بسبب الإنجاب الذي يهدّد التركيبة الديمغرافيّة وهي العبارة التي وردت في خطاب رئيس الجمهوريّة والتي وجدت رواجا في بعض الأوساط. وللتأكّد ممّا يشاع بين الناس، انتقلنا إلى قسم الولادات بمستشفى الحبيب بورقيبة في صفاقس، وسألنا بعض المسؤولين عن نسبة الولادات في صفوف المهاجرات فكانت الإجابة بأنّه ليس هناك إحصائيّات رسميّة، ولكنّها في كلّ الأحوال، لم تبلغ

[1] Etienne Balibar et Immanuel Wallerrstein, Race, Nation, Classe, Les identités ambiguës, Édition la Découverte, Paris, 2007, p. 25

[2] المرجع السابق ص. 25.

العدد الذي تتناقله الألسن في الأوساط المحليّة[1]. وفي المجمل فإنّ العنصريّة حاضرة في تفاصيل الحياة اليوميّة للمهاجرات في تونس. وهنّ ضحايا تمييز جندري داخل مجتمعاتهنّ، وضحايا أشكال أخرى من التمييز تظهر في الفضاءات العموميّة ومنها فضاء العمل. وتؤكّد الناشطة الحقوقيّة والمحامية نعمة النصيري استفحال ظاهرة التمييز العنصري فتقو: "إنّ المهاجرات في حالة تهجير قسري وقد تعرّضن للتجويع والعنف مع أطفالهنّ كما تعرّض بعضهنّ إلى الاغتصاب في الشارع وداخل مراكز الإيواء العموميّة. كما تمّ تسجيل حالات وفاة في صفوفهنّ بسبب سوء التغذية والعطش"[2].

لقد كشفت الشهادات التي قمنا بتجميعها أنّ العنصرية هي واقع يومي للمهاجرين والمهاجرات، بتعلّة الصعوبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة ونقص المواد الأساسيّة وتحميل المهاجرين سبب النقص، وهو ما تسمّيه آمال قرامي "العنصرية الجديدة التي تتذرّع بالأزمة الاقتصادية لتحويل الممارسات العنصريّة من المضمر إلى المعلن"[3]. وهو ما يجعلنا نفهم اشتراك المئات من السكان في عمليّات الترحيل وممارسة العنف ضدّ المهاجرين بتواطؤ ضمني من أجهزة الدولة، وهو عنف اتّخذ أشكالا متنوّعة.

الاقتصاد الموازي والاستغلال المضاعف للمهاجرات

عندما تُطرح الأدوار الجندريّة للمهاجرات نقف أمام تصوّرات مسقطة عن النساء بشكل عامّ، لتُوظّف في سياقات مهيمنة تتناول النظرة الغربيّة إزاء النساء والعنف الذكوري والثقافة الأبويّة. لذا اخترنا في هذا المحور، تفكيك الحدود والبنى التي تكرّس الهيمنة والسيطرة على أجساد النساء باستحضار المعطى السياسي، فالأمر هنا يتجاوز النظام البطريركي أو الثقافة الذكوريّة ليشمل

[1] قمنا بزيارة مستشفى الحبيب بورقيبة يوم 4 جويلية ولم نجد سوى حالة ولادة واحدة وتحدّثنا مع العاملين هناك وقد أكّدوا لنا أنّ نسبة الولادات ليست عالية كما يروّج.

[2] مقابلة بتاريخ 19 جويلية استغرقت المقابلة نصف ساعة.

[3] آمال قرامي، مقال كيف أصبحت الممارسات العنصرية مدعاة للتفاخر بين التونسيّين، جريدة المغرب، 14 جويلية 2023.

"العنف البنيوي الناتج عن عدم المساواة العالميّة وعن الحروب وعن انعدام الحقوق اليوميّة للنساء في الغذاء والمأوى العائلي"[1].

إنّ الحضور المؤنّث للمهاجرات غير النظاميّات في مدينة صفاقس يعكس في حقيقة الأمر وضعهنّ الدوني، بصفتهنّ نساء من درجة ثانية. وتتأسّس هذه الدونيّة على ثلاثة أسباب. أوّلها وضع المهاجرات غير القانوني، وعنصرهنّ الإفريقي الأسود ثانيا، وجندرهنّ النسائي ثالثا. فقد تعرّضت بعض المستجوبات إلى صعوبات كبيرة في العيش في بلد الاستقبال بسبب ضعف علاقاتهنّ مع شبكات الهجرة، والتي يعرفها دوجلاس ماسي Douglas Massey بأنّها "مجموعة الصلات المتبادلة بين المهاجرين"[2]، أي علاقات الصداقة أو القرابة. على أنّ مهاجرات أخريات استفدن من علاقاتهنّ في بلد العبور سواء من أفراد من العائلة سبقوهن إلى الاستقرار في تونس، أو من خلال العلاقات الناشئة بعد الهجرة، فحصلن على العمل والسكن في وقت أسرع. وهو ما يشير إلى أمرين قيّمين: أوّلهما أنّ المهاجرات تحتجن دعما من داخل تونس لتحقيق أمنهنّ وسلامتهنّ الجسديّة والقيام بنشاط اقتصادي، وثانيهما أنّ مجتمعات المهاجرين تمكّنت من تطوير علاقات تضامنيّة بينها لتخفيف عبء الواقع التمييزي.

والملاحظ أنّ المستجوبات لم تقطعن علاقاتهنّ بأسرهنّ في بلدانهنّ الأصليّة، فبعضهنّ يرسلن بعض الأموال فيما تعجز أخريات عن الإيفاء بمسؤولياتهنّ تجاه أسرهنّ بسبب ضنك العيش. وتدفعنا هذه التجارب المختلفة إلى إدراك أنّنا لسنا أمام أنموذج واحد للمرأة الإفريقيّة المهاجرة، بل أمام مجموعة من الذوات المختلفة لكلّ منها تجربتها وخبراتها. ولعلّ ظروف العمل ومشاقّه هي عوامل حاسمة في تنويع خبرات المهاجرات وتعدّد أشكال تدبيرهنّ ليومياتهنّ. إذ عملت بعض

[1] ليلى أبو لغد، هل تحتاج المرأة المسلمة إلى إنقاذ، المجلّة العربيّة للدراسات الأنثربولوجيّة المعاصرة، مركز فاعلون، العدد الأول، الجزائر، مارس 2015، ص. ص. 187-209. ترجمة جهاد الحاج سالم.

[2] Jean Louis, « Étude migration Féminine Entre Les Pays MEDA et l'UE, Projet Régional » Eromed Migration 2 (2008- 2011) Dirige par GIZ ICMPD, FIIAPP, Université Of Sussex.

المهاجرات في أعمال تنظيف المنازل والمطاعم[1]، والتحقت أخريات بالسوق لممارسة نشاطهنّ الخاصّ في ساحة باب الجبلي، وتتراوح الأجور الشهرية بين 400د و600د حسب إجابات معظم المستجوبات فيما يتراوح الدخل اليومي للبائعات بين 10 و30 دينارا يوميا.

وتؤكّد الناشطة الحقوقيّة والمحامية "حميدة الشايب"[2] استغلال المهاجرات في العمل، فحسب الشهادات التي اطّلعت عليها، فإنّ الكثيرات يعملن في وضعيّة سيّئة وغير إنسانيّة وتمارس ضدهنّ العنصريّة بسبب لونهنّ، كما تُحرم العاملة من مرتّبها الشهري لمدّة تصل إلى ستّة أشهر ويذهب إلى الوسيط الذي قام بجلبها من بلادها. وتضيف الشايب أنّ العاملات في المطاعم يتعرّضن للاستغلال، ويعملن لساعات طويلة (من الساعة السادسة صباحا إلى الساعة الثامنة ليلا) مقابل أجر زهيد، وتخاف المهاجرات من تقديم شكايات ضدّ أصحاب العمل خوفا من السجن بتهمة الإقامة غير القانونيّة أو دخول التراب التونسي خلسة.

لقد تضافرت عدّة عوامل أدّت إلى تهميش المهاجرات واستعبادهنّ؛ فهنّ ضحايا صورتهنّ النمطيّة المرتبطة أساسا "بشخصيّة "العامل المهاجر المطيع الذي ينجز مهمّته دون شكوى ولا يعرف حقوقه[3]" لقد تحدّثت بعض التقارير الصحفيّة[4] عن استعباد العاملات المنزليّات من المهاجرات وذلك بعد بيعهنّ لعائلات تونسيّة مقابل أجر شهريّ زهيدلا يتجاوز ثلاثمائة وخمسين دينارا تونسيّا مع ساعات عمل قد تتجاوز 14 ساعة يوميّا. ولا تتوقّف دائرة الاستغلال للمهاجرات عند حدود العمل وحسب، بل تنتقل أيضا إلى السكن فقد صرّحت بعضهنّ أنّ أصحاب الشقق يستغلّون أوضاعهنّ فيضاعفون أسعار الكراء، وهو ما يجعل الكثيرات مضطرّات إلى تقاسم البيت مع أعداد

---

[1] ولا يقتصر استغلال النساء اقتصاديّا على المهاجرات، بل طال أيضا التونسيّات، فحسب دراسة أجرتها جمعيّة النساء الديمقراطيّات حول العاملات المنزليّات عام 2020، لا تخضع عمالة المعينات المنزليّات لشروط العمل اللائق (التمتّع بالعطل، الحماية من المواد الكيميائيّة أثناء العمل) إضافة إلى ضعف أجور هذه الفئة والتي تتروح بين أقلّ من 400 و600 دينار، يعود هذا إلى الاستغلال الجندري والطبقي إلى المرأة بشكل عامّ بغضّ النظر عن كونها سوداء أو أجنبيّة.

[2] مقابلة بتاريخ 19 جويلية 2023 استغرقت 35 دقيقة.

[3] Philippe Bataille, LE RACISME AU TRAVAIL, Édition La Découverte, Paris, 1997, p. 43.

[4] تحقيق شجرة الحرقة التي تخفي بزنس شبكات الاتّجار بالمهاجرين الأفارقة، موقع الكتيبة بتاريخ 10 جويلية 2023.

كبيرة تفوق أحيانا عشرة أشخاص (عائلات أو أفراد) وذلك بعد تفتت مفهوم العائلة (بصفتها وحدة إنتاجيّة مكتفية ذاتيّا).

إنّ السلسلة الطويلة من حالات الاضطهاد والعنصرية والاستغلال التي تعاني منها المهاجرات في مدينة صفاقس جعلهنّ منغلقات على أنفسهنّ يبحثن عن الخلاص والمساعدة في أوساطهنّ وهو ما عزّز علاقات التضامن بينهنّ.

تضامن نسائي

تروي مهاجرة إيفواريّة أنّها لجأت إلى العمل في السوق بدعم من مواطنتها من بلدها الأصلي وذلك بعد طردها من العمل من إحدى المطاعم. فكان دعم زميلتها دافعا للاستمرار حسب قولها، تقول المهاجرة *"نشترك في الحال نفسه ومصيرنا واحد لذلك كثيرا ما أدعمها وتدعمني"*. وعن كيفيّة دعمها قالت أنّها سهّلت عملها في السوق بحكم أسبقيّة إقامتها في المدينة، كما مكّنتها من خلال شبكة علاقاتها وبحكم أقدميّتها في المدينة من جمع البضائع وشرائها من مهاجرات أخريّات.

قد لا تعرف بعض المستجوبات شيئا عن "الرابطة الأختيّة"[1]، ولكنّهن يمارسنها بشكل تلقائي وعفوي، فالمهاجرات يدعمن نظيراتهنّ من نفس الجنسيّة والدين، فيتقاسمن إيجار بيت واحد ويمكن أن ترعى النساء أطفال زميلاتهنّ أثناء غيابهنّ عن المنزل أو انشغالهنّ بالعمل في السوق، كما أنّهنّ يتشاركن أعباء المهامّ المنزليّة ويتحدّثن أيضا لغاتهنّ ولهجاتهنّ الإفريقيّة للتواصل فيما بينهنّ ويطبخن الأكلات الإفريقيّة ويتقاسمنها مع المهاجرين في الأعياد الخاصّة بهنّ أو في الحفلات الخاصّة.

ولئن لاحظنا مشاعر الازدراء الذي تتعرّض له المهاجرة خارج مجتمع المهاجرين بسبب جنسها ولونها وعرقها، فإنّ الدخول إلى حدود عالمها (نقصد هنا ساحة باب الجبلي) يسمح لها

[1] بيل هوكس، مقال الأختيّة التضامن السياسي بين النساء، ترجمة مايا البوطي، موقع الجمهورية نت، 21 ديسمبر 2021.

بتجاوز ولو مؤقّتا نظرات الرفض وممارسات العنصريّة من خلال التحامها مع زميلاتها والحديث معهّن وتبادل الحديث بلهجة إفريقيّة.

ورغم الأوضاع الصعبة والهشّة التي تعيشها المهاجرات فإنّهن جعلن من خدمات التجميل التي يقدمنها بمقابل أو دون مقابل في المناسبات والأعياد الخاصّة بهنّ، بمثابة ساحة مقاومة لإثبات هوياتهنّ، فالجسد الأسود الموصوم بنعوت سلبيّة في الخارج يصبح مثمنا وذا قيمة في مجتمع المهاجرات. إنّهنّ يحيين وجودهنّ غير المرئي، فتصبح الضفائر الإفريقيّة عنوان هويّة ومقاومة ويتحوّل التضامن والتعاطف والرعاية إلى رصيد يومي للمقاومة وقيم أساسيّة في مجتمع المهاجرين.

لقد ارتبطت الأعمال الرعائيّة ثقافيّا بالنساء، فأظهرت المهاجرات مشاعر العطف والاهتمام ومارسن أفعال الرعاية للرجال وعزّز ذلك من قدرتهنّ على المقاومة. وتتجاوز العلاقة بين الراعي والمرعي حدود المسؤوليّات التي حدّدتها الثقافة وبنى الهيمنة الذكوريّة، لتصبح هامشا لمحاولة استرداد الذات في مجتمع تحسّ فيه المرأة بأنّها غريبة وغير مرحبّ بها. تروي مهاجرة إيفواريّة أنّ تقاسمها الأعمال الرعائيّة مع زميلاتها ومشاركتها في إحياء الأعياد وطبخ الأكلات المحليّة في مجتمع المهاجرين يخفّف من حدّة الغربة. إنّ ما سمّته المهاجرة الايفوارية تخفيف حدّة الغربة هو في حقيقة الأمر فعل مقاومة واستمرار. فتقوية أواصر التعاون بين المهاجرات والمحافظة على علاقات التواصل بينهنّ هو فعل مقاومة "فغالبا ما تعمد المجموعات المستضعفة إلى تنشئة أعضائها على استراتيجيّات بقاء تهدف إلى تفعيل المقاومة الجماعيّة[1]". وفي هذا السياق توحدّت جهود المهاجرات بقطع النظر عن جنسياتهنّ في دعم المهاجرين والمهاجرات، فبعد جريمة القتل التي حدثت في طريق المهديّة، لاحظنا صبيحة يوم الأربعاء 5 جويلية 2023 (بداية حملات الترحيل الجماعيّة التي بدأها سكّان صفاقس) تضامن المهاجرين نساء ورجالا، وعاينّا تقاسم بعض المجموعات للخبز والماء فيما بينها في ساحة باب الجبلي وتنظيف جراح بعض الذين تعرّضوا للعنف. وهكذا نتبيّن أنّه رغم

[1] مرام التبيني، أعمال الرعاية المجتمعيّة كمقاومة جندريّة: مهاجرات جنوب الصحراء الكبرى ومساعيهنّ في تونس، المقاومة الجندريّة، برنامج زمالة "مشغل النماذج الفكريّة الجديدة"، 2023، ص. 13.

التهميش الذي طال المهاجرة في المجتمع إلاّ أنّها لعبت أدوارا كبيرة داخل مجتمعها المصغرّ، فكانت داعما ومشاركا اقتصاديّا إيجابيّا داخل الأسرة.

- **المهاجرة ودور المعيلة الاقتصاديّة**

تتقاسم المهاجرات المتزوّجات مع أزواجهنّ دور إعالة الأسرة في سياق اقتصادي تحكمه الهشاشة. وتعمل المهاجرة في الداخل إذْ تتحمّل أعباء المهامّ المنزليّة، وتعمل أيضا في الخارج وتشارك مع زوجها مسؤوليّة دفع الإيجار والمصاريف اليوميّة بسبب معاناة الأزواج المهاجرين من الاستغلال وضعف الأجور وهو ما يدفع بالمهاجرات الزوجات إلى المشاركة في العمل من أجل الإيفاء بالمسؤوليّات. ولا يمكن أن نفهم ظاهرة تقسيم العمل حسب الجنس خارج السياقات المحليّة لمجتمع المهاجرات. فـ"إسباغ التجانس على الطبقة والعنصر والدين والممارسات اليوميّة الماديّة للنساء يمكن أن يخلق إحساسا زائفا بالطابع المشترك لأنواع القهر"[1]. وبالتالي لا يمكننا الحديث عن تأنيث الفقر كظاهرة تعاني منها المهاجرات فحسب، بل يشترك معظم المهاجرين غير النظاميّين بمختلف فئاتهم وأعراقهم في تقاسم الفقر والعنصريّة والتمييز. وقد أفادت بعض المستجوبات بأنّ أزواجهنّ لا يشاركون في الأعمال المنزليّة وأنّها حكر عليهنّ، ولم نلاحظ خلال إجاباتهنّ التذمرّ أو الشكوى من عدم مشاركة الرجال في الطبخ والتنظيف. فهنّ يخضعن لقوانين الثقافة الذكورية ومنظومة توزيع الأدوار ووجود الرجل في حياتهنّ يخفّف عنهنّ أعباء الشعور بالعنصريّة والدونيّة.

وجليّ أنّ المهاجرات لا يتمثّلن مفهوم الاقتصاد النسوي وارتباطه بالثقافة الذكوريّة التي تبرّر عمل النساء في المنزل دون أجر، بقدر ما تعيّن خطورة وضعهنّ كمهاجرات غير نظاميات تمارس عليهنّ أشكال متنوّعة من العنصريّة والتمييز، وتُرفض تسوية وضعياتهنّ القانونية أو الاعتراف بأبنائهنّ الذين وُلِدوا في صفاقس ومنحهم الجنسيّة التونسيّة.

---

[1] شاندرا موهانتي، Chandra Talpade Mohanty مقالة تحت عيون الغرب: الدراسات النسويّة والخطابات الاستعماريّة، ترجمة سهام سنية عبد السلام، مؤسّسة المرأة والذاكرة، 2015.

وبالإضافة إلى ما سبق تعاني المهاجرات من عدم تمتعهنّ بالخدمات الصحيّة العموميّة بشكل مجاني. ولذا تتكفل بعض الجمعيّات بدفع تكاليف رسوم المستشفى أو تقديم هبات ومساعدات. وفي هذا السياق نورد حادثة وقعت في مستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس نقلها العاملون في قسم الولادات. فقد "ولدت مهاجرة طفلها وعجزت عن دفع رسوم المستشفى فتكفلّ ممرض بجمع مساعدات وهو ما دفعها إلى تسمية ابنها على اسم الممرّض". وربّما تعكس وضعيّة المهاجرة التي ولدت في المستشفى دون حضور زوجها حقيقة وضع المهاجرة العزباء في مجتمع الهجرة فهي بلا قيمة طالما أنّها لا تملك السند والمعيل.

- **وضع المهاجرة في مجتمع المهاجرين**

لا يتوقّف التمييز العنصري والجندري الذي تعيشه المهاجرة على التونسيّين وحدهم، بل يتعدّاهم إلى المهاجرين الذين يرتكبون جرائم التحرّش الجنسي والعنف على المهاجرة بوصفها امرأة بلا زوج. تحدّثت ثلاث مستجوبات (مطلّقة، أرملة، أمّ عزباء) عن الصعوبات التي اعترضتهنّ داخل أوساط المهاجرين. لقد كان وجودهنّ وحيدات دون رجل يحميهنّ سببا في استغلالهنّ من بعض المهاجرين، إذ سطا أحدهم على مهاجرة وسلبها متاعها، وعانت أخريات من التحرّش الجنسي داخل مجتمع المهاجرين.

وهكذا ننتبه إلى أنّ دونيّة المرأة المهاجرة تحكم أغلب علاقاتها بالرجال السُمر والسود والبيض على حدّ السّواء. وممّا كشفت عنه معطيات البحث الميداني، إنّ البنى الاجتماعية التي تقوم على ثقافة التمايز بين الجنسين في مجتمع المهاجرين ظلّت متماسكة. فغياب الرجل في حياة المهاجرات سبّب لهنّ مشاكل مضاعفة سواء داخل المجتمع المحلّي أو مجتمع المهاجرين ليصبح جسد المهاجرة ساحة صراع، طالته ممارسات عنصريّة وعنيفة ممّا جعل وضعيّتها أكثر هشاشة وعطوبيّة[1]. وتقول الناشطة الحقوقية "نعمة النصيري"[1] إنّ المهاجرات هنّ أكثر الفئات تضرّرا في

[1] عطوبية: تعني الهشاشة وتستخدم هذه العبارة في دراسات علم الاجتماع.

مجتمع المهاجرين، بسبب تعرّض أغلبهنّ إلى العنف بشكل مضاعف من التونسيّين وفي أوساط المهاجرين.

ولعلّ أكبر إشكال تعاني منه المهاجرات يظهر عند ولادتهنّ للأطفال. تقول النصيري: إنّهن يواجهن صعوبة في تسجيل أبنائهنّ برسم الحالة المدنيّة لسبب عدم معرفة الأب الحقيقي المهاجر آو لعدم المعرفة بمكانه الذي يحتمل أن يكون قد أبحر خلسة. ونشير في هذا السياق إلى أنّ أغلب العلاقات في مجتمع المهاجرين هي علاقات زواج تعقد على طريقة القبائل والأعراف الإفريقية أي إنّها تتمّ بطريقة شفويّة ودون تسجيل عقد.

والجدير بالذكر أنّ جنسانيّة المرأة المهاجرة تأثّرت بسياق العنف والهشاشة ممّا جعلها تجبر على ممارسة علاقات غير رضائيّة مع التونسيّين تصل إلى حدّ الاغتصاب أحيانا. وقد تبحث بعضهن عن علاقات رضائيّة داخل مجتمعهنّ المصغّر، سواء بإقامة علاقات خارج مؤسّسة الأسرة أو من خلال الزواج مع أحد المهاجرين لعلّها بذلك تعوّض مشاعر الحاجة إلى الحنان والأمان. وتنتهي في أغلب الأحيان هذه العلاقات بتنصّل الشريك من مسؤوليّاته تجاه شريكته أو طفله، فتتحمّل المهاجرة ضريبة علاقاتها الرضائيّة وغير الرضائية في المجتمعات البطريركيّة التي تستمرّ فيها العلاقات التسلطيّة ضدّ النساء.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الورقة أن نعطي الكلمة للمهاجرات ونخرجهنّ من "وضع الصمت" مساهمين قدر الإمكان في تحويل قضيّتهنّ إلى قضيّة رأي عامّ تفارق عالم النخب وهواجسهم، لعلّها تصبح بذلك قضيّة مجتمع بأسره فتحرّك فيه أنسنة تكاد تضيع.

لقد كشف البحث الميداني عن اتّجاهات عنصريّة واضحة عند فئات من التونسيّات والتونسيّين. وهو ما يلفت الانتباه إلى أهميّة الحيطة ممّا يمكن أن يكون مؤشّرا على انتقال المجتمع

---

[1] مقابلة بتاريخ 19 جويلية 2023 استغرقت 30 دقيقة.

التونسي نحو ممارسات عنصريّة تجد تبريرها في السّلوك العامّ، والمتخيّل الجماعي، وسياسات الدولة. وربّما يكون ما تقدّم، مدخلا لقطيعة مع تراث التجربة التونسيّة منذ سنة 2011، ومحاولات بناء مجتمع معاصر مؤنسن يقبل الاختلاف ويحترم الآخر ويقطع مع معضلة التمييز عامّة، وضدّ المختلف الأسود خاصّة.

وإذا كانت الهجرة محنة شخصيّة وتجربة فرديّة تحياها المهاجرة وتتحمّل نتائجها وحدها، فلأنّ سياسات دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتونس، وأوروبّا، عمّقت الفوارق بين الجنوب القابع في فقره وحروبه ومآسيه، والشمال الذي يزداد ثراء باستغلال الثروات والفرص المتاحة في البلاد الإفريقيّة عامّة. وفي عالم معولم يرتبط بعضه ببعض ويتقوّى فيه الشمال بمصادر الطاقة الجنوبيّة، ويرسم لإفريقيا خياراتها الاقتصاديّة اعتمادا على صناديق الإقراض الدوليّة الواقعة تحت هيمنة أمريكا وأوروبّا، تصبح الهجرة ملاذا ضروريّا وتجربة لا بدّ لأفارقة جنوب الصحراء وإفريقيّاتها من عيشها تحت ضغط الهيمنة البيضاء. ولكنّ الأمر لا يتوقّف عند مشقّة الرحلة لمئات الكيلومترات أو أكثر عبر صحراء ممتدّة تشقّ بلدانا إفريقيّة عديدة لا ينجو منها الجميع، بل يتعدّاها إلى أعمال السطو المسلّح والاغتصاب والإذلال والإهانات والاستعباد الممارس من دول مثل تونس.

والظاهر أنّ القادم من الاتفاقيّات يشي بأنّ تونس صارت حارس حدود أوروبّا ونائبا عنها في إفريقيا يذود عن حماها حتّى لا تصيبها مغامرة "الهجرة السوداء" فتفسد مزاجها الأوروبي الأبيض. وبدل ذلك تصدّر أوروبّا مشكلاتها نحو تونس وتبتزّها باستغلال الواقع التونسي الرّاهن خدمة لمشروعها مقابل حفنة قروض وهبات ومعدّات أمنيّة لإتقان دور شرطي البحار أو قرصانها إن اقتضت الضرورة. وفي المقابل تستنزف يورانيوم النيجر وذهب مالي ونفط الغابون وتُسقط الأنظمة في الكوت ديفوار.

ويشي ما تقدّم بأنّ الهجرة غير النظاميّة هي في الأصل نتاج علاقات الهيمنة تجاه دول الجنوب حيث يقع تكريس خيارات يذهب ضحيّتها كثير من الشباب والنساء الراغبات في مجتمعات الاستهلاك من جهة، والعمل في دول الشمال المرفّه من جهة أخرى. ولكن تقف منظومات الحدود الماديّة والرمزيّة حائلا أمام هؤلاء فتتضاعف دونيتهنّ وتستباح كرامتهنّ وأجسادهنّ. إنّنا نقف اليوم

من خلال تجربة المهاجرات جنوب الصحراء في تونس على زيف المقولات الغربيّة حول مساندة مطالب كلّ النساء في الحريّة والمساواة طالما أنّ جندر بعضهنّ وعرقهنّ ولونهنّ لا يرتقي إلى المعايير الأوروبية.

البيبليوغرافيا

أبو لغد ليلى، «هل تحتاج المرأة المسلمة إلى إنقاذ، ترجمة جهاد الحاج سالم»، المجلة العربية للدراسات الأنثربولوجية المعاصرة، مركز فاعلون العدد الأول، الجزائر، مارس 2015.

بورديو بيار، الهيمنة الذكورية، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت- لبنان، 2009، ترجمة سلمان قعفراني.

بيات أصف، الحياة سياسة كيف يغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط، ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014، ترجمة أحمد زايد.

التبيبني مرام، «أعمال الرعاية المجتمعية كمقاومة جندرية: مهاجرات جنوب الصحراء الكبرى ومساعيهنّ في تونس، المقاومة الجندرية»، برنامج زمالة "مشغل النماذج الفكريةِ الجديدة"، 2023، ص. ص. 13 –20.

دباشي، حميد، هل يستطيع غير الأوروبي التفكير، ترجمة، عماد الأحمد دار المتوسط، ميلانو- إيطاليا، 2016.

سبيفاك غاياتري تشاكرافورتي، هل يستطيع التابع أن يتكلم؟، ترجمة خالد حافظي، صفحة 7 للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2020.

عرايسية هاجر، «العنف المسلط على المهاجرات أصيلات جنوب الصحراء في تونس»، في: البحث عن الكرامة ورقات تحليلية حول قضايا الهجرة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ديسمبر 2019 ص. ص. 108 – 145.

فانون فرانز، بشرة سوداء، أقنعة بيضاء، ترجمة، خليل أحمد خليل، دار الفارابي ومنشورات أنيب، بيروت. لبنان، 2004.

قرامي آمال، (بمشاركة منية العرفاوي) ، النساء والإرهاب، دراسة جندرية، دار مسكيلياني، تونس، 2017.

قرامي آمال، «كيف أصبحت الممارسات العنصرية مدعاة للتفاخر بين التونسيين»، جريدة المغرب، 14 جويلية 2023.

Balibar Etienne et Immanuel Wallerrstein, Race, nation, classe, les identités ambigües, Éd. La Découverte, Paris, 2007.

Battaille.Philippe, Le racisme au travail, Edition La Découverte Paris 1997

Catarino Christine et Morokvasic Mirjana, Femmes, Genre, Migration et Mobilités, revue européenne des migrations internationales ; vol. 21, n° 1, 2005.

Dorli Elsa, Black feminism, anthologie du féminisme, la révolution du féminisme africain-américain, L'Harmattan, Paris, 2008.

Guillaumin Colette, Pratique du pouvoir et idée de Nature (1)__L'appropriation des femmes, Questions femenistes, n°. 2, les corps appropriés, février 1978.

HOOKS BELL, Ain't I a women: black women and feminism, Pluto Press, Winchester, Mass, London, 1986.

Hooks. Bell. TALKING BLACK, THINKING BLACK, Edition Between the lines, 1988.

Kaymaz Mert, Melek, « Postcolonial Feminist Theory: The case of India », Uluslarasi Insan Calismari Dergisi International journal of human Studies, 2022.

Louis. Jean, « Étude migration Féminine Entre Les Pays MEDA et l'UE, Projet Régional » Eromed Migration 2(2008-2011) Dirige par GIZ ICMPD, FIIAPP, Université Of Sussex.

الماجري وليد، تحقيق شجرة الحرقة التّي تخفي بزنس شبكات الاتجار بالمهاجرين الأفارقة، موقع الكتيبة بتاريخ 10 جويلية 2023.

موهانتي شاندرا، «تحت عيون الغرب: الدراسات النسويّة والخطابات الاستعمارية»، ترجمة سهام سنية عبد السلام، مؤسسة المرأة والذاكرة، 201.

هوكس بيل، «الأختية التضامن السياسي بين النساء»، ترجمة مايا البوطي، موقع الجمهورية نت، 21 ديسمبر 2021.

هوكس بيل، نسوية للجميع، ترجمة منير عليمي، منشورات جدل، الكويت، 2022.

Olivia Guy-Evans, «The black feminist movement: What is Black Feminism», Reviewed by Saul Mcleod, PhD, simply sociology, April 2023.

06

تمثّلات الرّجال التّونسيّين لأجساد المهاجرات السّوداوات: الجندر والعنصر والجنسانية

رضا كارم

مقدمة

باتت الهجرة من دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو تونس قضيّة مركزيّة في الواقع التونسي. ولعلّ بيان رئاسة الجمهوريّة في 21 فيفري 2023، ثمّ الأعمال العنيفة التي تلته في تونس الكبرى، ثمّ ما جرى في صفاقس خلال شهر جويلية 2023، وما رافقه من تهجير قسري للمهاجرين (ات)، يؤكّد موقع هذه القضيّة في الواقع العيني والمتخيّل الجمعي والتجربة الفرديّة والجماعيّة. وقد توسّعت جغرافيا تواجد المهاجرين (ات) ولم تعد محصورة في صفاقس وأريانة والعوينة باعتبارها مسرحا رئيسيّا من مسارح الأدفاق الهجريّة الجديدة، بل اتّسع ليشمل المناطق الحدوديّة الغربيّة خاصّة ومنها القصرين التي أصبحت نقطة عبور رئيسيّة مثلما هو الحال في مناطق حدوديّة أخرى ولو بوتيرة أقلّ وحضور هجريّ أضعف.

وكان من نتائج هذه الهجرة، ظهور خطابات وسياسات متنوّعة بل ومتباينة في أغلب الأحيان. وهو ما أثّر في العلاقات والتبادلات بين التونسّيين (ات) والمهاجرين (ات)، وانعكس في

الممارسات والتمثّلات. وقد لاحظنا أنّ الغالب على التداول العمومي في مسألة الهجرة تركيز الخطاب في الغالب على الرجال ممّن تتراوح أعمارهم بين الثمانية عشر والأربعين مع أنّ النساء المهاجرات حاضرات في الواقع اليومي وفي البنية الذهنيّة وفي العلاقات. وقد حملنا التركيز على المهاجرين في الخطاب وتغييب المهاجرات إلى تناول قضيّة الهجرة من منظور التقاطع بين الجندر والعنصر والجنسانية.

وفي تركيزنا على المهاجرات نحاول فهم تجاربهنّ ونظرتهنّ لأجسادهنّ وجنسانيّتهنّ في علاقة بهذا الآخر التونسي، فنستدعي تمثّلات الرجال التونسيّين لجسد المهاجرة ونبحث في جنسانيّة المهاجرة منظورا إليها من الرجال التونسيّين من جهة، ومن المهاجرة ذاتها من جهة ثانية. ونسعى إلى دراسة التقاطعات بين الهجرة والجنسانيّة والطبقة والانتماء الوطني كلّ ذلك من أجل الإنصات إلى صوت مغيّب عامّة هو صوت السوداء.

ولمحاولة فهم واقع المهاجرات في تونس، اعتمدنا جملة من المناهج المتنوعة مثل المقابلة والملاحظة[1] والشهادات المدوّنة في سجلّات بعض الجمعيّات والمرويّات الرجاليّة[2]. وساعدتنا هذه التقنيات على بناء خطّة واضحة لفهم الظاهرة وتحليلها والتنبيه إلى خصائصها وتجنّب الأحكام المطلقة والتسييجات الدغمائيّة لقضيّة الهجرة من دول جنوب الصحراء. وقد قادتنا المعطيات التي توفّرت لدينا إلى اعتماد مقاربة أنتروبولوجيّة تمكّننا من دراسة التمثّلات الرجاليّة لجسد المهاجرة إلى تونس، ودراسة تمثّل صاحبة هذا الجسد المهاجر لنفسها جماليّا وسلوكيّا وجنسانيّا وحضورا خطابيّا في الفضاء العمومي. واستأسنا في المقال بالدراسات الرجوليّة والنسويّة السوداء للبحث في الرجولات في تونس وأشكال تقبّلها للمهاجرات لدراسة الفوارق في بنية المتخيّل بين الجسد الأبيض والجسد الأسمر والجسد الأسود على مستوى جمالي تذوّقي وجنساني غريزي. فأيّ معنى ترسمه

---

[1] لم يكن هذا المقال ليكتب لولا استفادتنا من مساعدة قيّمة من أميرة اليعقوبي، وخولة الفرشيشي، وأحمد التليلي، ومحمّد الطاهر الخضراوي. فكلّ الشكر والتقدير لمجهودات هذه المجموعة وأدوارها. كما نشكر الأستاذة آمال قرامي على مساعدتها المنهجيّة ومجمل ما تقدّمت به من تعديلات على المقال قبل نشره.

[2] تعتمد الدراسات النسويّة والدّراسات الجندريّة على مرويّات النساء وتجاربهنّ الفرديّة. كما أنّ الأنتروبولوجيا الثقافيّة تبني بعض أعمالها على الحكاية والخرافة لتدرس المتخيّل. وبناء على هذا الرصيد البحثي، نستعمل ما توصّلنا إليه من حكايات متداولة بين الرجال مادّة للتحليل.

تمثّلات الرجال في تونس للمهاجرات السوداوات؟ وكيف يتقبّل هذا الرجل التونسي المهاجرة؟ وهل ثمّة تعالق بين الجندر والعنصر وجنسانيّة المهاجرة؟ وإلى أيّ مدى يمكن الحديث عن عنصريّة الرجال التونسيّين انطلاقا ممّا توصّلنا إليه من معطيات عينيّة؟

التوزيع الجغرافي للمهاجرات والتوزيع المخيالي للأحكام

نظّمنا لقاء عن بعد مع مجموعة من الرجال من مدينة القصرين لنسألهم عن تمثّلاتهم للمهاجرة جسدا وحضورا تاريخيّا، وعن الأفكار التي يحملونها عن جنسانيّة المهاجرة السوداء. وحاورنا أربعة رجال من ساكنة صفاقس عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أجملنا مواقف المبحوثين ضمن جدول لتسهيل القراءة والمقارنة. واخترنا المدينتين المذكورتين لأنّهما محطّتان رئيسيّتان في الهجرة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء نحو تونس. وتُعدّ القصرين منطقة عبور، فيما شكّلت صفاقس مدينة تجمّعت فيها أعداد كبيرة من المهاجرات والمهاجرين. ونفترض أنّ تنويع عيّنات البحث بين مدينة عبور ومدينة إقامة أوليّة، يساعدنا على مزيد فهم أنظمة تمثّلات التونسيّين للمهاجرات.

يشير المعجم المستعمل في خطابات مبحوثي القصرين إلى حقل الرثاثة المعجمي. وتحضر مفردات مثل البؤس والتعب لتشير إلى عنوان الحقل ذاته. وإذا كانت الرثاثة خاصّة باللباس مميّزة له من سائر البدن، فإنّ الحرمان والخصاصة والفاقة والعوز والإرهاق انعكست على الملامح حتّى بدت المهاجرات تائهات وهنّ يخضن فعل الانتقال بين البلاد يطلبن خروجا فوريّا من القصرين وغيرها من مناطق العبور الحدوديّة واستقرارا في صفاقس. ولا شكّ أنّ المهاجرات والمهاجرين يفضّلون التنقّل في وسائل نقل آمنة ومريحة، لكنّ ذلك استحال بعد أن منعت عنهم الدولة التونسيّة وسائل النقل وفرضت عليهم التنقّل لمسافات طويلة جدّا على الأقدام. ولذلك يتحدّث ساكنة سبيطلة ولسودة وبعض قرى القيروان كذلك عن وجود أعداد كبيرة من المهاجرين والمهاجرات يمشون على الطرقات ونادرا ما يظفرون بسيّارة تقلّهم إلى مقصدهم خفيّة عن أعين الدّولة وأجهزتها.

السؤال	مهاجرات في مدن العبور	مهاجرات في مدن الإقامة
ما هو موقفك من جسد المهاجرة السوداء؟	جسد بائس متعب أرهقه المشي لمسافات طويلة جدّا. الملابس رثّة ومكدّسة فوق بعضها البعض. الجسد كتلة واحدة منسجمة لا تظهر منه معالم الأنوثة. لون البشرة السوداء يكاد يتحوّل إلى الرمادي لما تعرّضت له الأجساد من أغبرة ورياح وتأثير أشعّة الشمس. واقع بائس في بلدانهم وفي تونس.	جسد عفن. رائحة المهاجرة السوداء كريهة. نتونة الجسد ميزة عند المهاجرات السوداوات. ثمّة أجساد جميلة متناسقة كأنّها أجساد رياضيّات. تبدو المهاجرات متعرّيات. أتقزز من الأنوثة السوداء. ثمّة سوداوات على غاية من الأناقة والجمال في مناطق مثل حيّ الخضراء وقريبا من الجامعات الخاصّة.
هل تثيرك المهاجرة السوداء؟	يصعب أن ترغب في امرأة ترتدي سروالا فوقه فستان وفوق الفستان معطف صوفي. وتضع غطاء رأس اتّقاء تقلّبات الطقس. في فريانة ثمّة شواهد على تحوّل بعض المهاجرات إلى عاملات جنس. يتحدّث "محمّد الطّاهر" عن مخاوف طبّية من الأمراض المنقولة جنسيّا. في قلعة سنان أقبل شابّ على مهاجرة يريد اغتصابها. وفي حيدرة أُغتصبت مهاجرات. في زاوية الشّافعي الواقعة بين تالة وحيدرة اغتصب ثلاثة شبّان مهاجرة فتيّة.	في دار فضّال شاهدت أجسادا جميلة ومثيرة جنسانيّا ومغرية. لا تثيرني المهاجرة السوداء البتّة، وعندما ألتقي إحداهنّ في مقرّ عملي، أسعى لتجنّبها. غالبا المهاجرات السّوداوات مصابات بمرض نقص المناعة. يُمارس الجنس على نطاق واسع جدّا داخل تجمّعات المهاجرين في المنازل التي يكترونها. يُقبل الرجال التونسيّون على خدمات الجنس الفموي في حديقة قريبة من مكان يُسمّى صفاقس 2000.
كيف تتمثّل الجسد الأسود مقارنة بالجسد الأسمر والجسد الأبيض؟	الفرق ليس لونيّا بل ذوقيّا. ثمّة سوداوات حسناوات وشقراوات أقلّ حسنا. في بعض الحالات لا يبدو أنّ الشّاب يملك خيارات مماثلة.	أفضّل السمراء وأتقزز من البيضاء والسوداء، الأولى عروق جسدها ظاهرة، والثانية بشرتها محترقة. سأرتّب البيضاء ثانيا من أجل وثائق الإقامة.

ومن ثمّ، فإنّ الأجساد المرتحلة تنبض تعبا وعجزا وتنطق رثاثة وبؤسا. وهذا ما ظهر في شهادات المبحوثين في مدن العبور وفي ملاحظاتنا أيضا. ويؤكّد "محمّد الطاهر" على الرثاثة فيقول: "لباس يغطّي الجسد كلّه. يرتدين فستانا فوق بنطلون، وينتعلن أحذية رياضيّة لأنّهنّ يخطّطن للمشي مسافات طويلة جدّا. وثمّة من شقّت طريقها من المغرب ثمّ الجزائر وصولا إلى تونس". ويدعم "فاروق" هذا الموقف مثبّتا الرثاثة بقوله: " ثيابهنّ رثّة وبالية ولا يظهر من أجسادهنّ ما يدلّ على جمال أو قبح". ويذهب "داود" أكثر من ذلك فيعتبر أنّ "ذهن من يراهنّ لا يرى أجسادا تتنقّل، ويختزل الموقف في المساعدة أساسا". وهكذا تحملنا الشهادات على القول: إنّ الجسد المؤنّث في هجرته وارتحاله من بلد النشأة إلى بلاد العبور، ومروره بمناطق الحدود الغربيّة التونسيّة كشف عن رثاثة لا تخطئها العين وبدا في حاجة إلى معيل ومنقذ و"مخلّص".

يشي هذا الجسد بارتهانه بالآخر مستدعيا عاطفته بعد أن أنهكته رحلة الوصول إلى تونس. ولعلّه ربط وصوله بنهاية متاعبه قبل أن تفاجئه المغامرة بتعقيدات جديدة فرضها السياق السياسي الحالي. ولذلك يتحدّث المبحوثون في القصرين عن الرّثاثة بما هي أكثر الصفات تدليلا على أحوال المهاجرات. ولئن لم تُصْدِر المهاجرات نداءات عون وغوث، فإنّ المبحوثين أكّدوا على مشاعر الحزن والتعاطف التي انتابتهم وأبدوا استعدادات للمساعدة. ويمكن القول إنّ منطق "الرجولة المتضامنة" قد تحرّك في المبحوثين بناء على ثنائيّة الكرم والإنجاد التي ترتبط في مثالنا بإكرام النساء وإنجادهنّ. ورغم أنّ المبحوثين لم يبدوا أيّ اهتمام بأنوثة المهاجرات في وضعهنّ الموصوف أعلاه، فإنّ بناءات رجولاتهم المتشكّلة في القصرين وقراها تحملهم على بذل المستطاع والجود بما يسدّ الحاجة. هكذا وضعت الرجولة المتضامنة لبنات أولى لتشييد راحة المهاجرات دون أن تمتلك القدرة على تلبية مطالبهنّ. فهل تمكّنت صفاقس من ضمان بعض الخلاص الذي يرنو إليه الجسد المنهك للمهاجرة؟

للإجابة عن هذا السؤال، اعتمدنا على مقابلات مع أربعة رجال من صفاقس، وعلى مرويّات رجال تونسيّين مقيمين بأريانة وحيّ الخضراء[1]. في الواقع، تبدّل الحقل المعجمي الغالب على شهادات مبحوثي صفاقس والمدن التي تستقرّ فيها المهاجرات السوداوات. ويمكننا الحديث عن معجمي التقزّز والاشمئزاز والعفن من جهة، وجمال الجسد وحضوره المميّز من حيث خيارات الملبس، من جهة أخرى. هنا، كان ينبغي التمييز بين الطالبة في الجامعات الخاصّة وهي غالبا ذات حضور أنيق، والبائعة في باب الجبلي وهي غير آبهة بحسن حضورها وأناقتها قدرَ اهتمامها بتحصيل المال ممّا تعرضه للبيع.

وإذا نظرنا في حجم الأقساط الجامعيّة المتوجّب دفعها، أمكننا ساعتها أن ندرك الفوارق الطبقيّة ضمن فئة المهاجرات بين الطالبة والبائعة وتأثير الطبقة في تشكيل التمثّل. وتبرز هذه الفوارق في مقابلة أجريناها مع "حسن" مهندس درس بجامعة خاصّة سابقا. يقول: "الطالبات أنيقات وجميلات ومنفتحات على العلاقات مع التونسيّين. ألاحظ أنّهنّ ذوات أنفة وتقدير عال لذواتهنّ ولا يقبلن التعامل معهنّ بتعال". غير أنّ "سامي" وهو طالب من صفاقس يقول: "أنا أتقزّز من تلك الأجساد، ولا تثيرني البتّة". ويضيف "شاهين" وهو موظّف بوزارة الصحّة: "هنّ نتنات وروائحهنّ كريهة. ألتقيهنّ في المستشفى وأجدهنّ متّسخات وهذا مقرف ومقزّز". ومن ثمّ، فإنّ شهادتي المبحوثين من صفاقس تركّز على رائحة الجسد الكريهة، فيما تُناقض شهادة "حسن" من حيّ الخضراء مسألة عفونة الجسد وتذهب إلى الحديث في أناقة الحضور.

يشهد ما توصّلنا إليه من معطيات في مدن العبور على وجود بيئة حقوقيّة تقدّر أوضاع المهاجرة السوداء بناء على ثنائيّة الكرم والإنجاد، وهي في مدن الاستقرار بين سوء تلقّي الرجال المبحوثين لرسالة الجسد المهاجر البائع، وبين حسن تذوّق مكامن الجمال في الجسد المهاجر الطلاّبي. ويشير ما تقدّم إلى حضور المعطى الطبقي الذي سيّج تلقّي "حسن" لمضمون جمال

[1] نشير إلى أنّ الحصول على شهادة رجل تونسي تحرّش بمهاجرة سوداء أو اغتصبها، هو أمر استحال علينا تحقيقه. لكنّنا استفدنا من المرويّات التي يتبجّح بها بعض الشبّان في مناطق بتونس الكبرى. ونهتمّ بدراسة التمثّلات والكشف عن المخيال الجمعي ولا نحقّق صدقيّة الرّوايات من عدمها.

المهاجرة المرفّهة اجتماعيّا، وسوء استقبال "شاهين" و"سامي" لمضمون رسالة جسد البائعة. لكنّ الأمر لا يتوقّف عند طبقة كلّ مهاجرة وحسب، بل يتعدّاها إلى موقعها ومكانتها. والجليّ أنّ مكانة الطّالبة أعلى قيمة في مستوى المخيال الجمعي من مكانة البائعة. ففي فيديو بعنوان "الهجرة غير النظاميّة بصفاقس بين نداءات الإغاثة ودعوات الترحيل" نشرته صفحة "Son Fm 100.0" على الفايسبوك اعتبر أحدُ المتدخّلين أنّ المهاجرين غير مرحّب بهم إلّا إذا حافظوا على الفضاء العمومي خلوا من العنف وظلّوا مسالمين[1] أو إذا كانوا طلبة يحوزون أوراق إقامة وهويّات[2].

تكشف الانزياحات الجغرافيّة في مسار الرحلة من مدن العبور إلى مدن الاستقرار التونسيّة عن تحوّلات في الديكور والواجهة الأماميّة للشخصيّة الفاعلة المؤديّة في مسرح الهجرة. فقد كشفت القصرين مثلا عن دور البائسة ذات الحضور الرثّ لباسا وكمال جسد وصحّة. فيما أظهرت صفاقس وحيّ الخضراء ودار فضّال حضورا نسائيّا مختلفا يتضمّن الأنيقة والرياضيّة الفاتنة، والعفنة في كلّ أحوالها. وتكشف هذه الأحكام عن مخيال متشكّل حول المهاجرات يربطهنّ بمكانتهنّ الاجتماعيّة وأدوارهنّ وموقعهنّ الطبقي ضمن مجتمع السوداوات المقيم في تونس. وإذا علمنا أنّ التونسيّين يسمّون كلّ أسْود إفريقيّا، فذلك يعني أنّهم يصنّفون المهاجرات تصنيفا لونيّا وفق العنصر، ثمّ يمنحونهنّ سمات وخصائص وفق مكاناتهنّ وطبقاتهنّ. ومن هذا المنطلق "يُعَنْصِرُ" المتخيّل الجمعي الذي كشف عنه المبحوثون تقبّلَه للأخرى السوداء رابطا العنصرة بالطبقة والمكانة الدونيّة والدور المهني والاجتماعي عامّة.

وفي المقابل، فإنّ المبحوثين في القصرين وجهونا نحو أفق مختلف بالكامل تغلب عليه المشاعر النبيلة، ويجعل التعاطف والإقبال على تقديم العون والإحساس بالآخر سلوكا ضروريّا[3]. فالمتخيّل في

---

[1] يمكن مشاهدة التدخّل من الدّقيقة 2 و5 ثوان إلى الدّقيقة 2 و15 ثانية على الرّابط التالي:
https://www.facebook.com/SonfmTN/videos/826971358619947

[2] الرّابط نفسه، من الدقيقة 0 و43 ثانية إلى الدقيقة 0 و52 ثانية. تاريخ المشاهدة: 2023/07/16.

[3] لا تنفي أنّ التّعاطف قد يكون ردّ فعل سياسي على خطاب قيس سعيد. وهي فرضيّة تستحقّ أن تُطرح من زاوية نظر علم الاجتماع السّياسي.

هذا المستوى، ينهل من مقاربات حقوقيّة كونيّة تّعلي قدر الإنسان؛ كلّ إنسان ولا تقاربه انطلاقا من عنصره ولونه ودينه وطبقته، بل تفهم حاجاته وتتدخّل لتلبية ما يمكنها تلبيته. إنّ البنيات الذهنيّة للمبحوثين في القصرين متأثّرةٌ بالسلوك الحقوقي والسياسي الذي يؤنسن العلاقات بين الناس. لكنّ شهادات المبحوثين وملاحظاتهم حول سلوكات فئة الرجال في القصرين تبيّن أنّ المتخيّل يتغيّر بتغيّر الحقل الثقافي المدروس وبالانتقال من فئة الحقوقيّين إلى فئات أخرى وبالسياقات. بل تبيّن هذه الشهادات أنّ الاعتداءات على المهاجرات في القصرين وقراها ليست شاذّة وهي غالبا اعتداءات جنسيّة وسطو مسلّح وتعنيف مجاني متأثّر بالخطاب السياسي الصّادر عن الدولة التونسيّة. ويعني ذلك أنّ متخيّل المعتدين ينهل من معين مختلف ويرتبط بالسّياق السياسي، وهو متخيّل مفرغ من كلّ قيمة إنسانيّة ومتّصل بانتهاز فرصة تحصيل مكسب من مهاجرات تائهات غير محميّات من الدولة التونسية وأجهزتها ولا تؤخذ شكاويهنّ مأخذ الجدّ. ويتّضح أنّ جسد المهاجرة أصبح ملكا خاصّا للمعتدي[1] وغدا مستوطنة لعنف الرجال[2]. وتدعم حادثة قلعة سنان هذا الاستنتاج إذ تعرّض مهاجرون رجلان وامرأتان لمحاولات سرقة واغتصاب، وسُلِبوا جزءا من أموالهم. ويبدو أنّ الشرطة لم تفتح بحثا في جرائم الاعتداء الجنسي وسلب الأموال، بل اكتفت بنقلهم إلى مكان مجهول.

وعلاوة على تمثّلات الجمهور العامّ، فإنّ بعض عناصر الشرطة التونسيّة، وفق شهادات المهاجرات ودراسات أخرى، لا تغضّ الطّرف عن شكاوي المهاجرات وحسب، بل بتجاهلها تصبح شريكة في الجرائم، وهي شريكة أيضا في الوصم عندما تتحاشى لمس شعر المهاجرة السوداء، بناء على تمثّلات سائدة حول الجسد المؤنّث الأسود باعتباره جسدا متّسخا أو

---

[1] تتحدّث كوليت غيّومان عن سلب المرأة وجودها الخاصّ وامتلاكها من قبل الرجل. L'appropriation des femmes لمزيد الاطّلاع، يُنظر في:

Colette Guillaumin, « Pratiques du pouvoir et idée de Nature (1), L'appropriation des femmes » dans Questions féministes, n° 2, février 1978.

[2] تشير باتريسيا هيل كولينز إلى كولونياليّة التناول الأبيض للجسد الأسود باعتباره مكانا مسلوبا لصالحهم.

Patricia Hill Collins, *Black Feminist Thought Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment***,** (New York and London: Routledge, 2002).

جسدا قَمِلا. ووفق الشهادات، يعمد عدد من رجال الشرطة إلى تفتيش المهاجرات ولمس أجسادهنّ مباشرة ما كان منها حميما مثل النهد والبطن وفي المقابل يتجنّبون الشعر، وقد يصل بهم الأمر إلى ضربهنّ.

والظاهر أنّ بعض رجال الشرطة المعنيّين بقبول الشهادات هم متحرّشون ومعتدون ومخالفون للتراتيب الجاري بها العمل الأمني. وهم بذلك يرسمون صورة رجولة تتّخذ من الدولة أداة لها لقمع المهاجرات وتعميق مأساتهنّ. وتغذّي هذه السياسات الرجوليّة القمعيّة ثقافة اضطهاد النساء متى كنّ في وضع هشّ يسهّل التحكّم فيهنّ وامتلاكهنّ بضاعة وموردا ماليّا. من هذا المنطلق، تصبح أجهزة الدولة التونسيّة منخرطة في اضطهاد المهاجرات وتشيئة أجسادهنّ والحطّ من كرامتهنّ. وهو ما يشي بأزمة عميقة في متخيّل أفراد هذه الأجهزة واستعداداتهم لتغيير سلوكاتهم غير القانونيّة المناهضة لتعهّدات الدولة التونسيّة. وينطبق هذا الأمر أيضا على عدد من التونسيّات اللواتي يتعرّضن للاضطهاد والإهانة داخل مراكز الشرطة.

المهاجرة السوداء و"النهم الذكوري"

تكشف المقابلات عن أنّ جسد المهاجرة لم يعد ملكا لها تختصّ به دون سائر الأفراد. لقد غادرها جسدها وفارقتها حرّية تقرير ما يناسبها من علاقات وممارسات، ليصبح جسدا سلعة مُستباحا يملكه رجل يدفع مقابله لرجل آخر[1]. إنّه جسد رحل من موطنه الأوّل مهاجرا إلى بقعة آمنة توفّر له دخْلاً متميّزا ثمّ هجرة نحو أوروبّا. ويتشكّل من خلال هذا المسار مثلّث لتقاطعات مجموعة من البنى الاجتماعيّة. لقد كرّست الهجرة واقعا جديدا لعلاقات مختلفة تجمع المهاجرة مع رجال من خارج وطنها. وبمغادرتها لبيئتها الأولى، تكفّ المهاجرة عن التحكّم بجسدها وقراراتها وجنسانيّتها أيضا. وعند وصولها إلى تونس واستكمال رحلة الهجرة، تجد نفسها عاملة في منزل لساعات طويلة مقابل

[1] أغلب المهاجرات العاملات في المنازل يتلقّين دعوات من مهاجرين مقيمين في تونس يعدوهنّ بالعمل وبتيسير هجرتهنّ نحو أوروبّا. وبمجرّد وصول المهاجرة تجد نفسها أمة سُلّمت أو بيعت إلى رجل تونسي بمقابل. وهي لا تتلقّى أجرا أو تتلقّى أجرا زهيدا وتُستغلّ اقتصاديّا وجنسانيّا.

تأمين الغذاء والمسكن دون مقابل مالي أو بمقابل زهيد لا يغطّي حاجاتها. وفي الغالب، تتعرّض لشتّى أشكال العنف البدني والجنسي وصولا إلى الاغتصاب. وفي هذه الحالات، تتحوّل الرحلة من حلم وفوز إلى استغلال الجسد وتشيئته. وتتشكّل العلاقات بين الهجرة والجندر والجنسانيّة. وتظهر عنصريّة الرجل التونسيّ وانتهازيّة الرجل الأسود وتواطؤه وصناعته للجريمة. ومن ثمّ فإنّ العنصريّة في الواقع التونسيّ شيّأت الجسد وحرمته من خصوصيّاته وألحقته بفضاء الرجل وأملاكه فباتت السوداء المغتصبة منتهكة ومسلوبة وأداة تحقّق متعة الرجال.

ويتكثّف هذا المعنى الأداتي في حادثة قلعة سنان. وفيها أنّ اتّفاقا قد حصل بين تونسيّين ومهاجرين رجلان وامرأتان من مالي، على اكتراء مستودع لقضاء ليلة ثمّ الانتقال إلى تونس العاصمة في سيّارة مهرب مقابل مئات الدينارات. وتذهب الشهادات إلى الحديث عن محاولة صاحب المستودع سرقة هواتف المهاجرين والظفر بجسد مهاجرة. فوضع لهم أقراصا لضمان نومهم وغفلتهم ثمّ حاول اغتصاب ضحيّته قبل أن تكتشف حضوره فتصرخ، ويستيقظ مرافقاها ومرافقتها الحامل ويتدخّل تونسيّون لإنقاذها. ثمّ سُلّموا عند صباح اليوم التالي للشرطة لحمايتهم من جموح أمثال هؤلاء المعتدين.

لقد كان جسد المهاجرة مهيّأ للراحة وحدها بعد رحلة طويلة، ولم يشر سلوكها إلى رغبتها في الجماع. لكنّ استيهامات الرجال وانتظاراتهم من العلاقة الجنسيّة هي التي تحكّمت في متخيّل الشابّ وقد وجد ضالّته في مهاجرة محكومة بالخوف من الترحيل والإعياء الشّديد ووضع اقتصادي هشّ. ولذلك فإنّه لا يمكنها أن تتّصل بالشرطة بسبب وضعها غير القانوني[1]، ولا يمكنها أن تتوسّل حماية

[1] تمنحنا التقاطعيّة عدسة تمكّننا من دراسة مختلف تجارب النساء المغتصبات في تونس ومسارات تصرّف أجهزة الدولة عند تلقّيها للشكايات. وسنلاحظ حجم التجاهل الذي تُقابل به المهاجرة المغتصبة على عكس نظيرتها التي تستفيد من مرافقة جمعيّة تونسيّة، وعلى عكس ضحيّة اغتصاب تونسيّة تفرض حقّها في متابعة المعتدي. وهو ما تسمّيه أدريان والاس Adryan Wallace "تزامن القمع (من جهة) مع الامتيازات (من جهة أخرى) في مختلف تجارب النساء واختبار تقاطعات العنصر والجنس (...) والوطنيّة والجنسانيّة". فالمهاجرة التي وجدت نصيرا جمعويّا داعما، والتونسيّة التي استفادت من جنسيّتها وانتمائها الوطني كشفتا عن تجربة نسائيّة مختلفة عن تجربة المهاجرة الهشّة المعزولة اجتماعيّا وسياسيّا والمدانة بمخالفة قوانين الإقامة في تونس. وهو ما يعني أنّ الجنسانيّة تتأثّر بالهجرة تأثّرا بالغا تعمّقه الهامشيّة الاقتصاديّة والهشاشة القانونيّة.

من مرافقيها لقلّة عددهم من جهة، وبسبب الأقراص المنوّمة التي تناولوها من جهة أخرى. وقد حاول المعتدي الإفراج عن مكبوتاته الجنسيّة وإعادة ترتيب العلاقات على مسرح المستودع ترتيبا يخضع لتراتبيّة تقوم على بنى العنصر والجندر والقوّة البدنيّة. فتحوّل جسد المهاجرة من جسد إنسان نائم يحتاج إلى الرّاحة، إلى وعاء لتفريغ الكبت والتعبير عن العدوانيّة تجاه الدوني والتنفيس عن شحنات الجوع الجنسي.

لقد تصرّف الرجل التونسي، في هذه الواقعة، في جسد المهاجرة بصفته بضاعة يمكن امتلاكها للحظات من الألفة. وليس مهمّا أن يكون ذلك في غفلة من المهاجرة التي كان يُفترض أنّها مغيّبة عن الإحساس بفعل القرص المنوّم. ورتّبت محاولة الاغتصاب لتصنيف جديد على أساس الجنسانيّة، تكون فيه الغلبة لفئة الرّجال فيما يكون الخضوع فرضا على فئة النساء. لكنّ الجسد المنتفض في صراخه ورفضه أعلن عن تصدّيه لمحاولة الامتلاك الذكوري المتسلّط والمتوحّش. ومن ثمّ، فقد سلكت المهاجرة سلوكا فاجأ المتعطّش إلى إشباع رغبته وكبّله الصّوت المرتفع فبات سوطا يجلد صغر فعله وهوان ما أتاه وفظاعة ما دبّر له. ويكشف سلوك الرجل التونسي المُغتَصِب تمثّلا اجتماعيّا للمهاجرة بما هي وعاء وأداة وشيء ملقى ووسيلة مساعدة على التفريج عن المكبوت. ونؤكّد في هذه الحادثة على حضور فكرة عدم قدرة المهاجرة على تقديم شكوى حضورا مركزيّا بما يجعلنا نعتبر أنّ "الهشاشة القانونيّة" للمهاجرة السوداء هي النواة المركزيّة الناظمة لتمثّل هذا الرجل.

وبالعودة إلى شهادات "فاروق" وداود" و"محمّد الطّاهر" و"منير" التي أكّدت على معطى الرّثاثة والإرهاق، وما يشير إليه من غياب كلّ أنوثة وكلّ مظهر من مظاهر الجمال، يتبيّن لنا أنّ المغتصب فقد كلّ إنسان فيه، واستحضر في مسرح مماثل دور المضطرّ إلى الاغتصاب مغيّبا فيه كلّ عقل وكلّ أنسنة. ولكن إذا ربطنا سياق الجريمة بالسياق العامّ السياسي والاجتماعي المهيمن ساعتها، فإنّنا نفترض أنّ الاغتصاب لم يكن مجرّد تلبية للشهوة، بقدر ما قد يُخفي صورة "الرجولة المتوحّشة" التي تنهض بأعمال ثأريّة لردّ اعتبار الجماعة التي تتعرّض "لأعمال استيطانيّة" يجري التخطيط لها، حسب بيان رئاسة الجمهوريّة. ومن ثمّ، فإنّ فعل الاغتصاب قد يكون محكوما بما يشبه الأمر العامّ الذي يوجّه أعضاء الجماعة التونسيّة نحو سياسات الرجولة المتوحّشة تجاه المهاجرات.

ومن الجليّ أنّ عنف الرجال المغتصبين ليس مفصولا عن سياقات اجتماعيّة وثقافيّة تولّد العنف وتبرّره، وعن سياقات دولة تشرّع له في بياناتها وتستسهل تمريره. كما أنّ ضلوع الدولة في تبرير العنف ظاهر في صمتها على جرائم قتل النساء في تونس. وبذلك فإنّ الدولة والمجتمع يساهمان في تشكيل جنسانيّة المهاجرة وبناء سياسات وترتيبات جديدة لعلاقات تكرّس الهيمنة الذكوريّة والرجولة المتوحّشة.

ولكنّ ما تقدّم من ممارسات تؤسّس لتراتبيّات اجتماعيّة وعنصريّة، لا يدل على ممارسات مطلقة بل هي قابلة للتّنسيب، إذ لا تقتصر علاقات الرجال التونسيّين بالسوداوات على العنف والاغتصاب والتحرّش وحدها، بل تشير بعض الشهادات إلى ضرب مختلف من العلاقات ومنها العمل الجنسي. ومن بين هذه الشهادات نشير إلى حادثة دار فضّال. وتتحدّث الروايات عن مغامرة كان مسرحها بناء قيد الإنشاء. ويفصّل الرجل الراوي قصّته فيتحدّث عن ضخامة الجسد الأسود المؤنّث ويصف شدّة انجذابه نحوه ورغبته المتجدّدة في معاشرة السوداوات المكتنزات. ويصرّح الرجل بأنّ المهاجرة كانت تغرس أظافرها في ظهره وتصيح فيه طالبة أن لا يتوقّف عن الجماع. وقد كان الرجل شديد الحماسة وهو يروي خبر مغامرته، وكأنّ الأمر يجري لتوّه. إذ كانت تلك العلاقة مفتتح مسار الجنسانيّة عنده، وبدا مولعا شديد الولع بالجسد المكتنز. ووجد في المهاجرة صاحبة تناسب هواماته وانتظاراته الجنسانيّة، فوافقت رغبتها في المال رغبة له في نمط من الجماع. وقد كرّر الرجل علاقات أخرى لكنّها لم تكن في مستوى تلك المهاجرة التي غادرت نحو أوروبا، وظلّت معالم جمالها محفورة في ذهن الراوي المشتاق، ومازالت حركة أظافرها في لحمه تثير حماسته، فضلا عن أنّ مبادلته والمهاجرة رغبة المال برغبة الجنس هي ممّا يواصل نسج مخياله حول الجسد المهاجر، ويترك فيه انطباعا عظيما.

وتشير الرواية إلى تمثّلات الجسد الأسود للرجل الأسمر القادر على دفع مقابل العلاقة الجنسيّة. فتصوّره مشتهيا الجسد الممتلئ للتعبير عن افتتانه بالمكوّر الكثيبي المكتنز الذي يوفّر متعة أكبر. وتشهد تجارب مهاجرات اضطررن إلى العمل الجنسي في صفاقس وفريانة على ذلك. ففي صفاقس تتحدّث الشهادات عن "جنس فموي" يمارس بين الرجال التونسيّين والمهاجرات السوداوات.

ونفترض أنّ تفاصيل الجسد الأسود وصورة الشفاه من جهة، والخشية من الأمراض المنقولة جنسيّا من جهة ثانية، قد وضعت شَرطي علاقات مماثلة. إنّه ضرب من الممارسة المهينة التي تكرّس دونيّة المرأة المهاجرة السوداء، وتشي بكراهية النساء وتصوّر تراتبيّة بين الرجال والنساء. كما أنّ اضطرار المهاجرات في فريانة إلى العمل الجنسي لتوفير ما يسمح لهنّ بمواصلة رحلتهنّ نحو صفاقس، يقضي بتغيير الواجهة الأماميّة للمهاجرة أي مظهرها العامّ. وجليّ أنّ تقديم جسدها وإبراز ما يفتن الرجال غالبا قد أدّى عمله وخلق دخلا ما لهؤلاء المهاجرات. ويمكننا القول إنّ تجربة المهاجرات في فريانة وصفاقس تثبت أنّهنّ يتمثّلن جنسانيّة الرجل في تونس في صورة النهم والمقبل على الممتلئ المكوّر.

غير أنّ ما تقدّم لا ينفي تمثّلات أخرى للمهاجرات تؤكّد على عنف بعضهنّ. وسنجد شهادات مماثلة تتكرّر في ملاحظات بعض المبحوثين وفي مقاطع مصوّرة تؤكّد على عنف المهاجرات خطابيّا وسلوكيّا. وفي هذا السياق، يقول "داود" إنّ بعض المهاجرات ممّن التقاهنّ سليطات اللسان وعنيفات. وتؤكّد الشهادات أنّ تونسيّة حاولت شراء بعض ما تعرضه المهاجرات في باب الجبلي، لكنّها اصطدمت بخطاب من قبيل: "لا يناسبك هذا المرهم فهو مخصّص للبشرة السوداء، ولا تناسبك هذه البضاعة فأنت بيضاء". وهو ما يشير إلى أنّ المهاجرات لسن محض ضحايا بل يملكن القدرة على إنتاج خطاب عنيف وربّما التحوّل إلى عنيفات.

ونعتقد أنّ صورة المهاجرة في تونس، أي في مجتمع ينتج الاختزالات القيميّة والأحكام بسرعة، تقوم على العنف الخطابي والسلوكي ونُقل هذا العنف من حيّز التبادلات في الفضاء العمومي، ليتوّج جنسانيّة المهاجرة السوداء في الحيّز الحميمي. وبيّنٌ أنّ هذه الجنسانيّة ليست وليدة السنوات القليلة الماضية، بل نفترض أنّ تاريخا طويلا من العلاقات مع الأسود والسوداء قد يُساعد على فهم التمثّلات راهنا.

جنسانيّة السوداء من خلال تاريخ اضطهادها

إذا ما درسنا أنظمة المتخيّل الجمعي لجنسانيّة المهاجرة السوداء ضمن سياق أشمل يتجاوز وضعها الراهن نحو أفق أرحب نتجوّل خلاله بين الأزمنة التّاريخيّة القديمة والمعاصرة وبين الأوطان المختلفة، فإنّنا نلفي أجسادا طالما استُغلّت اقتصاديّا وجنسانيّا. فالسوداوات خارج أوطانهنّ وقبائلهنّ مجموعات من الإماء والجواري والغانيات في حضارات عديدة ومنها الحضارة العربيّة الإسلاميّة. ومن ذلك أنّ رجلا أحبّ امرأة سوداء وتغزّل بها في مجمع الرجال، فلقي من قومه صدّا وهجاء ومنها قول الشاعر:

أَقُولُ لَمَّا رَأَيْتُهُ كَلِفًـــــا ** بِكُلِّ سَوْدَاءَ نَزْرَةٍ قـــذِرَه

أَهْلٌ لَعَمْرِي لِمَا كَلِفْتَ بِهِ ** عِنْدَ الخَنَازِيرِ تُنْفَقُ العَذْرَة[1]

وتعتبر وفاء الدريسي هذا الشعر وجها من وجوه استقذار السوداء." ويبيّن أنّ ذكر السواد في المخيال العربي الإسلامي ملازم غالبا للقذارة والحيوانيّة"[2]. ولكنّ الأمر لا يقتصر على المرحلة العباسيّة وحدها ولا على العراق دون سائر البلاد. كما أنّ الجارية السوداء لا صوت لها وهي مضطهدة جنسانيّا ومتاع موظّف لخدمة حاجات الرجال في بلاد الشام وعند الأغالبة وقبل ذلك في العصر الأموي. وضمن هذا المخيال الجمعي، نفهم صورة السوداء في خطاب بعض المبحوثين الذين ركّزوا على القذارة تركيزا مفرطا.

[1] وفاء الدريسي، الجواري والغلمان في الثّقافة الإسلاميّة مقاربة جندريّة، (بيروت: مؤمنون بلا حدود للنّشر والتّوزيع، 2016)، ص. 118.

[2] المرجع نفسه.

وإذا ما انتقلنا داخل الحضارة نفسها من القرون الهجريّة الأولى إلى عصرنا الرّاهن[1]، سنجد مادّة مهمّة في أطروحة "مالك شبل" حول الاستيهامات الجنسانيّة للذكور في البلاد المغاربيّة. ويمكننا القول إنّ جموح الانتظارات الفرديّة لأداء الرجولة وأداء الأنوثة يتطلّب صلابة واستقامة قضيبيّة من جهة، وجسدا رخوا طريّا وأرضا خصبة طيّعة من جهة أخرى. ويستعير "مالك شبل" صورة "جسد غولة (سوداء) أردافها كدلّاعة وتخفي قنفدا بين فخذيها وفرجها غائر كبحر"[2]. وننطلق من هذه الاستعارات ثمّ نضيف إليها وصف الغولة بالسوداء، لأنّها في ورقتنا، مخيفة ومغرية في آن، ووجه الإخافة فيها غرابتها على المكان، أمّا وجه الإغراء فيكمن في ارتباطه بالغرابة أوّلا والرغبة في الكشف عن الغريب ثانيا، وامتداده ليشمل استيهام الدلّاعة المنشطرة ثالثا. ويظهر هذا جليّا في التجربة التي حملت الرجل في دار فضّال على اكتشاف جنسانيّة المهاجرة السوداء.

وفي المرحلة التاريخيّة نفسها، ولكن في ثقافة مهيمنة راهنا وصانعة للصور والتمثّلات في العالم بأسره[3] مثل الثقافة الأمريكيّة، تؤكّد بيل هوكس Bell Hook على تمثّلات البيض للسوداوات منذ تاريخ استعبادهنّ إلى مرحلة التسعينات. فالسوداوات وفق الكاتبة، نساء ذوات أثداء ضخمة بالنسبة إلى البيض الذين حرستهم معينات منزليّات سوداوات. ولذلك لا تثير فيهم قوالب الشوكولاطة المقدّمة في شكل نهد أيّ رغبة جنسيّة. ومن ثمّ، فإنّ إضفاء العنصريّة على الأغذية يمرّ خفيّا ولا يثير عند البيض في الحقل الثقافي أيّ مشكل. وهكذا فإنّ جنسانيّة السوداء في أمريكا متأثّرة تأثّرا عميقا بتاريخ استعبادها وتاريخ دونيّتها ومجمل أنساق التمثيل السائدة[4]. ولا يختلف الأمر كثيرا في فرنسا،

---

[1] يعتبر أركون أنّ الإبستيميّة المعاصرة ليست مختلفة اختلافا حاسما عن إبستيميّة العصر العبّاسي. ويميّز الإبستيمية الكلاسيكيّة من الإبستيمية السكولاستيكيّة من الإبستيمية الرّاهنة. ويرى أنّ النظامين الفكريّين السابقين مبثوثان بقوّة في نظامنا الفكري الرّاهن. وهذا ما يبرّر عودتنا إلى العصر الكلاسيكي في الحضارة العربيّة الإسلاميّة. لمزيد الاطّلاع، يُنظر: محمّد أركون، قضايا في نقد العقل الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، (بيروت: دار الطليعة، 2005).

[2] مالك شبل، الجنس والحريم روح السراري: السلوكات الجنسيّة المهمّشة في المغرب الكبير، ترجمة، عبد الله زارو، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2010)، ص. 92.

[3] يكفي أن نذكر سينما هوليود ونشرات الأخبار التي تعجّ بين الفينة والأخرى بأخبار الاعتداء على السود وتأثير النسويّة السوداء في العالم وحركة "Black Lives Matter" واليسار الجديد وتأثيراته في العالم.

[4] Bell Hooks, *Black looks race and representation*, (Boston, MA : South End Press, 1992), p. 12.

فالبيض هناك لا يأبهون لجسد أسود عار، فالغيريّة المتعرّية لا يُنظر إليها بصفتها ذاتا بشريّة مكتملة المعالم[1]. ولئن أطّرت بيل هوكس وضعا مماثلا بتاريخ العبوديّة والمنمّطات الواصمة للجسد الأسود المؤنّث، فإنّ باتريسيا هيل كولينز Patricia Hill Collins تذهب إلى أبعد من ذلك عندما تكشف أنّ جنسانيّة السوداوات متجاهلة حتّى في الوسط الأكاديمي، وعند المنظّرات النسويّات السوداوات، إلى حدود التسعينات على الأقلّ.

لقد عاش الجسد المؤنّث الأسود تاريخا طويلا من نفيه وتشيئته وامتلاك جنسانيّته. فتأثّرت تجربة السوداوات في أمريكا بماضي استعبادهنّ وتتأثّر اليوم، تجربة المهاجرات عندنا بتمثّلاتنا القديمة من جهة، وبالصور التي تغزو المجال السمعي البصري متأثّرة بأمركة العالم، من جهة ثانية. وقد أُفرغ الجسد من كلّ قيمة وأُصمت صوته وعُزل واستعمل في فضائنا الجغرا-ثقافي باعتباره غولة ودلّاعة مكوّرة منشطرة وبحرا غائرا عميقا. وفي هذا المعنى، تحضر علاقة الرجل التونسي بالمهاجرة السوداء بما هي متاع وُهب مالا مقابل أداء دور مؤقّت. فانتدب الرجل صورة الأظافر المغروسة في لحمه ليصف هيجان صاحبته ويُقنع بفرادة عنصرها ووقع أثره فيها. فجعل أظافرها أدلّة على صورة الغولة القويّة، ودليلا على فحولته. أمّا صورة المهاجرة التي همّ بها الرجل في حادثة قلعة سنان فهي عنده لا تتجاوز صورة دلّاعة منشطرة أيقظت في الرجولة المتوحّشة رغبة افتراس الغيريّة الآمنة في مسرح نومها والآمنة بين مرافقيها في رحلة الهجرة.

وقد بدا الجسد المؤنّث الأسود وليمة[2] يجدر بالرجولة المتوحّشة التخطيط لقضاء وطر منها. إنّه فرج أسود ساخن، بعبارة بيل هوكس، متفجّر لا يمكن تركه حرّا دون اقتناص فرصة العثور عليه ملقى على فراش ومنوّم بقرص مخدّر. وهو جسد بورنوغرافي[3] يمكن أن تختبر الرجولة المتوحّشة عليه أداءها الفحولي ثمّ تروي قصّة عبورها وقصّة فوزها "الرخيص" إثر ذلك. ومن ثمّ فإنّ المتخيّل

---

[1] Bell Hooks, Ibid.

[2] تتحدّث بيل هوكس عن استعمال الغير باعتباره غذاء eating the other. ونستعمل استعاراتها في مقالنا هذا للتأكيد على تمثّلات الرجولة التي سمّيناها رجولة متوحّشة.

[3] Patricia Hill Collins, Op. Cit., p. 135.

الجماعي الذي ينبني على استيهامات جنسانيّة تؤسّس للهرميّة الاجتماعيّة والجندريّة ويعتبر المهاجرة محض أداة تفريغ ووسيلة تسلّ ثمّ يمنح جسدها سمات وخصائص مبنيّة على مقولة العنصر، هو متخيّل يقوم على العنصرة. وهذا ما حوّل جنسانيّة السوداء إلى شاهد جديد على اغترابها واضطهادها من أجل تسلية الرجولة وتجديد اختباراتها وتثبيت رجولتها. كما أنّ مجمل ما تتعرّض له المهاجرات من اغتصاب وإذلال جنسي وإخضاع بالقوّة، يشير إلى تبلور معالم رجولة تقليديّة تحثّ الخطى من أجل تسيّد المشهد التونسيّ. فقد بات الفضاء العمومي محتفيا بأعمال الاغتصاب منتشيا بتعنيف السوداوات. وأصبح العنف واستهداف المهاجرات مع تساهل البوليس ولامبالاة المجتمع، علامات على تحالف ضمني بين الدولة والرجولة التقليديّة.

الرّجولة المتوحّشة وسياسات امتلاك المهاجرة

تتحدّث هاجر عرايسيّة في بحث أجرته حول العنف المسلّط على المهاجرات السوداوات سنة 2019، عن "استعباد منزلي" تتعرّض له المهاجرات العاملات في المنازل فضلا عن الاعتداءات الجنسيّة والتحرّش[1]. وتؤكّد قصص المهاجرات ورواياتهنّ[2] العنف الجنسي الممارس عليهنّ باغتصابهنّ من قبل الأسياد في المنازل بمجرّد مغادرة الزوجات. وتشي هذه الشهادات بأنّ الوضع القانوني للمهاجرة التي لم تتمكّن من تجديد إقامتها يشكّل ضغطا رئيسيّا عليها، وهو الداعي الرئيسي لما تتعرّض له المهاجرات من اعتداءات وسلب وجود وإهانات واستغلال. وهو ما يعني أنّ الدولة في تونس ليست محايدة بالمرّة في تشكيل وضع الاستغلال هذا، بل هي جزء فاعل في تشكيل مأساة المهاجرات وتأبيدها وتحويلها إلى منمّطات سلوكيّة تأتيها الرجولة المتوحّشة وتصمت عنها الدولة ولا تأبه لها.

---

[1] هاجر عرايسيّة، العنف المسلّط على المهاجرات أصيلات جنوب الصحراء في تونس، في البحث عن الكرامة ورقات تحليليّة حول قضايا الهجرة، (تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، 2019)، ص. 119.

[2] تُعتبر روايات الضحايا مراجع مهمّة بالنسبة إلى الدراسات النسويّة والدراسات الجندريّة، ولذلك نعتمدها في هذا المقال مركّزين على ما يجمع بينها من مادّة.

ومن ثمّ، يمكننا القول إنّنا إزاء تواطؤ أجهزة الدولة مع عمليّات تشيئة الإنسان المهاجر واستعباده عمليّا من قبل الرجال، ونخصّ في مثالنا هذا طبقة البورجوازيّة[1] تحديدا. إذ أنّ رجل دار فضّال دفع مقابل علاقة جنسيّة، واستفاد مغتصب قلعة سنان من تواطؤ البوليس استفادة فرديّة معزولة نشازا. أمّا بوجوازيّة العاصمة وصفاقس فهي تستثمر في متعة امتلاك المهاجرات مستفيدة من صمتهنّ من جهة، وعالمة بلامبالاة الدولة من جهة أخرى. وتصمت المهاجرة لأنّها في منطق الدّولة قد خالفت إجراءات الإقامة. وبناء عليه، فهي موضوع ترحيل لا موضوع ترحيب. وإذا لم تجد جمعيّة ما تتبنّى جرحها النازف وتفاوض لوقف النزيف وتحقيق العدالة والحقّ في التنقّل والإقامة في بلاد آمنة[2]، فإنّ المهاجرة عامّة تجد نفسها مكرهة على الامتثال لرغبات السيّد التونسي أو الرجولة المهيمنة في هذا المثال. ونعتبرها رجولة مهيمنة لأنّها تستفيد من علاقة شغليّة أقرب ما تكون إلى علاقات القنانة في العصر الفيودالي أو هي أقرب إلى علاقة أكابر القوم بجواريهم. وعندها لا يُنظر إلى دموع المغتصبة ولا إلى توسّلها للمهيمن حتّى يكفّ أذاه عنها، بل تُعدّ عند المعتدي متاعا يؤتى حيثما يشتهي المالك ومتى يشتهي إشباع رغباته منها.

ولعلّ دموع المهاجرات وهنّ يستعدن تلك التجارب، تكشف أنّهنّ يتمثّلن رجولة المهيمن أسوأ تمثّل ممكن. إنّهنّ يعانين صدمات كبرى جرّاء ما يتعرّضن له من سياسات قهر وقمع وإذلال متواصلة، وليست مغامرة الاغتصاب بأكثرها سوءا أو فرادة. بل تحضر أعمال الاغتصاب تتويجا لمسارات من الاستعباد الكامل والإهانات اللفظيّة الجارحة من أجل إقناع الزوجة بأنّ المهاجرة محض متاع لا يُنظر إليه خارج خدماته المنزليّة مدفوعة الأجر. وهنّ يعملن لمدّة خمسة عشر ساعة

---

[1] البورجوازيّة هي الطّبقة المهيمنة في المجتمعات التي يسود فيها نمط الإنتاج الرأسمالي، وهذه الهيمنة المتعدّدة الأشكال وخاصّة على المستوى السياسي والإيديولوجي نابعة من مجمل عمليّة تداول وتراكم رأس المال بشكلها الذي يفرض على الرأسماليّين ممارسة اجتماعيّة معيّنة".

الهادي التيمومي، "بورجوازيّة (طبقة رأسماليّة)"، في **معجم الماركسيّة النقدي**، (صفاقس وبيروت: دار محمّد علي الحامي، والفارابي، 2003)، ص. 308.

[2] يُنظر مقال محمّد فرحات بوغزالة.

متواصلة مقابل أجر زهيد[1]. ونحن نرى أنّ الأجر الزهيد قد يكون بدوره سياسة لامتلاك الجسد في أعمال البيت ولكن في إشباع رغبات الرّجولة المهيمنة. ولذلك كلّه تبكي المهاجرة بحرقة نتيجة ضياع حرمتها الجسديّة وضياع أجرها المستحقّ وانعدام قدرتها على استرداد الجسد المستباح والمال الضّائع.

لكنّ تمثّل المهاجرة لجنسانيّة الرجل التونسي ليست ذات شأن عند البورجوازيّة. فهي تمثّلات لا تتجسّد على مسرح الاغتصاب ولا على مسرح العمل باعتبار أنّها مغيّبة في أداء الأنثى المتعرّية غصبا، والعاملة مسلوبة الحقوق غصبا. بما يعني أنّ الرجولة المهيمنة تبني سياسات امتلاك الجسد على معنى الغصب، وتؤدّي فعل الغصب من خلال الاغتصاب ونتيجته الإشباع الجنساني، والاستغلال ونتيجته القمع الاقتصادي. ويعيد قمع الجسد وتجييره في ضرب من العبوديّة الخفيّة، إحياء النّقاشات حول اضطهاد السوداوات من قبل الدول واستفادة بعض الرجال من هذه الوضعيّة الهشّة لاختبار رجولاتهم ومواصلة أعمال الاضطهاد وجندرة التاريخ العيني وفرض علاقات هيمنيّة استعباديّة على المهاجرات. فامتلاك الجسد في تجربة البورجوازيّة التي وصلتنا، لا يتوقّف عند العلاقة الاقتصاديّة بل لعلّه لا يأبه لها إلّا قليلا، بل يتعدّاها إلى ما يبدو أنّه أكثر إغراء ونقصد بذلك الإشباع الجنساني والارتواء من الغيريّة المختلفة الغولة ذات الدلّاعة المنشطرة والقنفد المغري الغائر.

وتستغلّ البورجوازيّة التونسيّة المهاجرة السوداء موظّفةً عوامل العنصر والوطن والجندر[2] والقوّة والقوامة ولا مرئيّة المهاجرة باعتبار عدم قدرتها على تمديد وثائق إقامتها، وتواطؤ الدولة التونسيّة. وتشكّل جميع هذه البنى هشاشة المهاجرة ودونيّتها ومكانتها السفلى وتموقعها في قاع الهرم الاجتماعي الاقتصادي. ولذلك فإنّ امتلاك جسدها من قبل البوجوازيّة التونسيّة ليس محض سياسات عنصريّة فرديّة بل هو عنصريّة ممنهجة مبنيّة من قبل الدولة ومنفّذة من قبل أجهزتها ومقبولة من

[1] يُنظر مقال أميرة اليعقوبي.

[2] Patricia Hill Collins, Op. Cit., p. p. 131- 133.

مختلف الطبقات وخاصّة من البورجوازيّة. وليس في تعامل هؤلاء مع مهاجرين سود يستقدمون عاملات المنازل من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مع وعد بالهجرة إلى أوروبّا وفق العمل الميداني للباحثة أميرة اليعقوبي ودراسة هاجر عرايسيّة المشار إليها آنفا، إلّا خطوة ضمن مسار طويل مخطّط له من الاتّجار بالبشر واستغلاله وتدمير كينونته من أجل رفاه جنساني واستغلال اقتصادي لإنسان غادر وطنه ليغادر فقره، فإذا هو ضحيّة فقر مزدوج أشدّ وأنكى. وليس لسليبة الحقوق هذه مخرج من أزمة امتلاكها واستغلالها إلّا مواصلة جهودها حتّى تتمكّن من الفرار وتبدأ مسارا جديدا من تحرير ذاتها شيئا فشيئا[1].

ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى شهادات توثّق اعتداءات التونسيّات المسنّات في صفاقس على السوداوات. فهنّ يتمثّلن المهاجرات من زوايا السنّ، والعنصر، والوضع القانوني، والمكانة الاجتماعيّة، والدور الاجتماعي. إذ تبدو أجساد المهاجرات نشطة شابّة تتّقد نشاطا وحيويّة. كما أنّ اختلاف عنصرهنّ وإثنيّتهنّ مدعاة للتحفّظ والرفض. وتصبح العلاقة أعقد بسبب الوضع غير القانوني للمهاجرات عامّة، وهو ما يؤدّي إلى مكانات اجتماعيّة دونيّة وأدوار اجتماعيّة يختصّ بها الهامش الطبقي المرذّل. وتؤكّد تمثّلات التونسيّات المسنّات للسوداء سياق العنصريّة المهيمن في تونس بصفته سياقا عابرا للأعمار والجنادر والطبقات من جهة، وعلى عنصرة العلاقات بالسوداوات وإنتاج منمّطات تتعلّق بأجسادهنّ وأنظمتهنّ القيميّة ومكاناتهنّ في مجتمعاتهنّ الأصليّة وفي مجتمعنا من جهة أخرى. وإذا كان الغالب على صورة السوداوات عندنا هو الاضطهاد والتشيئة والاستعمال الأداتي للأجساد، فماذا عن علاقات المهاجرات بالرجولة السوداء؟

الرّجولة السوداء في تجارب مهاجرات مضطهدات

في شهادة حول تمثّلات الرجال في تونس للمهاجرات، تقول إحداهنّ: "إنّهم يعاملونا كأنّنا حيوانات. إمّا أن نقبل إقامة علاقات جنسيّة معهم أو يطردوننا من المنزل. وهو الأمر ذاته في البلد

[1] هاجر عرايسية، مرجع مذكور، ص. ص. 124- 125.

التي جئت منها. لقد رفضت عروضه هناك فوجدت نفسي صحبة أبنائي بلا مأوى". وتشير المبحوثة إلى واقع اضطهادها جنسانيّا واستغلال واقعها الاقتصادي البائس وهشاشتها الاجتماعيّة وحاجتها إلى المأوى لإشباع رغبة الرجال من الأعراق كلّها على ما يبدو. ونحن نقترب بذلك من وضع كوني تُضطهد فيه الأجساد المهمّشة طبقيّا وتُسلب الثروات في البلاد الإفريقيّة من الكولونياليّة الفرنسيّة أساسا، ومن طبقة البورجوازيّة التابعة لها في تلك البلاد. ثمّ ينشأ وضع يصبح فيه الاضطهاد مربّع الأركان ومركّبا. فهو اضطهاد طبقي يتّخذ بعدا جندريّا صريحا في شمال إفريقيا وفي وسطها وشرقها وغربها وجنوبها، ثمّ هو اضطهاد عنصري باعتبار ما يشير إليه سواد البشرة عامّة من متخيّل الدونيّة وماضي العبوديّة وصورة إفريقيا التي تعاني من المجاعات، وهو في النهاية، وفق تحليلنا، اضطهاد وطني يتشكّل باسم الوطن وسيادته ويتجسّد طردا للمهاجرين "ذوي النزعة الاستيطانية" وفق بيان رئاسة الجمهويّة التونسيّة.

والجدير بالذّكر أنّ التحرّش الجنسي وحتّى الاغتصاب هي أعمال تُرتكب أمام أنظار المارّة، فلا تثير فيهم أيّ مشاعر تضامنيّة ولا تحملهم على التدخّل لمنع الجريمة. وهذا يعني أنّ جنسانيّة السوداء عند الأسمر التونسي انتقلت من التفاوض والمشاعر والإيماءات إلى الحيوانيّة والفوضى والعنف. فقد تواطأ المجتمع الأسمر بدوره وتخفّى داخل قناع عنصريّ يراقب الاغتصاب والتحرّش ولا يمنعه. وفي هذا المعنى يقول "سامي": "شاهدت من يقدّم للمهاجرات أموالا لقاء ممارسة الجنس. أستمع يوميّا إلى عبارات التحرّش". يذكر "سامي" هذه الأحداث ويؤكّد أنّ الأمر لا يعنيه البتّة. وهو موقف "شاهين" أيضا الذي لا يهتمّ بالمرّة للمهاجرات ولا يأبه لما يتعرّضن له من أذى. على أنّ إيذاء المهاجرات ليس مرتبطا بالهجرة وحدها. فهنّ في مجتمعاتهنّ الأولى وداخل تجمّعاتهنّ في بلد الهجرة لسن بمأمن من تسلّط الرجولة السوداء وقسوتها واضطهادها إذ تحضر الرجولة السوداء في كافّة أشكال الاضطهاد وفق الشهادات. فهي مثلما تشير المبحوثة أعلاه، رجولة تبتزّ الجسد المؤنّث وتخيّره بين دفع المال أو دفع اللحم. وكأنّ الرجولة السوداء تضع تمثّلاتها للنساء انطلاقا من مقولة "اشتهاء" الجسد بعبارة "جوزيف مسعد" أو "الآخر الوليمة" الجندريّة بعبارة "بيل هوكس". ونسمّي هذا الاضطهاد اضطهادا جندريّا.

لكنّ الرجولة السوداء لا تتوقّف عند هذا الحدّ، بل تضطهد النساء السوداوات اقتصاديّا وطبقيّا من خلال سيادتها على الثروات في البلاد الإفريقيّة وحصرها في طبقة بعينها. ثمّ يزداد الاضطهاد مأساويّة في سياسات الرجولة السوداء المقيمة في بلادنا. ولدينا شهادات موثّقة تثبت أنّ الاتّجار بالبشر وضع قائم في تونس، وأنّ من أعضاء هذه الشبكات، رجال سود. وتتحدّث المبحوثات عن ورود اتّصالات هاتفيّة من تونس تحثّهنّ على القدوم للعمل. فتسافر المهاجرات وتتسلّمن عملهنّ ثمّ تتفاجأن بالعمل خمسة عشر ساعة مقابل الإقامة والغذاء، فيما يتسلّم "الوسيط" عضو شبكة الاتّجار بالبشر مقابل خدماته ويغيب في الزحام التونسي تماما. وتدعم دراسة هاجر عرايسيّة هذا الاتّجاه مشيرة إلى تورّط ثلاثي يبدأ من الوسيط المقيم ببلد المهاجرة، ثمّ المتاجر المقيم في الدولة المضيفة، ثمّ المستفيد من اضطهاد المهاجرة[1] وهو البورجوازي التونسي.

وتقدّم دراسة هالة المدّب وصفا لمسار اضطهاد المهاجرة من قبل الرجال الأفارقة. فيتّضح أنّ رجالا سودا ساهموا مساهمة حاسمة في مسار الاضطهاد. وهذا يجعل الرجولة السوداء جزءا من الجريمة بل جزءا رئيسيّا فيها. ويستبعد حضور هؤلاء المهاجرين كلّ مقاربة عنصريّة روتينيّة، بل يؤكّد على البنى الاجتماعيّة التالية، وهي الطبقة والجندر والبطريكيّة. فيما يشير حضور الرجل التونسي إلى بنية الوطن وخاصّة في حوادث الاغتصاب في حيدرة وزاوية الشافعي وأحداث العنف الأخيرة في صفاقس والتي سبقتها في تونس الكبرى. ويحيل حضور الطبقة والجندر إلى الهيمنة التي تفرضها الرجولة السوداء على المهاجرات باعتبارها هيمنة مزدوجة. بل تؤكّد معطيات الميدان على أنّ المهاجرين السود يستغلّون المهاجرات السوداوات بصفة عامّة والنساء الحوامل على وجه التحديد لاجتياز الحدود. وفي بعض الحالات تُترك المهاجرات وحيدات ويواصل المهاجرون الرحلة. وفي حالات أخرى، يجري استغلال الجسد بإجبار النساء على الحمل والمتاجرة بهنّ استدرارا للعطف ولطلب المعونة من الجمعيّات التونسيّة. وحدثت آخر مظاهر الاستغلال في الحملة العنصريّة التي أعقبت تصريحات قيس سعيد في فيفري 2023، عندما طلب المهاجرون من المهاجرات التقدّم

[1] هالة المدّب، "نفاذ إلى العدالة أم بحث عن الكرامة"، (تونس: المنتدى التّونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، 2019)، ص. ص. 95-96.

بشكاوي للجمعيّات والمنظّمات مستفيدين من أوضاعهنّ الاقتصاديّة ومن جندرهنّ واصطحابهنّ غالبا للأطفال والرضّع.

وتحملنا هذه الشهادات والدراسات الموثّق بعضها من قبل منظّمات دوليّة تُعنى بشؤون المهاجرين[1]، إلى القول: إنّ الرجولة السوداء في هذه الحالات المحدّدة، لم تترك فرصة لاضطهاد المهاجرات واستغلالهنّ والاعتداء عليهنّ دون أن تستثمرها وتوجّهها لخدمة مصالحها جنسانيّا وماليّا وجندريّا. ويشير ما تقدّم إلى أنّ المهاجرات السوداوات لسن فقط ضحايا بنية العنصريّة وإديولوجيا العنصريّة بعبارة "كوليت غيّومان" بل هنّ أيضا ضحايا الهشاشة الاقتصاديّة أو بعبارة أوضح المسالة الطبقيّة، مثلما يُعتبرن ضحايا المقاربات الوطنيّة الشعبويّة والفاشيّات الصاعدة، وهنّ ضحايا جندرهنّ النسائي المغتاب تاريخيّا منذ لحظة "الانقلاب الذكوري" كما يسمّيه خزعل الماجدي. ولعلّ صيحة مهاجرة سيراليونيّة تصلح لأن تكون مدخل كلّ نقاش لقضيّة الهجرة. تقول المبحوثة: "الوضع في تونس ليس جيّدا. علاقاتنا بالتونسيّين ليست جيّدة أيضا. تونس والجزائر والمغرب ومصر بلدان إفريقيّة. نحن جسد واحد ضدّ المستعمرين. أطلب من رئيس الدولة التونسيّة أن يتفاعل مع وضعيّاتنا ...".

خاتمة

يبقى ما توصلنا إليه محكوما بالسياق السياسي والاجتماعي الموسوم بالتشنّج والعداء المجتمعي للمهاجرين والمهاجرات، وثقل الشهادات والصور والفيديوات المنشورة وما تتضمّنه من مشاهد دماء وآثار اعتداءات. وهو سياق عطّل قدرتنا على الوصول إلى الميدان، كما أدّى إلى تضاؤل ثقة المهاجرات في الباحثات والباحثين. ثمّ زاد الأثر النفسي للاعتداءات على المهاجرات تعقيد إمكانيّة الحديث معهنّ حول معاناتهنّ، نظرا إلى ظروفهنّ الخاصّة ولشدّة صعوبة الاتّصال بهنّ في مناسبات

[1] هاجر عرايسيّة، مرجع مذكور، ص. 128.

عديدة. فقد كنّ هلعات وخائفات وهو ما أثّر على صياغة ورقتنا وجعلنا نميل إلى الاختصار والتركيز على أسئلة بعينها.

ولعلّ أهمّ ما توصّلنا إليه، رغم صعوبات الميدان واستعصاء جمع معطيات أوسع والتواصل مع أكثر ما يمكن من مهاجرات، يدفعنا إلى تنسيب ما جاء في مقالات عديدة في الأدبيّات المتعلّقة بالهجرة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس. وأبرزها مقالة تعميم العنصريّة على التونسيّين بأسرهم، وردّ العنصريّة إلى بنى الدين واللّغة والإثنيّة. ولذلك لا نجزم بأنّ مأساويّة واقع المهاجرات في تونس مردّه العنصريّة وحدها. بل يبدو أنّ بنى اجتماعيّة أخرى أظهر وأكثر تأثيرا. وهو ما دعانا إلى الاستئناس بالتقاطعيّة لفهم أفضل لوضع السوداوات المهاجرات في تونس. كما بان من البحوث الميدانيّة والشهادات أنّ الرجولات المهيمنة أي البورجوازيّة التونسيّة، والمتوحّشة، أي رجولة الاغتصاب والتحرّش، والسوداء، أي رجولة الاتّجار بالبشر ومسالك المافيا، كلّها رجولات ضالعة في اضطهاد المهاجرات. وتحمل جميعا تمثّلات حول جسد مؤنّث أسود ينهض بوظيفة أساسيّة وهي منح اللذّة وإنضاج اختبارات الفحولة. وهو جسد في استيهامات الرجال في تونس دلّاعة منشطرة وبحر غائر وقنفد وغولة تأسر غرابةً وتأسر رغبةً في المكاشفة والتحام الأجساد.

لكنّ المهاجرة السوداء في مأساتها ومعاناتها ليست بريئة من فكرة اعتبار التونسيّين ساكنة أصليّة لبلاد الجزيرة العربيّة، وأنّ إفريقيا كلّها للسود وحدهم. وقد دُوّنت شهادة في صفاقس تشير إلى هذا الموقف. ويعني ذلك أنّ المهاجرة السوداء ليست مثالا واحدا منسجما بل هنّ مهاجرات مختلفات. ويمكن أن نميّز المهاجرات الإفواريّات من غيرهنّ باعتبار ما يبدو أنّه فكر كولونيالي مضادّ صادر من تلك البلاد وله دلائله وشواهده. ويعني ما تقدّم أنّ دراسة وضع المهاجرات قد يكون أنجع إذا ما قرئ وطنيّا أي بالبحث في جنسيّة كلّ مهاجرة وتجنّب التعميمات والبحث عن الانسجامات المفسدة للبحوث. وقد يكون هذا المسلك مدخلا لمقالات أخرى يمكنها أن تستفيد من تنسيباتنا أعلاه.

ويدفعنا ما تقدّم إلى اعتبار المهاجرات ضحايا الكولونياليّة الغربيّة أوّلا وضحايا البطريكيّة الذكوريّة في بلدانهم وفي تونس وفي أوروبّا ثانيا، وضحايا تنشئة وأوضاع لا تسمح ببناء علاقات رضائيّة بسبب هيمنة صورة الجسد الأنثوي الممتلك من قبل الرجل ثالثا، وضحايا الهوس الجنساني

التونسي بالكثيب المكوّر والجسد الممتلئ رابعا، ثمّ هنّ ضحايا الطبقيّة في عالم مؤمرك مبنيّ على الاستغلال خامسا، كما تعاني المهاجرات جرّاء السياسات السياديّة المتّبعة في تونس سادسا.

وبالإضافة إلى ما سبق لم يُبد الرجال كلّهم وجها استغلاليّا واضطهاديّا، بل أبان المبحوثون في القصرين عن درجة عالية من احترام الذّات البشريّة وتقدير ظروفها وشروطها الخاصّة والسعي إلى مساعدتها سعيا حثيثا. وقد أفادنا خالد الطبّابي بأنّ شبابا من الرديف قد شكّلوا مدّا تضامنيّا مع مجموعة من المهاجرات والمهاجرين المبعدين عن صفاقس نحو وادي المغطى الواقع قريبا من تمغزة بالجنوب التونسي[1]. وهو ما يكشف أنّ التعميم لا يبني بحثا علميّا بل أوهاما إديولوجيّة لا فائدة منها. وهذا يشي بأنّ الرجولة ليست مثالا واحدا وجوهرا خالصا يمكن فهم العناصر المكوّنة له وتعميمها في الزمان والمكان وعبر مختلف الثقافات. والأظهر ممّا توصّلنا إليه انطلاقا من ورقتنا وممّا اطّلعنا عليه من أعمال وبحوث ومقالات، أنّ الرجولة تاريخ عينيّ مرتبط بالواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والتاريخي ومتأثّر به تأثّرا بالغا. وباختلاف الممارسات والتمثّلات والخبرات والثقافات والأوطان، تختلف الرجولات وتتعدّد. وهو ما جعلنا نعدّد "أنماطا رجوليّة" منها الرّجولة المتضامنة لمبحوثي القصرين والرجولة المهيمنة للبورجوازي الذي يبحث عن تعدّد النساء وامتلاكهنّ، والرجولة المتوحّشة للمغتصب النهم إلى الجسد "الحرام"، والرجولة السوداء للمهاجر المستغلّ الذي تجاهل الوضع الاقتصادي الصّعب للنساء السوداوات وانتهك حقوقهنّ وكرامتهنّ. وباستثناء المثال الأوّل للرجولات، تُجمع بقيّة الأنماط المختلفة طبقيّا وثقافيّا وعنصريّا على سلوك هيمنة بطريكي يُخضع النساء ويتسلّط عليهنّ ويستعملهنّ لتلبية حاجات جنسانيّة واقتصاديّة ونفسيّة وطبقيّة.

[1] خالد الطبّابي، "وادي المغطي" فضاء مفتوح للتغييب المضاعف: قصّة مهاجرين عالقين ومنبوذين"، (تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، 2023).

البيبليوغرافيا

المدّب هالة، "نفاذ إلى العدالة أم بحث عن الكرامة"، في البحث عن الكرامة ورقات تحليليّة حول قضايا الهجرة، تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، 2019.

الدريسي وفاء، الجواري والغلمان في الثّقافة الإسلاميّة مقاربة جندريّة، بيروت: مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، 2016.

دورلين. إلزا. "حول الاستعمال الإبستيمولوجي والسّياسي لفئتي الجنس والعرق في دراسات النّوع". ترجمة. ياسين يسني ووديع جعواني. مجلّة عمران. ص 139- 155. العدد 37. المجلّد العاشر. صيف 2021.

شبل مالك، الجنس والحريم روح السراري السلوكات الجنسيّة المهمّشة في المغرب الكبير، ترجمة عبد الله زارو، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010.

عرايسيّة هاجر، "العنف المسلّط على المهاجرات أصيلات جنوب الصحراء في تونس"، في البحث عن الكرامة ورقات تحليليّة حول قضايا الهجرة، تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، 2019.

Guillaumin Colette, « Pratiques du pouvoir et idée de Nature (1) L'appropriation des femmes », dans *Questions féministes*, n°2, février 1978.

Guillaumin Colette, *L'idéologie raciste. Genèse et langage actuel*, Nice : Institut d'études et de recherches interethniques et interculturelles. 1972.

Hill Collins. Patricia. *BLACK FEMINIST THOUGHT Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment***.**NewYork and London Routledge. 2002.

Hooks Bell, «Representing Whiteness in the Black Imagination», In *Cultural Studies*, p. p. 338- 346. Edited by. Lawrence Grossberg, Cary Nelson and Paula A. Treichler. New York: Routledge. 1992.

Hooks Bell, *Black looks race and representation*, Boston, MA: South End Press. 1992.

Jackson. Shirley A, *Routledge International Handbook of Race, Class, and Gender*, New York: Routledge, 2015.

Leek Cliff. And Kimmel. Michael. "Conceptualizing intersectionality in superordination Masculinities, whitenesses, and dominant classes", In *Routledge International Handbook of Race, Class, and Gender*. p 3- 9. Edited by. Shirley Jackson A... London and New York: Routledge, 2015.

Wallace Adryan, « Unpacking the intersections of identity and politics and the politics of studying identity A black feminist theoretical and epistemological tool kit », in *Routledge International Handbook of Race, Class, and Gender*, p. p. 10- 17, Edited by Shirley Jackson A., London and New York : Routledge, 2015

07

المهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء ومسارات النجاة

خديجة السويسي

مقدمة

"يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق"، هي المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948 وقد صادقت عليه تونس منذ سنة 1956 ولكن أين نحن من هذه المساواة؟

صارت تونس وجهة للمئات من المهاجرين/ات من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الذين رأوا فيها ملاذا من المشاكل السياسيّة والاجتماعيّة التي تعيشها أوطانهم، فمنهم من اعتبرها نقطة عبور نحو القارّة الأوروبيّة، ومنهم من اعتزم العيش فيها في سلام بعيدا عن الحروب الأهليّة. ويبقى السؤال المطروح هل يعيش المهاجرون في تونس فعلا في سلام؟

يتعرّض المهاجرون من أصحاب البشرة السوداء، في تونس، يوميّا، لمختلف أشكال العنف والعنصريّة. ورغم أنّ معاناة المهاجرين مع العنصريّة لا تقتصر على جندر معيّن فإنّه لا يمكن القول إنّ النساء والرجال يتعرّضون لأشكال التّمييز نفسها أو الممارسات العنيفة نفسها. فأشكال العنف المسلّطة على النساء تخضع لخصوصيّات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ولذلك سننظر

فيها من منطلق الثنائيّات الأساسيّة في عمليّة تفكيك ظاهرة العنف المسلّط على النساء وهي العنف/الصمود والضحيّة/الناجية، والهيمنة/المقاومة، والخضوع/التمكين، لنقف على بنى العنف والهيمنة وسبل المقاومة والنجاة.

نسمع عن مهاجرات ضحايا عنف بمختلف أشكاله ونقرأ قصصهنّ، ولكن نادرا ما نهتمّ بمسارات الناجيات من العنف رغم أنّ توثيق قصص النجاة يصنّف ضمن آليّات المقاومة فهو طريقة لبعث الأمل في الضحايا اللاتي قد ييأسن أحيانا من إمكانية الخروج من دائرة العنف كما أنّه يساهم أيضا في توسيع أفق النضال النسوي الذي يعمل على مناهضة العنف بكلّ أشكاله وذلك من خلال تقديم نماذج يمكن أن يحتذى بها في العمل على مرافقة الضحايا. ونقصد بمصطلح مسارات النجاة الطرائق التي تسلكها النساء للخروج من دائرة العنف سواء بمفردهن أو بدعم من الجمعيّات الناشطة في المجال. وغالبا ما ينقسم هذا المسار إلى ثلاث مراحل وهي: مرحلة المرافقة النفسيّة التي تهدف إلى مساعدة الضحيّة على تجاوز الآثار النفسيّة للعنف. وتُعدّ هذه المرحلة الأصعب، وتتطلّب فترة زمنيّة أطول من المراحل الأخرى وذلك وفقا للبنية النفسيّة للضحيّة، وقد تتحوّل المرافقة النفسيّة أحيانا إلى عنصر قارّ في حياة النساء حتى بعد انتهاء بقيّة مراحل النجاة، ولذلك نحبّذ اعتماد مصطلح نساء في مسارات النجاة بدل الناجيات. ثم تأتي مرحلة التمكين الاقتصادي، فلئن كانت جميع النساء والفتيات عرضة لظاهرة العنف إلاّ أنّ بعضهنّ كنّ معرّضات له أكثر من غيرهنّ. ويعود ذلك للعديد من العوامل، أهمّها الهشاشة الاقتصاديّة. ومن هذا المنطلق جاءت فكرة العمل على تمكين ضحايا العنف اقتصاديّا لمساعدتهنّ في مسار الخروج منه. ونعني بالتمكين دعم النساء من خلال تكوينهنّ لنيل شهائد اختصاص في مجالات معيّنة أو من خلال دعمهنّ لبعث مشاريع أو غيرها من الآليّات التي تجعلهنّ مستقلات ماديّا وقادرات على الإنفاق على أنفسهنّ. أمّا المرحلة الأخيرة فهي مرحلة الإدماج الاجتماعي، وهنا تعمل النساء على الاندماج في محيطهنّ بطريقة آمنة.

ومن هذا المنطلق ارتأينا تخصيص هذه الورقة للبحث في مسارات المقاومة والنجاة والوقوف على لحظات الضعف والقوّة والخيبات والأمل حتّى نبرز أن العنف ليس قدرا لا يمكن الخروج منه. وقد رأينا تقديم قصص ثلاث ناجيات من العنف بمختلف أشكاله، ومنهنّ من كنّ

عرضة للاستغلال من قبل شبكات الاتّجار بالبشر. وقد عملنا من خلال هذه الورقة على الإجابة على الأسئلة التالية:

- لماذا هاجرن إلى تونس؟
- ما هي أشكال العنف اللاّتي تعرّضن لها؟
- وكيف نجحن في الخروج ولو نسبيّا من هذا العنف؟

لقد ركّزنا في هذا العمل على ثنائيّة الضحيّة والناجية وعلى أهميّة التمكين الاقتصادي في مسار نجاة المهاجرات من العنف بغضّ النظر عن إقامتهنّ بتونس ما إذا كانت دائمة أو مؤقّتة وعن النقد الموجّه لمفهوم التمكين.

المنهج

سنعتمد في هذا المقال على المقاربة الجندريّة في التفاعل مع المهاجرات وعرض حكاياتهنّ وتحليل مواقفهنّ وعلى تقنية السرد القصصي المتداخل من خلال طرح قصص الضحايا بشكل لا تكون فيه كلّ قصّة على حده، وإنّما تطرح ثلاثتها بطريقة تفاعليّة تتداخل فيها الأحداث حسب النقاط المطروحة لتقدّم "بورتريه متقاطع portrait croisé ."ويستخدم هذا الجنس الصحفي لكتابة المقالات التي تتحدّث عن شخصيّتين أو أكثر جنبًا إلى جنب لإبراز نقاط التشابه والاختلاف بينها. وقد ارتأينا عرض تجارب سيسيليا Sicilia وفيردين Virdine وروزاRosa وهنّ ثلاث إيفواريات مهاجرات قدمن إلى تونس لأسباب مختلفة تتقاطع قصصهنّ مع العنف سواء الذي هربن بسببه من وطنهنّ أو الذي تعرّضن له في تونس. لقد اخترنا مهاجرات تحملن الجنسية نفسها للوقوف على تباين التجارب حتّى لدى القادمات من بلد واحد سواء على مستوى أسباب الهجرة أو حتّى على مستوى المسارات. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأحداث الأخيرة التي عاشتها تونس دفعت الكثير من المهاجرات للامتناع عن تقديم شهاداتهنّ.

الكلمات المفاتيح

إفريقيا جنوب الصحراء، المقاومة، العنف، الناجيات، مسارات النجاة، التمكين الاقتصادي، الاتّجار بالبشر، العنف الجنسي.

سيسيليا بين التوق إلى التحرر والوقوع في العبودية

عند الحديث عن العنف المسلّط على المهاجرات، لا يمكننا الفصل بين مجموعة من الظواهر الاجتماعيّة ذات الصلة بالعنف على غرار العنصريّة والاتّجار بالبشر والتعذيب والاستعباد والهجرة غير النظاميّة وغيرها، وهو ما يجعل العمل على توثيق قصص المهاجرات "الناجيات" من العنف أكثر تعقيدا من غيرهن. فالنجاة لا تكون رهينة فعل العنف وحسب، وإنّما رهينة التحرّر من مختلف هذه الظواهر الاجتماعية. وهو ما عاشته سيسيليا المهاجرة التي قدّمت إلى تونس هربا من العنف الزوجي.

إنّها أم لطفلتين كانتا تشهدان يوميّا تعنيف والدهما لأمّهما. وفي كلّ مرّة تتوجّه فيها لأسرتها لدعمها في الطلاق من المعتدي، كانوا يطلبون منها الصبر من منطلق أنّه زوجها وأب بناتها. وهنا يمكن أن نلاحظ أنّه رغم اختلاف الثقافات إلاّ أنّ هناك ممارسات بطريكية متجذّرة على غرار قبول العنف الزوجي وتبريره من قبل الأسرة. ولعلّ ذلك يعود إلى الطابع المتديّن لأسرتها. فالعائلة بوصفها إحدى مؤسّسات الضبط الاجتماعي تربّي النساء منذ نشأتهنّ على أن يمتثلن للنموذج النمطي الذي رسّخته العقلية الذكورية عن النساء الضعيفات الخانعات الطائعات لرجال العائلة في مرحلة أولى ثمّ للزوج. وعلى هذا الأساس تقوم العائلة بتبرير العنف الممارس من قبل الزوج ورفض خروج الضحيّة من سلطته في محاولة لتثبيت الحدود الجندريّة.

وحين يئست سيسيليا من إمكانيّة دعم عائلتها لها قرّرت الهجرة، فبحثت عبر الأنترنت على السبل الممكنة، وحينها تعرّفت على شخص من الجاليّة الايفواريّة في تونس يوفّر عقود عمل للمهاجرات فتواصلت معه. فطلب منها مبلغا ماليّا مقابل توفير عقد عمل في مطعم، فأرسلت له المال وكان الاتّفاق ساري المفعول. لم تخبر سيسيليا أيّ فرد من أفراد عائلتها أو معارفها بما كانت تنوي القيام به. وفي اليوم الموعود، اصطحبت ابنتيها إلى منزل أسرتها وتركتهما هناك بتعلّة أنّها ستتبضّع وتعود لأخذهما ولكنّها كانت رحلة اللاّ عودة.

وصلت سيسيليا إلى تونس ووجدت الوسيط بانتظارها ومعه امرأة تونسيّة جميلة المظهر على حسب تعبيرها. تقدّم الوسيط ليخبرها أنّه تعذّر عليه توفير عقد العمل في المطعم، ولذلك بحث لها عن وظيفة جديدة كمربيّة لأطفال هذه المرأة، وأنّه عليها مرافقتها إلى منزلها. وطلب منها جواز سفرها وسلّمه للمشغّلة. لم ترتح سيسيليا للموضوع، ولكن لم يكن أمامها أيّ خيار، فهي لا تملك المال ولا يمكن أن تعود إلى زوجها المعنّف، وعليه مضت مع "السيّدة".

بعد الخروج من المطار بقيت سيسيليا ما يقارب الساعتين في الطريق لم تنبس خلالهما ببنت شفة، وظلّت تفكّر في ما ينتظرها. وبعد ذلك الوقت وصلت إلى مدينة ساحليّة جميلة، ولاحظت من خلال بلوّر السيّارة كثرة فضاءات الترفيه والمقاهي والمطاعم فيها. ثمّ وجدت نفسها أمام باب قصر فخم. تقول محدّثتنا: إنّ المسافة بين البابين الخارجي والداخلي للقصر طويلة من شدّة امتداده بما يوحي بالثراء الفاحش. وما إن دخلتا من الباب حتّى طلبت منها صاحبة المنزل تسليم هاتفها، ومكّنتها من هاتف صغير لا يمكنها أن تبحر به على شبكة الأنترنت، وليس فيه أي رصيد للاتّصال بأيّ أحد. هناك اكتشفت سيسيليا أنّها لن تعمل مربيّة للأطفال كما أخبرها الوسيط بل هي مطالبة بالقيام بكلّ مهامّ المنزل. زد على ذلك أنّ مشغّلتها وضعت لها جملة من القواعد يجب الالتزام بها وهي أن: " يكون النوم في المطبخ، ويمنع الأكل إلاّ في ساعات محدّدة. وإذا أكلت خارج ذلك الوقت يتمّ معاقبتها. ويُمنع عليها مشاهدة التلفاز. ولا يمكنها حتّى الاقتراب من الباب الخارجي. ويجب أن تكون جاهزة لخدمة أفراد العائلة في كلّ وقت". ومن أجل ضمان تطبيق هذه القواعد، كان أصحاب المنزل يتفقّدون كميّات الأكل المتوفّرة قبل الخروج وبعد العودة. وبذلك تحوّل القصر الفخم إلى سجن تلعب فيه صاحبة المنزل دور السجّانة التي لها سلطة الأمر والعقاب لتكون سيسيليا سجينة خاضعة للرقابة المتواصلة، وهو ما خلق لديها إحساسا دائما بانعدام الأمان.

تحدّثنا سيسيليا والدمع ينهمر من عينيها قائلة إنّها في مرّة أحسّت بالجوع، فأخذت بعض الخبز والحليب، وحين عادت السيّدة وتفطّنت لذلك، وبّختها وقامت بضربها. وحين علا صراخهما تعرّفت لأوّل مرّة على صاحب المنزل الذي طلب منهما الصمت وحاول تهدئتها وتبرير ما يمارسونه من عبوديّة بكونه كان يعمل في دول إفريقيا جنوب الصحراء، ويدرك جيّدا أنّ

الصحراويّات يتمتّعن ببنية جسديّة قويّة وقادرات على التحمّل. عكس هذا الموقف تراتبيّة داخل الفضاء الأسري، إذ كان صاحب المنزل في المرتبة الأعلى لا يتدخّل إلاّ في أحلك المواقف، تليه زوجته التي تفرض سلطتها وجبروتها على المهاجرة، ثمّ سيسيليا في أسفل السلّم ويجب عليها أن تخضع لسلطة الجميع.

وبعد مضيّ شهر على العمل في ذلك القصر، توجّهت سيسيليا إلى صاحبة المنزل وطلبت أجرتها، ولكن اكتشفت أنّها كانت ضحيّة لشبكة مختصّة في الاتّجار بالبشر وأنّ ذلك الوسيط باعها بمقابل أجرة سبعة أشهر من العمل. وعليه فلن تتقاضى أيّ ملّيم. وهكذا أدركت سيسيليا كيف استغلّ الوسيط وضعها الاجتماعي كامرأة تهرب من براثن العنف ليقوم بسلعنتها وبيعها كما يتمّ التعامل مع "السلع" المهرّبة. ولم تقف دائرة الاستغلال عند الوسيط، وإنّما كانت الدائرة مركّبة تواطأ فيها الوسيط مع صاحبة المنزل لمصادرة حقّ سيسيليا في الحريّة واستعبادها. وهنا اكتشفت سيسيليا وجها آخر من العنف المسلّط على المهاجرات وهو عنف النساء على النساء، فصاحبة المنزل ذات البشرة البيضاء استغلّت بدورها هشاشة وضعها لتنتهك حقوقها وتجرّدها من إنسانيّتها وتسلّط عليها أشكالا مختلفة من العنف.

مرّت الشهور السبعة بين الاستغلال وسوء المعاملة، ومع ذلك قرّرت سيسيليا البقاء لمدّة أطول من أجل أن تكسب بعض المال لتتمكّن من الاستقرار في تونس بعد خروجها من ذلك القصر وهو ما حدث بالفعل. فبعد أن أنهت سيسيليا المدّة المتّفق عليها، عملت شهرين إضافيّين لتغادر بعدهما العمل وتخرج للشارع للمرّة الأولى بعد تسعة أشهر.

لم تكن سيسيليا تعرف أيّ شيء عن المدينة التي وجدت نفسها فيها، ولا تجيد اللغة العربيّة. خرجت إلى الشارع بحثا عمن يرشدها إلى كيفيّة الوصول إلى العاصمة. وصلت إلى تونس واستقلت سيّارة أجرة وطلبت من السائق أن يأخذها إلى مكان تجد فيه مهاجرات ومهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، فأوصلها إلى مدينة أريانة وتركها هناك لكي تبحث عن إخوتها كما يحلو لها مناداتهم.

لم تعرف سيسيليا إلى أين تتّجه، وجدت نفسها بالقرب من مقهى، جلست هناك إلى حين أن أغلق أبوابه. وحين همّ صاحبه بالمغادرة، لاحظ وجودها فسألها عن سبب بقائها هناك، وحين أخبرته قصّتها اشترى لها وجبة العشاء وغادر. وفي الصباح، اعترضها مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء فتواصلت معه وطلبت منه المساعدة. فأخذها إلى منزل مليء ببنات وأبناء وطنها. هناك رحّبوا بها وسمحوا لها بالبقاء معهم إلى أن تجد عملا ومسكنا. وعلى عكس الوسيط الذي استغلّها وتاجر بها، وجدت سيسيليا في هذه المجموعة من المهاجرين التضامن والدعم الذي افتقدتهما طيلة فترة عيشها مع زوجها السابق ومنذ مجيئها إلى تونس.

لم تنته قصّة سيسيليا مع العنف والعنصريّة هنا، فحين أصبحت تتردّد على الشارع، أصبح جسدها مستباحا. فقد تعرضّت لشتّى أنواع العنف وخاصة الجنسي منها. ومن ضمن المشاهد التي عاشتها وبقيت محفورة في مخيّلتها أنّها بعد فترة من العيش في العاصمة، وجدت عملا في مطعم، وكان توقيت العمل يفرض عليها العودة إلى المنزل مع حلول الليل. وفي إحدى الليالي وأثناء بحثها عن وسيلة نقل تقلها إلى منزلها، اعترضها شابّان في مقتبل العمر قاما بالاعتداء عليها واغتصابها باستعمال عصا. تروي محدثتنا تفاصيل هذه الجريمة الشنيعة قائلة: "كنت أقف في مكان مظلم قليلا أبحث عن سيارة أجرة، وقد مرّ هاذان الشابّان بدراجتهما من قربي. وبعد أن تجاوزاني، فوجئت بأحدهما يثبّتني من الخلف والأخر يهاجمني من الأمام، مزق ملابسي وأخذ عصا كانت ملقاة على قارعة الطريق ثم أدخلها في عضوي التناسلي بقوّة. حاولت المقاومة أبقيت ساقيا ملتصقتين لكنّه نجح في إدخالها. كنت أصرخ بشدة دون جدوى. وما إن أتمّا فعلتهما حتّى هربا وتركاني في تلك الحالة".

أخذت سيسيليا نفسا عميقا، صمتت وأشاحت بنظرها كأنّها تعيش من جديد تفاصيل تلك الجريمة. وهو أمر مفهوم إذ عادة ما تعيش ضحايا مثل هذه الجرائم الشنيعة حالة من "التروما" Trauma المتواصلة مردّها إلى العنف الجسدي والنفسي الذي تعرّضت له. وقد تتضاعف الحالة في حال عدم خضوع الضحيّة للعلاج النفسي.

وبعد دقائق عادت سيسيليا للحديث قائلة: "لم أفهم، إلى اليوم، لِمَ فعلوا ذلك ولا كيف يمكن أن تغتصب امرأة في الشارع دون أن ينقذها أحد". وهنا نستحضر رمزيّة العصا التي تستخدم بالأساس

لتأديب النساء وفرض السلطة عليهنّ يضاف إلى ذلك رمزيّة القضيب، ولكن لِمَ استبدل القضيب بالعصا؟

يبدو أنّ تجنّب المغتصبين استعمال القضيب في عمليّة الاغتصاب راجع إلى المخيال الشعبي الذي يعتبر الأسود نجسا. ومن الواضح أنّ هذه الجريمة لم تكن بهدف المتعة الجنسيّة، وإنّما هي تعبير عن محاولة فرض سلطة معيّنة باستخدام العنف الجنسي في تمثّل واضح لثنائيّة السيّد الأبيض والعبدة السوداء صاحبة الجسد المباح دون أن نتغافل عن البعد السادي للجريمة. فهي تعكس عطبا نفسيّا في شخصيّة مرتكبيها اللّذيْن تلذذا بتعذيب سيسيليا. والحقيقة أن النزعة الساديّة ليست غريبة على شوارعنا إذ ارتفع منسوب العنف حتى تحوّل إلى خبز يومي. ويكفي أن نراقب كيفيّة تعامل معظم التونسيّين مع الحيوانات السائبة في الشوارع حتى نرى لذّة التعذيب عند الكثيرين.

إنّ هذه الجريمة ليست إلّا مثالا على عديد الممارسات العنصريّة التي تعرّضت لها سيسيليا. من ذلك مثلا أنّ أطفال الحيّ كانوا يطلقون عليها تسمية "sex"، وأنّها كلّما مرّت من جانبهم ظلّوا يصرخون بصوت مرتفع أو أنّها، ذات مرّة، كانت تتبضّع من السوق، وفوجئت برجل مسنّ يتحسّس مؤخّرتها، ولم يكن في وسعها سوى الابتعاد خوفا ممّا يمكن أن يحلّ بها في حال تشاجرت معه وهي التي تتعرّض للهرسلة والعنف يوميّا على مرأى ومسمع المارّة.

والواقع أنّ سيسيليا لم تكن وحدها ضحيّة شبكات الاتّجار بالبشر، وليست الوحيدة أيضا التي أمضت فترة احتجاز قصري عند وصولها إلى تونس. 'ففيردين' أيضا كانت عرضة لذلك وهي مهاجرة إيفواريّة قدمت إلى تونس من خلال المناولة لتعمل معينةً منزليّة في أحد المنازل الكبرى في مدينة صفاقس.

فيردين: على أرض تونس تباع المهاجرات وتشترى

لطالما حلمت 'فيردين' بالسفر للعيش في كندا بلد حقوق الإنسان كما وصفتها. وحين شاركت حلمها مع صديقتها نصحتها باختيار تونس كمنطقة عبور إلى أوروبا. ثمّ التوّجه إلى كندا. وهنا ساعدتها صديقتها في التواصل مع أخيها الذي يساهم في توظيف الوافدات من إفريقيا جنوب

الصحراء في تونس، وكان الأمر كذلك. بعد دفع مبلغ مالي كعمولة لأخ صديقتها، وفرّ لها العقد المطلوب. ويوم وصلت 'فيردين' إلى تونس، وجدته في انتظارها في المطار برفقة امرأة ذات شعر أشقر وبشرة بيضاء ناصعة. قدّمها لها بصفتها مشغّلتها وطلب منها مرافقتها.

الطريق طويلة، أربع ساعات من الجلوس في السيّارة ومشاهدة المباني الشاهقة ثمّ المناطق القاحلة لتصل 'فيردين' إلى مدينة مكتظّة بمختلف وسائل النقل: حافلات، سيّارات ودرّاجات ناريّة. إنّها مدينة توحي بالهدوء والسلام مقارنة ببلادها التي تعيش على وقع حرب أهليّة تهدّد وجودها الإنساني يوميّا.

أخيرا وصلت 'فيردين' إلى وجهتها: باب كبير يفتح لتدخل مع المرأة في منزل فخم تحيط به حديقة مليئة بالزهور والأشجار، ويعلو من بين تلك الأشجار نباح كلاب وضعها أصحاب المنزل على مقربة من الباب للتحقّق من عدم دخول أو خروج أحد دون إذنهم. وإلى حدود تلك اللحظة، لم تكن 'فيردين' تعلم طبيعة العمل المطلوب منها. ولم تكن على علم بأنّها كانت ضحيّة شبكة مختصّة في الاتّجار بالبشر متكوّنة من تونسيّين ومهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وأنّه تمّ بيعها لهذه العائلة بمقابل ماديّ إلى فترة محدّدة بثمانية أشهر. وينصّ الاتّفاق على تقاضيها لمبلغ قيمته أربعة آلاف وثلاثمائة دينار (4300د) في نهاية هذه الفترة على عكس سيسيليا التي تقاضى الوسيط أجرها بدلا عنها. ولعلّ فيردين حظيت بهذا "الامتياز" لكونها صديقة شقيقته.

ولذلك، ما إن وصلت' فيردين' إلى منزل المشغّلة حتى تمّت مصادرة جواز سفرها وإعلامها بأنّها ستهتمّ بكلّ الأمور المتعلّقة بالمنزل من تنظيف وطبخ وبالأطفال أيضا. إنّه مشهد يعود بنا إلى القرن 19 وتاريخ العبوديّة في القارّة الأمريكيّة، فنستحضر مشاهد فيلم 12 سنة من العبوديّة 12 years a slave لستيف ماكوين Steve Mc Queen وهو فيلم يروي قصّة استعباد رجل حرّ ومعاناته وبقيّة العبيد من بطش السيّد الأبيض وخاصّة معاناة الفتاة السوداء المستعبدة معه والتي يتمّ استغلالها في العمل الزراعي وفي كافّة الأشغال المنزليّة وحتّى جنسيّا. وبعد اثنتيْ عشرة سنة، ينجو البطل من سطوة العبوديّة ليقدّم لنا صنّاع العمل الفني رسالة مفادها أنّه حتّى وإن طالت سنوات الاضطهاد فإنّ النجاة ممكنة.

وكما هو الحال بالنسبة إلى سيسيليا فإنّ 'فيردين' لم تكن حرّة نفسها ولم ترَ أيّ وجه مشرق لتونس خلال الفترة الأولى من إقامتها. فقد منعتها صاحبة المنزل حتّى من الخروج إلى الشارع، وحين انتهت فترة خدمتها قامت بتفتيش كلّ حقائبها متّهمة إيّاها بالسرقة. وما أن غادرت 'فيردين' صفاقس حتّى توجّهت إلى الوسيط الذي أحضرها ليجد لها مكانا للسكن. اصطحبها إلى منزل قريبته لتظلّ هناك فترة من الزمن إلى أن تجد لنفسها مسكنا قارّا. وما إن وصلت حتّى وجدت أكثر من عشرين شخصًا في منزل ضيّق. وحين سألت عن سبب حضورهم، أعلمتها قريبته أنّهم يعتزمون مغادرة الحدود خلسة، آنذاك تبادر إلى ذهنها حلم العيش في كندا وفكّرت أنّه بإمكانها السفر إلى إيطاليا ومن هناك إلى وجهتها المنشودة. وبعد أن سلّمت 'فيردين' أموالها للمشاركة في هذه الهجرة غير النظاميّة، أعلمهم الوسيط أنّ التونسي الذي يتعامل معه أخذ الأموال ورحل، وطلب منهم التوجّه إلى منزله للمطالبة بأموالهم. وما إن وصلوا حتّى وجدوا زوجته وابنه الرضيع. ولم تكن زوجته تعلم عنه شيئا. ومع اشتداد حالة غضب المهاجرين المطالبين بأموالهم، لم تتخلّ 'فردين' عن إنسانيتها رغم ما عاشته من ظلم واضطهاد. فمنعتهم من الاعتداء على الزوجة من منطلق أنّها كانت أيضا ضحيّة لزوج تخلّى عنها وعن رضيعها وهرب بأموالهم.

تلك صفحة أولى من صفحات العنصريّة والاضطهاد طُوِيت لتفتح صفحة أخرى سعت "فيردين" خلالها إلى جمع المال من جديد من أجل مغادرة تونس نحو أوروبا ثم تحقيق الحلم الكندي. وهنا كانت مرّة أخرى، ضحيّة للعنف الاقتصادي. فقد كانت تعمل كثيرا لتتقاضى مبالغ زهيدة، ولكن كان ذلك بالنسبة إليها أفضل من الاحتجاز القصري الذي تعرّضت له أوّل مرّة عند وصولها إلى تونس. وكان حالها مثل "روزا" التي كانت في البداية تتقاضى أجرا أقلّ من أجور زميلاتها التونسيّات.

لم تنج 'فردين" من العنف والعنصريّة في الشارع التونسي وهي التي كانت تتعرّض يوميّا للتنمّر والعنف لكونها امرأة سوداء ممّا دفعها إلى التمسّك أكثر بفكرة مغادرة تونس نحو مكان يمكنها أن تعيش فيه بكرامة. وبعد جمع مبلغ من المال، تواصلت من جديد مع شخص ينسّق رحلات الهجرة غير النظاميّة لكن هذه المرّة فرضت شروطها عليه. فقد رفضت تسليم المبلغ المالي قبل الصعود إلى

المركب. وفي اليوم المنشود لم تجد 'فيردين' المركب المتوقّع وإنّما قارب صيد صغير يتّسع على أقصى تقدير لعشرة أشخاص ولكن أعدادهم كانت غفيرة ومع ذلك خاطرت بحياتها وركبت البحر. وبعد أن بدأت الرحلة تسربت المياه إلى القارب وغرق.

لم تكن' فيردين' تجيد السباحة ولم تَقْوَ حتّى على الصراخ حسب تعبيرها. ولكن في رحلتها نحو الانعتاق الاجتماعي من كلّ أشكال الحيف والعنصريّة والتمييز كان سلاحها الوحيد هو الإيمان. شيء ما بداخلها دفعها إلى الإيمان بفكرة النجاة. تستحضر 'فيردين' ذلك المشهد فتقول: "هذه المرأة الواقفة أمامك لم تمرّ بالقليل بل عانت كثيرا لتحسّن حياتها، وفي لحظة وجودي في المياه رأيت الكثير من الناس يغرقون بين نساء ورجال ورضّع ولم يكن بيدي غير مناجاة الله. لقد قلت له: إذا كنت تنوي تغيير قدري يوما فها هي الفرصة المناسبة فأنا لا أريد الموت غرقا".

نجت 'فيردين' بفضل فرق الإنقاذ وعلى الرّغم من مأساويّة ما تعرّضت له إلاّ أنّها تعتبر قصّة نجاتها من الغرق بداية جديدة لحياتها وفرصة جديدة لمحاولة بلوغ وجهتها المنشودة وتحقيق حلم حياتها بالعيش في كندا.

"سيسيليا" أيضا لم تكن تنوي البقاء في تونس فهي بالنسبة إليها محطّة عبور نحو أوروبّا. ولذلك كانت تعمل جاهدة من أجل جمع المال للمشاركة في إحدى رحلات الهجرة غير النظاميّة. ومع ذلك لم تكتف بجمع المال للسفر وإنّما شاركت وبدعم من إحدى المنظّمات الدوليّة في دورة تدريبيّة لتعلّم فنون الطبخ من أجل أن تتمّكن من العمل في المجال الذي تحبّه وهو الطبخ وصنع المرطّبات.

وعلى عكس "فيردين" و"سيسيليا" اللتان ترغبان في تأسيس حياة جديدة في دول تتّسم باحترام حقوق الإنسان، لم تحلم 'روزا' بغير العيش بسلام على التراب التونسي رفقة ابنتها وحبيبها.

" روزا " ورحلة البحث عن السلام النفسي

إنّها فتاة من أصول إيفواريّة تعيش في تونس وتمتهن الحلاقة والتجميل بأحد أكبر فضاءات التجميل بمنطقة المنزه الثامن. وقد قَدِمت إلى تونس سنة 2016 بحثا عن السلام النفسي حسب

تعبيرها. هي أمّ عزباء عانت الكثير من الضغط والوصم في بلدها ممّا دفعها إلى التّفكير في مغادرته والبحث عن آفاق أخرى لها ولابنتها بعيدا عن محيطها الأسري والاجتماعي الضيّق.

أثناء حديثها عن سبب اختيارها لتونس كقبلة للهجرة، وصفت 'روزا' تونس بـ: "البلد الآمن الخالي من العنصريّة والضامن لحقوق النساء". ورغم هذا التصوّر الذي كانت تحمله فإنّ إقامتها هنا لم تكن سهلة. فمنذ سنتها الأولى واجهت 'روزا' العديد من الصعوبات بدءا بالماليّة وهي التي كانت تدرس القيافة والتجميل، وتعمل ليلا في محلّ مرطّبات من أجل أن تتمكّن من مواصلة تعليمها. في تلك السنة أيضا بدأت 'روزا' تتعرّض للعنصرية. ففي مركز التكوين اختارت إحدى الأستاذات عدم اعتماد اللّغة الفرنسيّة خلال تقديم دروسها ممّا صعّب عليها عمليّة الفهم، وحين طلبت منها التفسير لم تعرها أيّ اهتمام مع أنّها كانت، حسب ما قالته 'روزا'، تجيد اللغة الفرنسيّة. أمّا في محلّ المرطّبات فقد كان صاحبه يوكل لها العديد من المهامّ أكثر ممّا اتّفقا عليه ولم تكن قادرة على الرفض خوفا من فقدان مورد رزقها.

في حديثها عن العنصريّة لم تنس 'روزا' حادثة عاشتها في بداية حياتها في تونس حين ركبت ذات مرّة قطار الضاحية الشماليّة وجلست بجوار امرأة تونسيّة وتبادلتا أطراف الحديث حول سبب هجرتها وما إلى ذلك. وفي الأثناء قدم قاطع التذاكر، وكشكل من أشكال الضيافة، اقترحت السيّدة دفع ثمن تذكرة 'روزا'، ولكن هذا العون أجابها صارخا "زيدو خرطوا علينا الكحلوشة". ورغم عدم فهمها لما قاله إلاّ أنّها ومن نبرة صوته وامتعاض السيّدة أحستّ بأنّه شي سيّء. وعند عودتها إلى المنزل وسرد القصّة لشريكتها في السكن والتي كانت مقيمة منذ سنوات في تونس فسرّت لها مضمون حديثه. روت "روزا" هذه القصّة وكأنّها حدثت بالأمس حتّى أنّ الدّمع ملأ عينيها فقد كانت تلك المرّة الأولى التي تواجه فيها الرفض فقط لأنّ لون بشرتها مختلف.

منذ قدومها إلى تونس، تعرضت 'روزا 'للعنف في الشارع عديد المرات إلى درجة أنّها طبّعت مع العنصريّة وأصبحت تتعامل معها كأمر عادي. فخلال حديثنا عن العنصرية التي يمارسها التونسيّون في الشارع، وصفتها 'روزا' بالفعل "عادي" حتّى أنّها كانت تروي بعض القصص مرفوقة بضحكة ساخرة وتعليق حول عدم اكتراثها. فهي حين تمرّ بجانب التجمّعات الشبابيّة تسمع

دائما تعليقات ساخرة لا تتفاعل معها، ولكن ترويها حين تعود إلى المنزل على مسامع حبيبها الذي يحاول بدوره تخفيف وطأة ما تعيشه فيطلب منها عدم الاكتراث.

قدمت 'روزا' إلى تونس بهدف واضح وهو الاستقرار وجمع المال من أجل إحضار ابنتها لتعيش معها هنا بعيدا عن الحرب الأهليّة التي كانت تعيشها بلادها وبعيدا عن الوصم الاجتماعي لكونها طفلة ولدت خارج مؤسّسة الزواج. وهو هدف جعلها تسخّر حياتها للدراسة والعمل.

تشترك "روزا" مع "سيسيليا "وفيردين" في معاناتهن من العنف الاقتصادي. فهي أيضا، ولكونها مهاجرة سوداء البشرة، كانت تتعرّض للتمييز في فضاء العمل بدءا بتكليفها بالاعتناء بأكثر عدد من الزبونات خاصّة في ما يتعلّق بالمهامّ التي تتطلّب مجهودا بدنيّا أكبر على غرار تصفيف الشعر وتقديم الخدمات التي تصنّف في مرتبة دونيّة مقارنة ببقيّة الخدمات من ذلك غسل القدمين وتقليم أظافرهما وصولا إلى تكليفها بمهامّ غير التي انتدبت من أجلها كتنظيف المراحيض وهو غالبا ما ترفض نظيراتها من التونسيّات القيام به. ومع ذلك تمسّكت "روزا" بالعمل إلى أن نجحت في فرض نفسها في محيطها. وهنا اكتشفت أنّه مهما فعلت هناك أشكال من التمييز لا يمكن أن تختفي؛ وهو تمييز يقوم على أفكار مسبّقة تسوّق للمعتقد الشعبي القائل بتميّز السود بقوّة جسديّة وطاقة تحمّل مقارنة بالبيض. وعلى هذا الأساس يتمّ تكليفهم بأعمال أكثر ويُستغلّون.

لم توفّق 'روزا' في حلمها، فبعد أن جمعت المال وجهزّت نفسها لاستقبال ابنتها في صائفة 2023، تحوّلت حياتها في تونس إلى جحيم، وذلك بعد البيان الذي أصدرته رئاسة الجمهوريّة التونسيّة بتاريخ 21 فيفري 2023 حول وجود الأفارقة من جنوب الصحراء في تونس كونه جزءا من مؤامرة تهدف إلى التأثير على التركيبة الديمغرافيّة للبلاد وما انجرّ عن هذا الموقف من أعمال عنف واعتداءات عنصريّة طالتها ورفاقها. فلم تعد 'روزا' تحسّ بالأمان في تونس. ففي تلك الفترة كانت مضطرّة لمزاولة عملها كي لا تخسره، وأثناء عودتها إلى المنزل تعرّضت للاعتداء والتعنيف على مقربة من منزلها من قبل شخصين. وما أثار سخطها أكثر أنّهما ضرباها وافتكّا حقيبتها أمام مقهى الحيّ دون تدخلّ أي شخص للدفاع عنها. منذ تلك الحادثة أصبحت "روزا" تعيش حالة من التروما لدرجة أنّها لا تغادر المنزل إلّا للذهاب إلى العمل حتّى أنّها كانت تحاورنا وتلتفت يمنة

ويسرة وكأنّ حالة الاستنفار والحذر أصبحت تسكنها. ومن ثمّ فهمنا لِمَ لَمْ تقبل "روزا" بإجراء المقابلة معنا إلاّ على مقربة من مقرّ سكنها وبشرط أن نوصلها إلى باب المنزل بعد الانتهاء.

تختلف تجارب "سيسيليا" و"فريدن" و"روزا "مع العنصريّة والعنف من حيث الأشكال التي تعرّضن لها إلاّ أنّه لا يمكننا القول انّ معاناتهنّ متساوية؛ ذلك أنّ مسارات النجاة تشترك في نقطة أساسيّة وهي التمكين الاقتصادي بدرجة أولى والمرافقة النفسيّة والاجتماعيّة التي تؤمّنها بعض منظّمات المجتمع المدني بدرجة ثانية.

مسار النجاة طريق طويل بدايته التمكين الاقتصادي

"مازال لديّ أمل في تونس" هكذا قالت 'روزا' التي - وعلى الرّغم من كل ما عاشته- ظلّت تعتبر أن هجرتها كانت من أفضل القرارات التي اتّخذتها. فهي، اليوم، تحمل شهادة تكوين في الاختصاص الذي تحبّه: التجميل وقد تمكّنت برفقة حبيبها من شراء معدّات لفتح مغازة صغيرة لبيع المواد الغذائيّة تكون بمثابة مشروع عائلي. وفي خضمّ الأحداث الأخيرة أرسلت 'روزا' هذه المعدّات إلى بلدها وقرّرت العودة للعمل هناك والاعتناء بابنتها بالاعتماد على المهارات التي اكتسبتها ورأس المال البسيط الذي جمعته. وخلال حديثها عن برنامجها هذا تقول "روزا" إنّه لولا هجرتها لما تمكّنت من امتهان العمل الذي تحبّه، ولما تمكّنت من برمجة عودتها إلى بلدها برأس مال معيّن يضمن لها تأسيس حياة آمنة بعيدا عن المحيط الذي تعرضت فيه للوصم الاجتماعي.

وكما هو الحال بالنسبة إلى "روزا" فإنّ "سيسيليا" أيضا تمكّنت من الحصول على شهادة تكوين مهني في اختصاص صنع المرطّبات وتعمل في مجالها. وتحصّلت "فيردين" أيضا على شهادة تكوين في الطبخ بفضلها أصبحت تعمل في مطعم. وعلى الرغم من تحصيلهما لشهادات تكوين مختصّ إلا أنّهما لم تتخلّيا عن حلم عبور البحر نحو وجهتهما المنشودة، بل تعتبران التكوين حافزا للذهاب والعمل في هذه المجالات في الدول التي ترغبان في العيش فيها.

أما بالنسبة إلى المرافقة النفسيّة والماديّة لهنّ باعتبارهنّ ضحايا، فلابدّ من الحديث عن الدور المفصلي الذي تلعبه المنظّمات الدوليّة التي تقدّم لهنّ الخدمات الصحيّة بمختلف أشكالها. فثلاثتهنّ

تلقين دعما نفسيّا من قبل منظّمة أطباء العالم ودعما ماديّا أثناء مسار التعلّم من قبل منظمة Terre d'Asile مع غياب شبه كليّ لبقية المنظّمات الأمميّة المختصّة في قضايا الهجرة واللجوء. ولعبت بعض الجمعيّات النسويّة التونسيّة دورا هامّا في المرافقة النفسيّة لهنّ ولغيرهنّ من الضحايا من خلال استقبالهنّ في مراكز الإنصات والتوجيه التابعة لها.

لاشكّ في أنّ النجاة من العنف مسار متشعّب يتطلّب فترة زمنيّة تختلف من حالة إلى أخرى. ولا يرتبط فقط بالضحايا، بل يرتبط أيضا بالسياقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي تعيشها المناطق التي تتواجدن بها. ولذلك لا يمكننا الحديث عنها بوصفها مسارات خطيّة وإنّما تكون متعثّرة أحيانا، وتخضع لنسق من المدّ والجزر. على هذا الأساس لم نقدم "سيسيليا وفيردين وروزا" باعتبارهنّ ناجيات من العنف وإنّما بوصفهنّ نساء اتّخذن مسارات نجاة ارتكزن فيها على التمكين الاقتصادي سبيلا للنجاة من العنف الزوجي والوصم الاجتماعي والموت والعبوديّة وشبكات الاتّجار بالبشر.

خاتمة

إن مسارات النجاة من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي متشعّبة ومعقّدة ترتبط أساسا بعمق ما تعرضت له الضحايا من عنف بمختلف أشكاله والذي عادة ما يكون أعمق وأقسى بالنسبة إلى المهاجرات وخاصّة منهنّ صاحبات البشرة السوداء. وترتبط كذلك بالجاهزية النفسيّة للضحايا ولذلك تختلف امتداداتها زمنيّا من امرأة إلى أخرى وفقا للبنى النفسيّة لهنّ وللفرص المتاحة أمامهنّ من أجل اكتساب الآليّات الكفيلة بدعمهنّ في هذا المسار وهو الحال بالنسبة إلى الحالات الثلاث التي قدّمناها. فلئن كنّ عرضة للعديد من أشكال العنف إلاّ أنهنّ تمكنّ من اتّخاذ مسارات نجاة من خلال العمل على تطوير الذات واكتساب مهارات حياتيّة ومهنيّة.

"سيسيليا، وفيردين وروزا "رغم قسوة ما عشنه تعتبرن محظوظات مقارنة بمهاجرات لم تتمكنّ من النجاة من شبكات الاتّجار بالبشر والعبوديّة وغيرها. ولكن تُظهِر قصصهنّ أيضا مدى تعقيد مسارات النجاة والانتكاسات التي قد تشهدها بسبب الأطراف المتدخّلة فيها. فالنجاة وإن كانت

فرديّة إلاّ أن مساراتها تتأثّر بالعديد من العوامل؛ من بينها السياقات السياسية والاجتماعية وهو ما أثبتته لنا أحداث العنف الأخيرة التي عاشت على وقعها مدينة صفاقس وقد تسبّبت في ترحيل المهاجرات والمهاجرين إلى الحدود التونسيّة الليبيّة. فمثلا رغم توفّر أغلب عناصر النجاة بالنسبة إلى روزا إلاّ أنّها، وبسبب السياق الاجتماعي العنيف والقرارات السياسيّة الفوقيّة، لم تعد تعيش في آمان في تونس. الأمر الذي يضعنا أمام أهميّة دور الدولة ومسؤوليّتها في نجاة النساء عموما والمهاجرات بشكل خاصّ من العنف. فرغم عزيمة النساء وصبرهنّ في مواجهة مختلف أشكال التمييز ورغم تمكنّهن من الخروج من سطوة المعنِّف والنجاة من دوائر الاستغلال والعبودية، فإنّ خروجهنّ من وضعيّة الهشاشة بقي رهين الاستراتيجيّات السياسيّة المراعية لحقوق الإنسان.

ولئن صادقت تونس على أغلب الاتفاقيّات والمعاهدات الأمميّة الرامية إلى حماية حقوق الإنسان عموما والمهاجرات والمهاجرين بشكل خاصّ إلاّ أنّها في أغلب الأحيان لا تُطبّق ما جاء فيها. في هذا السياق يبرز ضعف سلطة المنظمات الأمميّة في فرض تطبيق المعاهدات التي تسنّها، ذلك أن المواضيع المتعلّقة بحقوق المهاجرات والمهاجرين ليست مواضيع قطريّة وإنّما هي مواضيع تلعب فيها الجغرافيا السياسيّة وعلاقات الهيمنة الدوليّة دورا مفصليّا وهو ما نستشفه من خلال المؤتمر الدولي للهجرة الذي انعقد بروما في 23 جويلية 2023 بهدف توسيع الاتّفاق الذي وقّعه الاتّحاد الأوروبي مع تونس للحدّ من وصول المهاجرين إلى القارّة الأوروبيّة.

على سبيل الخاتمة

آمال قرامي

كانت الهمّة معقودة على تناول قضيّة المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء من منظور الجندر والعنصر. وكان مبرّر الاختيار العنف المضاعف الذي تعرّضت له المهاجرات مرّة باسم جندرهنّ: نساء، ومرّة باسم لون بشرتهنّ: السواد. غير أنّ التمحيص في مختلف الروايات حول التمييز والعنصريّة أثبت أنّ هذه الممارسات لا تستهدف المهاجرات فحسب، بل هي ذات وشائج بظاهرة تنامي العنف المبني على الجندر في بلادنا، وبالتحيّز الجنسي، (sexism) وكره النساء وتقتيلهنّ. ولئن استهدفت سياسات الدولة المهاجرين "اللانظاميّين"[1] فإنّ الممارسات العنصريّة شملت الجميع بمن فيهم اللاجئين والتونسيّين /ات السود إذ تعرضت مجموعة من التونسيات السوداوات على وجه الخصوص لاعتداءات لفظيّة وماديّة ورفض بعض سائقي سيارات الأجرة ركوبهنّ. ومعنى هذا أن التعامل مع المهاجرين له خلفيّات ثاوية في بنية المجتمع التونسي وخصوصيّة الثقافة

[1] Plus de 100 migrants subsahariens ont été accueillis à Kébili - L'écho Tunisien (lechotunisien.com)
Tunisie : la mort de deux migrant dans le désert - L'écho Tunisien (lechotunisien.com)
Tunisie : 150 migrants subsahariens abandonnés sans eau dans le désert à la frontière libyenne - France 24
La Tunisie persiste dans ses pratiques tortionnaires - OMCT (omct-tunisie.org)
Tunisie : délogés, attaqués et expulsés, les Subsahariens ne sont plus les bienvenus à Sfax (lemonde.fr)
Tunisia, the desperate appeals of migrants deported to the border. "We are dying one at a time, help us" - la Repubblica
Stranded in Tunisia, Migrants Wait for Death - The New York Times (nytimes.com)
Les experts de l'ONU exhortent la Tunisie à agir rapidement pour faire respecter les droits des migrants | OHCHR

السائدة وسياسات الدولة في هذا السياق الجديد. ولذا كان الاهتمام بدراسة الصلة بين الجندر والعنصر في تواشج مع رصد مواقف التونسيّين من قضايا متعدّدة لم تحسم بعد كالهويّة والاختلاف والغيريّة والتنوّع وغيرها، وفي علاقة عضويّة بمسألة تسييس قضيّة الهجرة محليّا وعالميّا.

ويتّضح من خلال هذه الورقات، أنّ التمييز على أساس الجندر/العنصر/الطبقة... له منشأ ثقافي وتاريخ طويل ومحكوم بإرادة السياسي وقناعاته وتصوّراته. فقد حرص المجتمع ومازال على فرز الأصناف الرجل/المرأة، الأبيض/الأسود، ... وإقامة الجدران العازلة بينها خدمة للنظام التراتبي الهرمي. كما أنّه عمل على الإعلاء من شأن فروق وصفات في مقابل الحطّ من صفات وخصائص أخرى أو تجاهلها. وقد ساهمت القوى الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة في التركيز على فروق بشريّة معيّنة وترسيخ مجموعة من التمثّلات والمنمّطات خدمة لمصالحها. وليس استرجاع هذه الصور النمطيّة والأحكام المسبقة اليوم لنسج خطاب الكراهية والتعصّب الجنسي وممارسة العنف والتمييز إلاّ علامة على تغلغل النسق الثقافي وصلابة البنى الذهنيّة وعسر التغيير في ظلّ غياب الإرادة السياسيّة المؤمنة بالمساواة التامّة بين الجميع أمام القانون وفي القانون، وبالعدالة والديمقراطيّة الإدماجيّة والتشاركيّة.

وسواء تحدثنا عن التمييز الفردي أو البنيوي أو المباشر أو المبطن فإنّ كل أشكال التمييز تعتمد آليّات وطرائق متنوّعة حتّى تقنع المجموعات (النساء/ السود/ المعاقون...) بأنّهم لا يمكن أن يكونوا فاعلين ومتمتّعين بمشاركة تامّة ومتساوية في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة مع "النحن". فقد تتذرّع قوى التمييز على أساس الجندر والعنصر بالطبيعة والفطرة والمنطق لإثبات استحالة أن نكون جميعا "كأسنان المشط" فـ"العين لا تعلو على الحاجب"، وكلّما كشفت القوى المناهضة للتمييز والعنصريّة هذه الاستراتيجيّات وانتقدتها أو أصبحت هذه الآليّات "محرجة" ابتكرت قوى التمييز والعزل والإقصاء آليّات جديدة ومبرّرات مختلفة حتّى تضمن ديمومة التمثّلات ونظام التنميط. وهو ما جعل القضاء على اللاّمساواة الهيكليّة عسيرا.

ولا يذهبنّ في الظنّ أنّ هذه الورقات والمداخل قد أحاطت بكلّ جوانب موضوع الهجرة والجندر والعنصر، بل إنّ غاية ما طمحنا إليه هو توفير مادّة تكون منطلقا للنقاش المجتمعي حول

الظواهر والممارسات والأيديولوجيات التي ما عادت متلاءمة مع قيم ومُثُل ومبادئ تهدف إلى ترسيخ المواطنة التشاركيّة والعدالة الاجتماعيّة وتحقيق المساواة التامّة بين الجميع. ويمكن القول إنّ المادة التي يوفرّها الكرّاس تعدّ فرصة لإعادة التأمّل في أو اكتشاف كتابات (Aimé Césaire, Franz Fanon, Walter Rodney, Chinua Achebe, Abulrazak Gurnah) هؤلاء الذين حلّلوا "الفاشية الأوروبيّة' وفضحوا مخطّطاتها في القارّة الأفريقية معتمدين في ذلك على النظريّات النقديّة وابستمولوجيا سياسات الهامش، والإبستمولوجيا النسويّةFeminist epistemology.

من هذا المنطلق المؤمن بأهميّة حركات النضال من أجل التحرّر من موقع الهامش سعت هذه الورقات إلى تحريك السواكن وذلك من خلال إثارة مجموعة من أسئلة تتعلّق بإمكانات تأسيس الديمقراطيّة الإدماجيّة وبمدى وعي النساء "البيضاوات" بالعنصريّة بوصفها أحد أهمّ عوامل القهر، إذ لا يكفي العمل على مناهضة التمييز والعنف المبنيّيْن على أساس الجندر بل لا بدّ من توسيع دائرة النظر والإقرار بتشابك عوامل القهر المختلفة، وبأنّ العنصرية تستدعي الاعتراف بوجودها حتى تتمكّن مختلف مكوّنات المجتمع المدني من العمل على حلّها.

ولا شكّ في أنّ استعادة المجتمع المدني لحيويّته وفاعليّته واستمرار الأصوات الجديدة في تفكيك الخطابات العنصريّة والأبويّة والعلاقات المبنيّة على الهيمنة ونقد أنظمة الاضطهاد تمثّل شكلا من أشكال الصمود والمقاومة. ويبقى إنتاج معرفة بديلة ومفيدة (الباحثات/ون الأكاديميّات/ون، والممارسات/ون، والناشطات/ون...) الأساس لصياغة السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار الواقع المتحوّل ولتقديم مقترحات عملية من أجل إحداث تغيير حقيقيّ.

التوصيات

آمال قرامي

- ثمّة حاجة ماسّة إلى إجراء مزيد من البحوث لفهم العمليّات الاجتماعيّة التي تسمح لمجموعة من التمثّلات والأحكام المسبقة أن تكون مهيمنة على نحو يفضي إلى ظهور عواقب وخيمة وأثر سيّء على حيوات المجموعة الموصومة. كما أنّنا بأمسّ الحاجة إلى فهم كيفيّة تأثير الوصم والتبخيس والإذلال، والانتهاكات... في توزيع فرص العيش (الروابط الاجتماعيّة، المهن، الوظائف، الإسكان، أنظمة الصحّة،...). وهنا تُلقى المسؤوليّة على كاهل المؤسّسات التعليميّة ومراكز/مخابر البحث والجمعيّات التي تضع البحوث في الصدارة عند ضبط مخطّطاتها.
- يجدر بواضعي السياسات ومختلف القوى المناهضة للعنصريّة والتمييز الاطّلاع على الإنتاج المعرفي للسوداوات الأفريقيّات والسوداوات الأمريكيّات من أصول أفريقيّة وللملوّنات وغيرهنّ من المنظّرات والممارسات والناشطات في مختلف بلدان الجنوب، فضلا عن الإنتاج المحتشم للنسويّات السوداوات العربيّات. وتكمن الغاية من وراء ذلك في تنويع مصادر المعرفة، وفك الارتهان بالتمركز المعرفي الأوروبي وتغيير زوايا النظر لأنظمة القهر والهيمنة كلّ لك من أجل إحداث نظام اجتماعي جديد. إضافة الى أنّ دعوة المؤسّسات التربويّة والتعليميّة إلى الاعتماد على هذا الإنتاج وتضمينه في البرامج والمقرّرات والدرس الجامعي تعتبر شكلا من أشكال الاعتراف بإسهام النساء في إنتاج المعرفة وتنوّع التجارب

ودورها في مقاومة ما يعيق العيش معا، والتطوّر والتنمية من أجل بناء مجتمع المساواة والعدالة والكرامة.

- لا شكّ في أنّ تحدّي سياسات الهيمنة التي تتجلّى في أنظمة القمع الإمبريالي والرأسمالي والعنصري والجنسي تتطلّب بناء التحالفات بين مختلف مكوّنات الحركات الاجتماعيّة للدفاع عن المجموعات التي تُنتهك حقوقها وتتحوّل إلى أدوات أو أشياء. فالكينونة الإنسانيّة أحاديّة الجوهر بالنسبة إلى الجميع ذكرا كان أو أنثى. وليست الاختلافات وليدة الطبيعة والفطرة بل هي من صنع السياقات الثقافيّة والتاريخيّة والسياسيّة للمجتمع. ومن هنا يتعيّن على المؤسّسات الثقافيّة والإعلاميّة والتربويّة وغيرها التشبيك مع مختلف القوى المناهضة للعنف والتمييز والعنصريّة لرسم طريق التحرّر الجماعي لا العمل ضدّها ونسف جهودها بالتطبيع مع الممارسات التمييزيّة والعنف.

- للحركة النسويّة بمشاربها المتنوّعة، دور في القضاء على العنصريّة واللامساواة واللاعدالة ومسؤوليّة وذلك من خلال بثّ التوعية، إذ للنساء دور في التصدّي للممارسات التمييزيّة عبر عدم التواطؤ مع الرجال الممثّلين للرجولة المهيمنة بشكل واع، وأحيانا بشكل غير واع. كما أنّه يتعيّن على النسويّات عدم التواطؤ مع الأبويّة العنصريّة والعمل بدل ذلك على هيكلة النضال وتغيير منظومة العلاقات المبنيّة على القوّة ومناهضة العنصريّة المرتكزة على أسس فكريّة راسخة وثقافة تمييزيّة مهيمنة.

- لا تقتصر أفعال المقاومة على الحركات الاجتماعيّة إذ ثمّة مقاومة فرديّة لأشكال الخطاب الكاره للنساء وخطاب التعصّب الجنسي والخطاب العنصري تتمّ عبر الفعل في الواقع، ومن خلال تغيير طرائق التواصل ومنح اللغة دلالات جديدة... وهناك مقاومة للعنصرية الجديدة التي تتذرّع بالأزمة الاقتصاديّة لعولمة التهميش والهشاشة وممارسة التمييز على أساس الجندر والعنصر والطبقة والدين وغيرها من المحدّدات. ويبقى هذا النوع من المقاومة غير مرئيّ ومن هنا يكون من المفيد عرض هذه التجارب وفهم دوافعها وخصوصيّاتها.

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

كراسات المنتدى عدد 10

المهاجرات الأفريقيات من جنوب الصحراء
في تقاطع الجندر والعنصر

إشراف
آمال قرامي

ديسمبر 2023